

Distr.: General
5 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسفا من الإحاطة التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة بالفيديو في 23 نيسان/أبريل 2020 بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأدلى أيضا ممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب ببيانين.

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بهذه الجلسة عبر الفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية مرفقة أيضا نسخ منها: أذربيجان، بنغلاديش، البرازيل، كندا، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كوبا، إكوادور، مصر، الاتحاد الأوروبي، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جامعة الدول العربية، لبنان، ماليزيا، مالديف، المغرب، نيجيريا، النرويج، بيرو، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) سفين يورغنسون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ، نيكولاي ملادينوف

إنني أحيط المجلس علما اليوم في الوقت الذي يواصل فيه الشرق الأوسط مواجهة التحدي الهائل المتمثل في احتواء جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

في 23 آذار/مارس، وجه الأمين العام نداء من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وفي 11 نيسان/أبريل، كررت أنا وزملائي المبعوثين الخاصين إلى الشرق الأوسط دعوة الأمين العام، وأعرينا من جديد عن التزامنا الثابت بالدبلوماسية الوقائية، وبمساعدة جميع الجهود الرامية إلى الاستجابة للعواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة، وبدعم التعاون لصالح السلام، وبتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا. وقد شهد الشهر الماضي أمثلة ملهمة للتعاون عبر خطوط التماس في المعركة المشتركة ضد الفيروس. ولكنه شهد أيضا استمرار المواجهة والقتال مع استمرار ارتفاع الخسائر البشرية للحرب.

إن الاحتمال الخطير المتمثل في ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة يشكل تهديدا متزايدا. وإذا ما نُفذت هذه الخطوة، فإنها ستشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وضربة مدمرة للحل القائم على وجود دولتين، وتغلق الباب أمام استئناف المفاوضات، وتهدد الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام الإقليمي. وفي 20 نيسان/أبريل، وقع الحزبان السياسيان الرئيسيان في إسرائيل اتفاق ائتلاف لتشكيل حكومة. وفي حين أكد الجانبان من جديد التزامهما بالمضي قدما باتفاقات السلام والتعاون مع جيران إسرائيل، اتفقا أيضا على المضي قدما في ضم أجزاء من الضفة الغربية، ابتداء من 1 تموز/يوليه. وقد هددت السلطة الفلسطينية بأنها، إذا ما نفذت تلك الخطوة، ستلغي تنفيذ جميع الاتفاقات الثنائية.

وعلى الرغم من هذه التطورات المثيرة للقلق، فإنني أشعر بالتشجيع لأن أزمة COVID-19 قد أتاحت أيضا بعض فرص التعاون. وأمل ألا تقوض تلك الفرص أو تدمر إذا تدهور السياق السياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وبدعم من الأمم المتحدة، ينسق الجانبان جهودهما للتصدي للتهديد المشترك الذي تشكله الجائحة. يمكن، بل ويجب، عمل المزيد. ويمكن للتسليم بهذا الترابط، إذا توفرت الإرادة السياسية، أن يترجم إلى تقدم ملموس نحو حل الصراع. وإنني أحث بقوة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه اللحظة لاتخاذ خطوات نحو السلام ورفض التحركات الأحادية الجانب التي لن تؤدي إلا إلى تعميق الهوة بين الشعبين وتقويض فرص السلام.

ولا تزال التطورات على أرض الواقع تهيمن عليها أزمة COVID-19 والجهود المبذولة للاستجابة لعواقبها الطبية والاجتماعية والاقتصادية. وقد وضعت الأمم المتحدة خطة استجابة تتطلب 34 مليون دولار لتلبية احتياجات الصحة العامة والاستجابة للعواقب الإنسانية الفورية للوباء في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وقد وُضعت خطة الاستجابة، التي قادها نائب المنسق الخاص ماكغولدريك، بالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية. وستوفر جسرا هاما لخطة الحكومة الفلسطينية الأوسع نطاقا للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وأشكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت وأشجع الآخرين على تقديم الدعم العاجل لهذه الجهود بالغة الأهمية.

ومنذ بداية الأزمة، سلمت الأمم المتحدة أكثر من مليون صنف مثل الأدوية والمعدات الأساسية لإدارة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية، والمواد المخبرية، والآلاف من مجموعات

اختبار الفيروس، وأجهزة العلاج بالأكسجين، وأجهزة التحليل المتطورة. وقد وصلت هذه الأصناف إلى المستشفيات والعيادات مباشرة وكذلك من خلال وزارة الصحة الفلسطينية. ووفرت الأمم المتحدة وشركاؤها التدريب للعاملين الصحيين في غزة لبناء القدرات على أرض الواقع، في حين تواصل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بذل الجهود لشراء وحدة الرعاية المركزة الأساسية وأجهزة التنفس. وفي 15 نيسان/أبريل، أرسلت وزارة الصحة الفلسطينية شحنة من الأدوية والإمدادات إلى غزة شملت مواد مختبرية واختبارات ومواد غسيل الكلى وبعض الأدوية الأساسية.

وتواصل إسرائيل أيضا جهودها لتقديم وتيسير المساعدة المتصلة بـ COVID-19 إلى الفلسطينيين. وتشارك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أيضا في جهود الاستجابة، بعد أن فتحت خدماتها الصحية أمام غير اللاجئين في غزة. وفي هذا السياق، أرحب بالجهود التي بذلها الأردن والسويد في استضافة الحوار الاستراتيجي الوزاري الثاني بشأن الأونروا في 22 نيسان/أبريل، فضلا عن التركيز الهام على ضرورة مواصلة دعم الوكالة.

وأعتتم هذه الفرصة لأثني مرة أخرى على السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لما تبذله من جهود متواصلة وتنسيق مستمر لاحتواء الفيروس والتخفيف من آثاره الاقتصادية.

غير أنه بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات جسام. ولا تزال الخدمات الصحية الفلسطينية تبلغ عن نقص حاد في المعدات الطبية والعاملين الطبيين بسبب عدم كفاية التمويل. وفي غزة، أفادت وزارة الصحة بأن 44 في المائة من الإمدادات الطبية الأساسية قد نفذ في آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة إلى المواد المختبرية لإجراء الاختبارات، فضلا عن معدات وحدة العناية المركزة. وبقي عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، لإعالة أسرهم في وقت عصيب. وإن عادوا إلى ديارهم، يجب أن يخضعوا للحجر الصحي والفحص بشكل صحيح. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع السلطات الفلسطينية لكفالة توفر المرافق اللازمة لهذا الاحتمال.

وفي القدس الشرقية، حيث تعاني الشبكة الصحية من نقص مزمن في التمويل، لا يوجد سوى مستشفيين من أصل ستة مستشفيات مجهزين للتعامل مع حالات COVID-19 التي تتطلب رعاية سريرية. كما أن الإغلاق الإسرائيلي لعيادة اختبار لفيروس COVID-19 في منطقة سلوان في القدس الشرقية في 14 نيسان/أبريل قد أثار القلق أيضا. وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن أي حالات COVID-19 بين السجناء حتى الآن، فقد أعربت القيادة الفلسطينية عن قلقها إزاء الأثر المحتمل للأزمة على المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وأشجع جميع السلطات على النظر في الإفراج عن المحتجزين أو بدائل للخاضعين لمختلف أشكال الاحتجاز المعرضين للخطر بوجه خاص، مثل المسنين أو الذين يعانون من حالات مرضية سابقة والأطفال والنساء.

وأثر الفيروس على النساء والفتيات يثير القلق بوجه خاص. وثمة أدلة تظهر على أن العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي، قد ازداد منذ بداية الجائحة. وتؤثر الأزمة أيضا على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة أصلا. ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا، أشارت 73 في المائة من النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية إلى أنهن قادرات على مواصلة أعمالهن التجارية في ظل الظروف الراهنة لمدة أقصاها أربعة

أشهر. وأشجع الحكومة الفلسطينية على العمل مع الأمم المتحدة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات.

وبصرف النظر عن الشواغل الصحية الفورية، فإن COVID-19 سيلحق أيضا خسائر فادحة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد يعرض للخطر وجود السلطة الفلسطينية ذاته. وانخفضت الإيرادات المتأتية من التجارة والسياحة والتحويلات إلى أدنى مستوياتها في العقدين الماضيين. ومن المرجح أن تتجاوز الفجوة المالية للسلطة لعام 2020 بليون دولار. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية حاسمة عن كفالة رفاه وسلامة الأشخاص الخاضعين لسيطرتها. ونتيجة للاحتلال، ليس للسلطة الفلسطينية سوى نفوذ محدود على اقتصادها، ولا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى الأدوات النقدية والمالية التقليدية اللازمة لمعالجة الأزمة.

وفي أعقاب سلسلة من المشاورات التي أجريت مؤخرا مع وزيرى المالية الإسرائيلي والفلسطيني، يمكنني أن أبلغكم اليوم بأنه تجري مناقشة تدابير تكفل، للأشهر الأربعة المقبلة، ألا نقل إيرادات المقاصة التي تحولها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية عن 137 مليون دولار شهريا. وهذا هو الحد الأدنى اللازم لضمان البقاء المالي للسلطة الفلسطينية وتقديم الخدمات الحيوية إلى الشعب الفلسطيني. وفي ذلك السياق، أرحب أيضا بإعلان رئيس الوزراء الفلسطيني عن ميزانية طارئة تهدف إلى إبقاء الإنفاق العام عند الحد الأدنى. وينبغي أن تعيد هذه الميزانية توجيه جميع النفقات نحو النفقات المتصلة بالصحة، ودعم الدخل للفئات الضعيفة، ودعم الشركات المتضررة واستمرارية الحكومة، بما في ذلك المرتبات والنفقات المتصلة بالأمن. ويجب أن تتناول الميزانية أيضا الاحتياجات المحددة لغزة.

وبالانتقال بإيجاز إلى غزة، فقد ساد هدوء نسبي في القطاع وما حوله. وأطلق صاروخان باتجاه إسرائيل في 27 آذار/مارس، وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ردا على ذلك ثلاثة صواريخ على أهداف حددها بأنها مرافق للمقاتلين. ولكن في وقت سابق من هذا الشهر اعتقلت قوات الأمن التابعة لحماس ثمانية نشطاء من المجتمع المدني على أساس "إقامة نشاط تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي". وقد أفرج عن ثلاثة منهم. وقد أثارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شواغل خطيرة بشأن مشروعية الاحتجاز، ومعايير المحاكمة العادلة، وخطر إساءة المعاملة داخل الاحتجاز وخارجه. وأكرر دعوتها إلى إطلاق سراح نشطاء المجتمع المدني.

وفي الوقت نفسه، غالبا ما أُغلق معبر إيريتز منذ 12 آذار/مارس، باستثناء خروج الحالات الطبية الطارئة ومرضى السرطان. وفرضت قيود صارمة على التنقل داخل غزة أيضا. كما توقف الخروج عبر معبر رفح في 15 آذار/مارس. غير أن المعبر قد أعيد فتحه في اتجاه واحد منذ 13 نيسان/أبريل. وقد سمحت مصر لنحو 1 600 فلسطيني بالعودة إلى غزة. وقد نظمت السلطات الصحية المحلية هناك مرافق عزل، ووضعت جميع العائدين في حجر صحي إلزامي لمدة ثلاثة أسابيع. وتعمل الأمم المتحدة مع جميع أصحاب المصلحة لكفالة صيانة تلك المرافق على النحو المناسب ووضع آليات الفحص المناسبة.

وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الاشتباكات بسبب القيود المفروضة على التنقل بسبب فيروس كورونا، استمرت حوادث عنف متفرقة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإجمالا، قُتل ثلاثة فلسطينيين وجرح 25 آخرين، من بينهم أربعة أطفال، في حوادث مختلفة. وأصيب إسرائيليان بجروح، أحدهما مدني وواحد من أفراد قوات الأمن. وفي 22 آذار/مارس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية

النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 32 عاما قتلته وأصابته بجروح بينما كانا يتنقلان على طريق رئيسي في وسط الضفة الغربية. وذكر الجيش الإسرائيلي أن الاثنين كانا يلقيان الحجارة على المركبات، وهي رواية اعترض عليها أفراد الأسرة. وفي 22 نيسان/أبريل، نفذ رجل فلسطيني هجوما على ضابط من شرطة الحدود الإسرائيلية بصدمة بالسيارة وطعنه، ثم أطلق الرصاص على الفلسطيني وقتل لاحقا. وفي القدس الشرقية، ظلت الحالة في حي العيسوية متوترة، حيث وقعت اشتباكات واعتقالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي 3 نيسان/أبريل، احتجزت الشرطة الإسرائيلية وزير شؤون القدس الفلسطيني لعدة ساعات واستجوبته بشأن ادعاءات بانتهاك قانون إسرائيلي يحظر أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس دون تنسيق. وأطلق سراح الوزير بشرط أن يمتنع عن القيام بهذه الأنشطة ومُنع من التنقل داخل القدس الشرقية لمدة 14 يوماً. وفي وقت لاحق، في 5 نيسان/أبريل، أُلقي القبض على محافظ القدس التابع للسلطة الفلسطينية بسبب ادعاءات مماثلة وأُطلق سراحه في اليوم التالي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيادة في أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين مقارنة بشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، حيث أدى نحو 38 حادثا على يد المستوطنين الإسرائيليين إلى إصابة الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. وسجل المكتب أيضا وقوع 11 هجوما فلسطينيا على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة شخص وإلحاق أضرار بـ 11 سيارة. وفي الوقت نفسه، هدمت السلطات الإسرائيلية 34 مبنى يملكها فلسطينيون في المنطقة جيم لعدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، ولا يزال من الصعب جدا على الفلسطينيين الحصول على هذه التصاريح. ولم تُهدم أي مبان في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أو في المنطقة جيم من الضفة الغربية منذ 26 آذار/مارس. وفي حين أن الوقف المؤقت لهدم المنازل هو تدبير إيجابي، فإن استمرار استهداف البنى الأخرى، ولا سيما البنى المتصلة بالمياه والنظافة الصحية، لا يزال يبعث على القلق.

وبالانتقال بإيجاز إلى المنطقة، لا تزال الحالة الأمنية العامة مستقرة في الجولان، حيث استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية عموما، على الرغم من بعض الانتهاكات المستمرة من كلا الطرفين بما في ذلك وجود أفراد ومعدات غير مأذون بها في منطقتي الفصل والحد. وفي 13 نيسان/أبريل، رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك 15 طائرة مسيرة تحلق من الجانب ألفا إلى الجانب برافو فوق المنطقة الفاصلة، حيث كانت خمس منها تتجه إلى المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. وفي 17 نيسان/أبريل، شاهدت القوة طائرة من الجانب ألفا تحلق عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة. وفي الوقت نفسه تقريبا، شاهدت قوة الأمم المتحدة القوات المسلحة السورية في موقع بمنطقة الفصل تطلق النار عبر خط وقف إطلاق النار باتجاه طائرة تحلق على الجانب ألفا. تتطوي هذه التطورات على إمكانية تصعيد الحالة بين الجانبين. ويقع على عاتق الطرفين الالتزام باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية.

وفي لبنان، ومنذ أن أعلنت الحكومة حالة التعبئة العامة بسبب حالة الطوارئ الصحية العامة في 15 آذار/مارس، نفذت قوات الأمن التابعة للدولة تدابير الإغلاق ووزعت المعونة على الأسر اللبنانية الضعيفة. وبالتالي مع ذلك، أدى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلى تجدد المظاهرات في أجزاء من البلد. وتزداد حالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تلبا إذ يتأثر سكانها تأثرا شديدا بالأزمة الاقتصادية، وهم يواجهون الآن التهديد المتزايد الذي يشكله فيروس كورونا، مع تأكيد أول حالة إصابة في مخيم للاجئين هذا

الأسبوع. في غضون ذلك، لا تزال خطة الإنقاذ الاقتصادي التي وعد بها رئيس الوزراء حسان دياب قيد المناقشة من قبل مجلس الوزراء.

وبينما نواصل جهودنا الجماعية لاحتواء مرض كورونا، يجب ألا يغيب عن بالنا القرارات الحاسمة التي تنتظر القادة السياسيين الإسرائيليين والتي قد تؤثر على مسار النزاع لسنوات قادمة. ومن شأن التحركات الرامية إلى ضم الأراضي والتعجيل بتوسيع المستوطنات، إلى جانب الأثر المدمر لفيروس كورونا، أن تشعل الحالة وتدمر أي أمل في السلام. ولن يؤدي مسار العمل الانفرادي إلا إلى مزيد من النزاع والمعاناة. غير أن هنالك طريقا مختلفا - طريق العمل معا لتحديث الاتفاقات القائمة وتوسيع نطاقها، وتعزيز الهدوء النسبي الحالي في غزة، وتنفيذ توصيات تقرير اللجنة الرباعية للشرق الأوسط لعام 2016 (S/2016/595، المرفق)، واتخاذ خطوات نشطة نحو التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي.

ومع ذلك، أود أن أختتم إحاطتي اليوم بالإعراب عن خالص امتناني وتقديري لأسرة الأمم المتحدة بأكملها، ولا سيما لفريق منظمة الصحة العالمية ونائب المنسق الخاص ماكغولدريك، الذين يعملون بلا كلل على أرض الواقع منذ ظهور فيروس كورونا. وهم لا يزالون يبرهنون يوميا على التزامهم الثابت بدعم الجهود الرامية إلى احتواء هذا الوباء الفتاك، وحماية أشد الفئات ضعفا، والتمسك بقيم الأمم المتحدة، ولا يفتلون أبدا عن طريقنا المشترك نحو السلام المستدام.

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

إنني أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على بيانه. وتؤيد بلجيكا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أولاً أن أنتقل إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونكرر النداء الذي وجهه مبعوثو الأمم المتحدة في الشرق الأوسط تمشياً مع دعوة الأمين العام الأخيرة إلى الالتزام بوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19. ونشجع التعاون والتنسيق بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية ونشدد على مسؤولية إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في هذا الصدد. وينبغي أن تتماشى التدابير المتخذة لمنع انتشار الفيروس مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الحالة في القدس الشرقية تدعو إلى القلق بسبب الافتقار إلى المعلومات، فضلاً عن عدم توفر الاختبارات والرعاية الطبية المناسبة. ومن دواعي القلق البالغ الإغلاق القسري لمرفق اختبارات في سلوان.

وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالضفة الغربية، ندعو إلى وضع حد لتدمير المرافق ذات الصلة بالقطاع الصحي وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي والاستيلاء عليها، وهو ما لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل يقوض أيضاً الجهود الرامية إلى احتواء انتشار الفيروس.

وتؤثر جائحة فيروس كورونا تأثيراً كبيراً على النظام الصحي الفلسطيني الذي يتعرض لضغوط بالفعل بسبب التحديات الطويلة الأمد، ولا سيما في غزة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى أن ترفع فوراً الحصار المفروض على غزة ونحث جميع الجهات المسؤولة على التمكين من دخول الإمدادات الطبية الأساسية والعاملين في المجال الإنساني إلى غزة لتقديم الإغاثة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في مكافحة كوفيد-19. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء نقص تمويل الأونروا. وستكون لأزمة كوفيد-19 عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني الضعيف أصلاً وعلى ميزانية السلطة الفلسطينية. ونرحب بالنوايا الأولية لإسرائيل للإفراج عن إيرادات التخليص الجمركي المحتجزة، تمشياً مع التزاماتها بموجب بروتوكول باريس، وندعو إلى التحويل المنتظم والسلس لتلك الأموال إلى السلطة الفلسطينية.

ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار الأوسع نطاقاً للجائحة على أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال. وندعو جميع الجهات المسؤولة إلى اتخاذ إجراءات فورية للإفراج عن جميع الأطفال الفلسطينيين المحتجزين من أجل ضمان سلامتهم وصحتهم في ظل هذه الجائحة.

ولا تؤدي جائحة كوفيد-19 الحالية إلا إلى زيادة تفاقم الحالة الهشة بالفعل على أرض الواقع، حيث تقع حوادث أمنية وانتهاكات لحقوق الإنسان كل يوم. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق الزيادة الحادة في عنف المستوطنين خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على حماية السكان وضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك. وتؤكد التطورات على أرض الواقع مرة أخرى الحاجة إلى التوصل إلى حل مستدام وسلمي للنزاع يتماشى مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود الممكنة لحمل الأطراف على الجلوس إلى الطاولة واتخاذ موقف واضح ضد أي تدبير انفرادي يقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين.

وأود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الأحكام المتعلقة بإمكانية ضم إسرائيل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الاتفاق السياسي الذي فتح الطريق أمام تشكيل حكومة طوارئ وطنية في إسرائيل. وإذا ما وُضعت هذه الأحكام موضع التنفيذ، فإن ذلك سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وقد تترتب عليه عواقب قانونية وسياسية وأمنية كبيرة وغيرها من العواقب. ومن شأن الضم أن يقوض أي احتمال لبدء المفاوضات. وعليه، فإننا، بوصفنا صديقاً وشريكاً وثيقاً لإسرائيل، ننصح الحكومة الإسرائيلية بشدة بعدم اتخاذ هذه الخطوات. كما ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح ضد أي خطوات نحو الضم من أجل إفساح المجال للجهود الدولية والمتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم.

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تشكر الصين المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

خلال جلستنا الأخيرة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/2020/263)، أعرب الكثيرون منا عن بعض التناؤل إزاء علامات التنسيق بين إسرائيل وفلسطين في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، فإننا نشهد في هذا الشهر تطورات أكثر إثارة للقلق.

فقد سجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) استمرار هدم المباني المملوكة للفلسطينيين. ولا تزال أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين مستمرة. وتتواصل الأنشطة الاستيطانية، في حين تعيد تقارير بأنه يجري وضع خطط للضم.

وتحيط الصين علما بالرسالة التي وجهها الرئيس عباس مؤخرا إلى الأمين العام، وكذلك ببيان أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز الذي جرى تعميمه في جلسة اليوم، وتشاطرهم شواغلهم. وأود أن أسلط الضوء على ما يلي:

المسألة الأولى هي وضع حد للأعمال الانفرادية التي قد تؤدي إلى تفاقم النزاع والتوتر. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الخطة المزعومة لضم الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016).

ونحث الأطراف المعنية على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية من هذا القبيل. وينبغي تلبية نداء الأمين العام من أجل التوصل إلى وقف عالمي لإطلاق النار. وينبغي للأطراف المعنية أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية وأن توقف هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين.

ثانيا، يجب إيلاء أولوية عليا لتعزيز التأهب والاستجابة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. فضعف الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل هذه الجائحة واضح. وقد حذر السيد ملادينوف مرارا وتكرارا من الحالة الإنسانية المتردية والكارثة المحتملة، ولا سيما في قطاع غزة.

ونشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة وتعزيز التعاون على جبهتي الصحة العامة والأمن، حيثما اقتضت الجائحة ذلك. وينبغي للأطراف المعنية أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي من أجل ضمان تقديم الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

وندعو إلى رفع الحصار المفروض على غزة، الذي يعوق التصدي للجائحة. وقد كثفت الأونروا جهودها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على التصدي لهذه الأزمة الصحية التي لم يسبق لها مثيل. ويحظى عملها البالغ الأهمية بتقدير كبير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم عمل الأونروا، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم المالي واستقراره.

والمسألة الثالثة هي مواصلة السعي إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وقد دعا الرئيس عباس، في رسالته الموجهة إلى الأمين العام، إلى وضع الآليات اللازمة لإنهاء هذا النزاع وحث مجلس الأمن على اعتماد هذه الآليات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحول الأزمة الراهنة الناجمة عن الجائحة إلى فرصة وأن يبذل مزيداً من الجهود في الدفع باتجاه بدء عملية سياسية وأن يلتزم بحل الدولتين وأن يعمل من أجل التعجيل باستئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وينبغي احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ويتعين أن تفي أي مبادرات جديدة، دون استثناء، بتلك المعايير الدولية الأساسية. وينبغي للمجلس أن يعمل مع المجتمع الدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

وتتمسك الصين بمواقفها المبدئية بشأن قضية فلسطين، ونحن على استعداد لمساعدة الشعب الفلسطيني في مكافحته لجائحة كوفيد-19. وقد قدمت الحكومة الصينية إلى الشعب الفلسطيني لوازم طبية طارئة، بما في ذلك مجموعات أدوات اختبار ومعدات للحماية ونظارات واقية وأقنعة للوجه N95. كما أن المؤسسات الخيرية الصينية تفعل الشيء نفسه. وسنستمر في القيام بذلك.

إننا ما زلنا ملتزمين بدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطينية، ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

بيان السيد خوسيه سنغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

في البداية، تود الجمهورية الدومينيكية أن تكرر دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم للسماح بالتصدي بشكل كامل لخطر جائحة فيروس كورونا. في هذه الأوقات العصيبة للغاية، لا نزال نرى حالة بعيدة تماما عن الاستقرار.

ورغم أننا رأينا في تقارير مختلفة أن هناك تتسيفا وثيقا بين السلطات الصحية الإسرائيلية والفلسطينية، وهو تتسيق لم يسبق له مثيل ويجب الإشادة به، يجب ألا نتجاهل القضايا الأساسية التي لا تزال سائدة.

وبعد أن أشرنا إلى ما تقدم، يجب أن نصر على أن يكفل مجلس الأمن حل الحالة بين إسرائيل وفلسطين في إطار الاعتراف بالحقوق المتبادلة واحترامها. ونحن نؤيد الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونؤيد استمرار التعاون بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة. ومن المهم توفير مرافق للعودة والاختبار المنظمين للعمال القادمين من إسرائيل وتقديم المساعدة إلى الأسر المتضررة ماليا من الفيروس. وينبغي لإسرائيل أن تنظر في السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الطبية اللازمة إلى غزة.

ونؤكد من جديد أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال الحوار السياسي والقيادة الإيجابية التي تقضي في نهاية المطاف إلى عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بإعداد رئيس الوزراء اشتهية ميزانية طارئة تهدف إلى إبقاء الإنفاق العام عند الحد الأدنى. وفي الواقع، ينبغي أن تركز الميزانية على الأولويات المتصلة بالصحة لدعم الفلسطينيين الضعفاء.

ولا تزال الحكومة الفلسطينية في حاجة ماسة إلى الدعم الخارجي. ونشجع البلدان المانحة على مواصلة مساهماتها، مما يمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية الماسة للسكان الفلسطينيين والعمل على إرساء أسس التنمية للتخفيف منها.

وأخيرا، نسلم بضرورة الشروع في عملية مصالحة بين الفلسطينيين تسمح بتحقيق الوحدة الوطنية الضرورية للنهوض بالتطلعات المشروعة للأمة وتؤدي إلى عملية تجديد سياسي، تقوم على إجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة ، سفين يورغنسون

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تشعر إستونيا بالقلق إزاء أثر جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، وندعو إلى الوحدة والتضامن مع جميع المتضررين. ونضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام إلى تنحية انعدام الثقة والعداء جانبا، وإنشاء ممرات لإيصال المعونة المنقذة للحياة وإتاحة فرص ثمينة أمام الدبلوماسية.

ونؤيد أيضا النداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمم المتحدة الخمسة إلى الشرق الأوسط الذين يدعون جميع الأطراف إلى وقف الانتشار السريع للفيروس والعمل على حل خلافاتهم عن طريق الحوار أو التفاوض أو الوساطة أو غير ذلك من الوسائل السلمية.

ونرحب بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لمكافحة تفشي مرض فيروس كورونا، ونشجعها على زيادة تعزيز هذا التعاون. ويعد دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في دعم ذلك التعاون وفي تحقيق الاستقرار في المنطقة أساسيا. ويحتاج التخفيف من حدة انتشار فيروس كورونا والتصدي له إلى اهتمام خاص في قطاع غزة، حيث لا تزال الموارد محدودة. ولاحظنا أيضا العلامات الأولية المشجعة التي أبدتها زعماء إسرائيل وغزة فيما يتعلق بتبادل محتمل للأسرى، مما يشكل بادرة إنسانية جديرة بالترحيب.

وبما أن الجائحة تؤثر على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فإنها تذكرنا أيضا بالحاجة إلى مواصلة الجهود لحل الصراع. وقد أعطتنا المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية الزخم لإحياء العملية. وندعو إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف مفاوضات مباشرة ومجدية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يؤدي للتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين وبراغي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. ونحث الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، على مواصلة جهودها صوب المفاوضات.

واعترافا بالتحديات المقبلة، وليس أقلها فيروس كورونا، ينبغي أن يكون أهم هدف هو إبقاء آفاق التحرك نحو السلام قائمة، ودعوة الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال التي تقوض ذلك، والتخلي بروح القرار 2334 (2016).

وفي هذا الصدد، فإن إعلانات إسرائيل عن تشييد مستوطنات في عدة مناطق في القدس الشرقية وحولها، ولا سيما في هار حوما وجفعات همتوس والمنطقة E-1 تبعث على القلق. وموقفنا من أنشطة المستوطنات لا يزال بدون تغيير. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض آفاق عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن ضم أي أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة سيشكل انتهاكا للقانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمتنع جميع الأطراف عن أعمال العنف والإرهاب والتحرير وأن تركز على التصدي المشترك للفيروس. ونحن ندين إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وكذلك أي شكل آخر من أشكال العنف التي تستهدف السكان المدنيين. ومن شأن تصعيد العنف أن يكون له أثر سلبي على جميع الأطراف وأن يزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى حل للصراع.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة ، نيكولا دو ريفيير

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وتؤيد فرنسا البيان الخطي الصادر عن الاتحاد الأوروبي، الذي يؤكد من جديد موقف الاتحاد الأوروبي طويل الأمد بشأن الحل القائم على وجود دولتين. أود أولاً وقبل كل شيء، أن أكرر الإعراب عن قلق فرنسا البالغ إزاء خطر الضم في ضوء التطورات الأخيرة. وقد حذرت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون مرارا من ضم أجزاء من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن والمستوطنات. ومن شأن ذلك أن يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الذي يمنع منعاً باتا الاستيلاء بالقوة على الأراضي المحتلة. هذه الخطوات، في حال تنفيذها لن تمر مرور الكرام، ولن تغفلها في علاقتنا مع إسرائيل.

كما شجبنا الإعلانات الأخيرة للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمضي في بناء مستوطنات في القدس والضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة E1، فضلا عن جفعات همتوس وهار حوما، التي تقع في مناطق حساسة بشكل خاص. وتهدد هذه الإعلانات توافر مقومات البقاء لدولة فلسطينية في المستقبل.

وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف نشر المناقشات أو اتخاذ أي تدابير ترمي إلى تشجيع البناء في هار حوما وجفعات همتوس والمنطقة E1، فضلا عن عدم اتخاذ أي إجراء من جانب واحد من شأنه تقويض الحل القائم على وجود دولتين وإمكانية استئناف محادثات السلام. نحن لن نعترف بأي تغييرات في خطوط حزيران/يونيه 1967 ما لم يتفق الطرفان على ذلك. وهذه مسألة مبدأ. إن احترام القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، لا استثناء فيه. غير أن الأمر يتعلق أيضا بأن نكون عمليين. يمثل حل الدولتين السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في المنطقة. ويصب ذلك في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن الاتحاد الأوروبي المجاور.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية زيادة التنسيق الإسرائيلي - الفلسطيني في التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بدعم كاف من جانب المجتمع الدولي.

وترديدا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تمتنع عن الأعمال العدائية، وأن تحافظ على وقف إطلاق النار، وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. ليس هناك من بديل عن مكافحة الجائحة بفعالية.

وأود أن أكرر شواغل المنسق الخاص فيما يتعلق بأوجه ضعف غزة وافتقارها إلى المعدات الطبية الكافية للاستجابة لكوفيد-19. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تكفل استمرار تسليم المعدات الطبية وأن تسمح بعمليات الإجلاء الإنساني. والسلطة الفلسطينية مسؤولة كذلك عن توفير المعونة والإمدادات الطبية للقطاع.

وتشير فرنسا، علاوة على ذلك، إلى أنه لن يكون هناك استقرار مستدام في غزة من دون رفع الحصار، مع توفير ضمانات أمنية موثوق بها لإسرائيل واستعادة السلطة الفلسطينية من خلال المصالحة بين الفلسطينيين.

ويجب على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أن تعزز تعاونها لمعالجة الحالة الصحية الراهنة. وبصورة أعم، أحث إسرائيل على تنفيذ تعليق كامل لعمليات هدم ومصادرة الهياكل الأساسية الفلسطينية والدولية في سياق كوفيد-19، والسماح بإيصال المعدات الطبية وعمليات الإجلاء الإنسانية الطارئة، وقفا لواجباتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

وثمة حاجة كذلك إلى اتفاق شامل ودائم بشأن مسألة إيرادات التخليص الجمركي لتمكين السلطة الفلسطينية من التعامل مع الاستجابة لكوفيد-19.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين على المجتمع الدولي أن يكتف دعمه للأراضي الفلسطينية. وتقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بحشد 3 ملايين يورو لدعم الاستجابة الفلسطينية لكوفيد-19. وقد حشد الاتحاد الأوروبي 71 مليون يورو لدعم خدمات الرعاية الصحية الفلسطينية والتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة.

وفي هذا السياق، أود أن أشكر الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والعاملين في المجال الإنساني التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذين لا يزال دورهم حاسما جدا في سياق كوفيد-19. وما زال يساور فرنسا القلق إزاء العقوبات المتزايدة التي تواجهها الوكالة في الميدان، في فلسطين وفي القدس الشرقية على وجه الخصوص، ولا سيما في وقت يتسم فيه عملها بأهمية حاسمة. وتكتسي ولاية الأونروا أهمية بالغة للسماح بإيجاد حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لمسألة اللاجئين.

وفي الختام، أود أن أكرر استعداد فرنسا لدعم استئناف المفاوضات على أساس المعايير المتفق عليها دوليا. إن كوفيد-19 يظهر ضرورة التنسيق والمصالح المتبادلة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. فالسلام، شأنه شأن الصحة العامة، هو منفعة عامة، وينبغي لمجلس الأمن أن يوحد جهوده لتعزيز السلام.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

ما زال يساورنا القلق إزاء أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. فكوفيد-19 يشكل تهديداً مشتركاً لا يعرف حدوداً ويعرض الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر على حد سواء. ولذلك فإننا ندعو الطرفين معا إلى تعزيز التنسيق والتعاون بينهما من أجل التخفيف من آثار تفشي كوفيد-19 في إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وإذ نشير إلى مسؤوليات والتزامات إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فإننا ندعوها إلى كفالة إيصال المعونة المتصلة بكوفيد-19 وتيسير وصول ونقل الإمدادات والمعدات والمواد والأفراد الطبيين، خاصة إلى الفئات السكانية الضعيفة في قطاع غزة.

ونشيد بالأمم المتحدة على جهودها لدعم التنسيق الإسرائيلي - الفلسطيني والاستجابة للعواقب الإنسانية لجائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد صرفت ألمانيا في وقت مبكر تمويلاً غير مخصص قدره 18 مليون يورو لتزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمزيد من المرونة المالية للتصدي للتحديات المتصلة بالجائحة. وكذلك وفرنا تمويلاً لقطاع غزة بمبلغ 19 مليون يورو، واستجبتنا لنداء الطوارئ في سورية بتقديم مبلغ 14 مليون يورو. وفي الوقت الذي تضطلع فيه الأونروا بدور حاسم في الجائحة الحالية، نتظر ألمانيا حالياً في كيفية دعم نداءات محددة ذات صلة بكوفيد-19. وندعو المانحين الدوليين الآخرين إلى تقديم دعم مماثل للسلطة الفلسطينية، وخطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والأونروا.

غير أن الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون وحده لن يكفي للتصدي بفعالية للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تتمكن السلطة الفلسطينية من الاعتماد على تحويل إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل بصورة منتظمة وكافية ويمكن التنبؤ بها. ولذلك فإننا ندعو الطرفين إلى تجديد جهودهما للاتفاق على الملفات المالية التي لم تحل، وفقاً لبروتوكول باريس.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط في 11 نيسان/أبريل.

ويجب على أطراف النزاع وجميع أصحاب المصلحة الدوليين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي تدابير قد تؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة في الميدان والمخاطرة بتقويض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً هو الحل الوحيد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القابل للتطبيق الذي يلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية ويلبي تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة والسيادة وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع مسائل الوضع الدائم ويكفل حقوقاً متساوية لجميع السكان.

وعلينا أن نجد سبلا لإحياء العملية السياسية واستئناف المفاوضات المباشرة والهادفة بين الطرفين من أجل حل مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ووضع القدس والأمن واللاجئين، وتحقيق السلام العادل والدائم. وتؤمن ألمانيا إيماناً راسخاً بضرورة اتفاق الطرفين على شكل وأساس هذه المفاوضات المباشرة والهادفة.

ومع ذلك، فإننا نعتبر أن إحياء صيغة متعددة الأطراف، مثل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، واستخدام قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً كأساس لأي مناقشات أو مفاوضات هو أفضل سبيل للمضي قدماً نحو حل تفاوضي وعادل وقابل للاستمرار للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يكون مقبولاً لدى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

فالأعمال الانفرادية التي تفرض حقائق على أرض الواقع لن تقضي إلى السلام والأمن المستدامين، بل إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن الدائمين.

وقد أخطنا علماً باتفاق الائتلاف في إسرائيل، الذي كان يهدف إلى إنهاء الجمود بعد ثلاث جولات من الانتخابات الوطنية. ويساورنا قلق بالغ إزاء أحكامه فيما يتعلق بتطبيق السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا ننصح أي حكومة إسرائيلية بشدة بالامتناع عن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمن شأن ذلك أن يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وله عواقب سلبية خطيرة لا على إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين وجدوى عملية السلام برمتها فحسب، بل كذلك على الاستقرار الإقليمي ومكانة إسرائيل داخل المجتمع الدولي.

ولن تعترف ألمانيا بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ما لم يتفق الطرفان على ذلك، وسنواصل التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ونكرر موقفنا، في هذا السياق، بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين.

وندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات، بما في ذلك خطط البناء الأخيرة لهار حوما وجيفات حاماتوس والمنطقة هاء - 1، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية والهدم والمصادرة المستمرين للمباني والأراضي الفلسطينية.

ولا بد من تنفيذ القرار 2334 (2016) تنفيذاً كاملاً، لا فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان فحسب، بل كذلك بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحرير والأعمال الاستفزازية، والخطاب التحريضي، التي تشكل كذلك عقبات أمام تحقيق السلام. وتدين ألمانيا جميع الهجمات على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك قيام حماس وتنظيم الجهاد الإسلامي الفلسطيني بإطلاق الصواريخ من غزة بشكل متكرر على إسرائيل.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي قدمه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانيسيا دجاني

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص ملادينوف على ما وافى به المجلس من معلومات مستكملة هامة بشأن آخر التطورات في الميدان.

في ظل الانتشار غير المسبوق لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حان الوقت لكي يؤيد المجلس مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى حماية أضعف السكان وأقل الناس قدرة على حماية أنفسهم، بمن فيهم الأشخاص الخاضعون للاحتلال. كما ذكر الأمين العام العالم بما يلي:

”لا يزال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين يطبق، حتى في أوقات صعبة مثل هذه الأوقات، ولا سيما في هذه الأوقات“.

وفي ضوء ذلك، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، يجب ألا يسمح لإسرائيل بمواصلة مسار الضم لديها. فالتطورات الأخيرة في إسرائيل تشير إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تسعى باستمرار إلى ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية رسمياً في الضفة الغربية. وهذه النية، مقترنة ببيانات إسرائيل المتواصلة، وهدم الممتلكات الفلسطينية والإصرار على الضم الزاحف - وأكرر الضم الزاحف - من خلال أنشطتها الاستيطانية، تبين أن خطر الضم الإسرائيلي حقيقي وداهم .

وهذه انتهاكات واضحة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي ومختلف قرارات مجلس الأمن. وإصرار إسرائيل على مواصلة مسار الضم سيقضي على أي أفق لإحلال السلام ويزعزع الاستقرار الإقليمي ويقوض في نهاية المطاف المصالح الأمنية لإسرائيل نفسها.

ولذلك نحث مجلس الأمن على الوفاء بولايته الرسمية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين ووقف الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية. ويجب على مجلس الأمن أن يوضح موقفه.

ثانياً، يقع على عاتق إسرائيل التزام قانوني بحماية حياة وسلامة أبناء الشعب الخاضعين لاحتلالها. وبدلاً من السعي إلى تحقيق الهدف الشرير المتمثل في ضم الأراضي الفلسطينية رسمياً، ينبغي لإسرائيل أن تركز على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. ومن المؤسف أن الأمر ليس كذلك. واستناداً إلى أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هدمت إسرائيل منذ 5 آذار/مارس ما لا يقل عن 53 من المنازل الفلسطينية، وقامت بمئات الاعتقالات والغارات، وقتلت 3 فلسطينيين وجرحت 52 شخصاً آخرين. وهذه التدابير ليست غير قانونية فحسب، بل إنها تقوض بوضوح الجهود الرامية إلى التصدي للجائحة .

فالتنسيق التقني بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية ضروري خلال هذه الأزمة. غير أن هذا لا يعفي إسرائيل من التزامها القانوني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين الفلسطينيين من التصدي بشكل لكوفيد-19. ويجب على إسرائيل أن تكفل تزويد الفلسطينيين بالمرافق والمعدات الطبية اللازمة. كما يجب عليها أن توفر إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وأن توقف جميع الإجراءات العقابية وغير القانونية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك حصار غزة.

كما أتفق مع المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على ضرورة أن تفرج إسرائيل عن المحتجزين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

ثالثاً، أنتقل إلى مسألة ضرورة ضمان توافر المساعدة اللازمة للفلسطينيين. تواجه فلسطين تحديات هائلة، بما في ذلك محدودية قدرة النظام الصحي والحالة المالية الخطيرة الناجمة عن احتجاز السلطة القائمة بالاحتلال للإيرادات الفلسطينية. ويمكن أن تكون الآثار المترتبة عن تفشي الفيروس على الصحة العامة كارثية، ليس في غزة فحسب، بل أيضاً في الضفة الغربية، على نحو ما أشار إليه السيد ملادينوف. وهناك بالفعل حالة من حالات كوفيد-19 في مخيم اللاجئين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك لجميع البلدان المانحة ومختلف منظمات المجتمع المدني التي تعمل جاهدة لمساعدة فلسطين على مواجهة هذه الحالة.

وفيما يتعلق بتمويل الاستجابة لحالات الطوارئ، لم يتم بعد الوفاء بالحاجة المستهدفة البالغة 34 مليون دولار للخطة المشتركة بين الوكالات للاستجابة لكوفيد-19. ولكن مرة أخرى، يقتصر ذلك على تمويل الاستجابة لحالات الطوارئ لمدة 90 يوماً فقط؛ ولا يغطي المشكلة على نطاق أوسع. ولذلك، فإنني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للفلسطينيين في هذا الوقت الذي تشتد فيه حاجتهم إليها. نحن في هذه الأزمة معاً، ولا يمكننا أن نتغلب عليها إلا بتضافر جهودنا.

وفي الختام، ينبغي أن نتذكر أن على مجلس الأمن التزاماً أخلاقياً وقانونياً بمساءلة إسرائيل عن أعمالها غير القانونية، وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية. وينبغي أن يظل هدفنا هو تحقيق رؤية منطقة تعيش فيها دولتان ذواتا سيادة، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

وأخيراً، أؤكد مرة أخرى تضامن إنдонيسيا ودعمها المطلقين للشعب الفلسطيني، ولا سيما في هذا الوقت العصيب. وبما أن غدا هو بداية شهر رمضان المبارك، فإنني أدعو إلى السلام وإلى مساعدة شعب فلسطين. وأكرر أيضاً ما قاله أخي الفلسطيني - لقد حان الوقت لكي تتصف السلطة القائمة بالاحتلال بالتراحم والرأفة.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة ، عبدو أباري

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وأكد له دعمنا الكامل في جهوده الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

إن استمرار التوترات بين فلسطين وإسرائيل والحالة الإنسانية في قطاع غزة مع ظهور مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واستمرار ضم الأراضي الفلسطينية ودورة العنف والأعمال الانتقامية في الشرق الأوسط يجب أن تتوقف من أجل استئناف المفاوضات في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ولهذا ندعو الطرفين إلى التخلي عن جميع الإجراءات الانفرادية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أنه إذا أُريد للإسرائيليين والفلسطينيين أن يحققوا تطلعاتهم المشروعة إلى الأمن وإقامة دولة قادرة على البقاء، يجب أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات على أسس سليمة ومقبولة من الطرفين، تمثيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندعو إسرائيل إلى احترام مبادئ القانون الدولي في الأراضي المحتلة واتخاذ خطوات لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفقا للقرار 2334 (2016). إن استمرار الاحتلال والتهديد بالاستيلاء على أراض إضافية لن يؤدي إلا إلى تعريض حل الدولتين المدعوم من المجتمع الدولي قاطبة للخطر.

ولذلك، أعرب عن أملنا في أن تمتد روح توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في 20 نيسان/أبريل بين الكتل السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية إلى طاولة المفاوضات حتى يتمكن الطرفان من تحقيق نتائج ملموسة على طريق السلام المستدام.

وعلى الصعيد الإنساني، يرحب وفد بلدي بالتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في جلب المعدات والمنتجات الطبية لمراقبة جائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجب توسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه من أجل التصدي للأزمة على نحو ملائم. ونأمل أن يستمر هذا التقارب الجدير بالثناء وأن يكون نقطة انطلاق بغية استئناف العملية السياسية.

وفي هذه اللحظة الحرجة، يناشد وفد بلدي المجتمع الدولي أن يعزز مساعده لقطاع غزة بغية التخفيف من النقص في العاملين الصحيين والأدوية والمعدات واللوازم الطبية، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتمكينها من مواصلة أنشطتها المفيدة في الميدان.

وفي الختام، أود أن أوجه اهتمام مجلسنا والمجتمع الدولي إلى أنه لا يوجد مكان في العالم لإظهار التراحم والعمو أفضل من منطقة الشرق الأوسط، مهد الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث. إن رسالة الأمين العام التي أعلن فيها أن "غضب الفيروس يظهر حماقة الحرب" يجب أن تسمعها الأطراف الرئيسية في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة،

فاسيلي نيبينزيا نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

وبالنظر إلى جائحة (كوفيد-19) تؤيد روسيا دعوة الأمين العام، حسنة التوقيت، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وكفالة وقف إطلاق النار، فضلا عن التهذئة في مناطق النزاع لأسباب إنسانية. ولهذا أهمية خاصة لأطول أزمة في الشرق الأوسط ويعتبر حلها حيويا بالنسبة للمنطقة: قضية فلسطين.

ونرحب بالاتصالات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لمكافحة جائحة فيروس كورونا. وينصب التركيز على التعاون في ميدان الرعاية الصحية بيد أن هناك مسائل أخرى تجري مناقشتها أيضا. ونأمل أن تصبح تلك الاتصالات ضمن سلسلة من تدابير بناء الثقة بغية إجراء حوار أوسع بين الطرفين.

ونكرر الشواغل التي أعرب عنها آخرون بشأن العواقب المحتملة لانتشار المرض في قطاع غزة. وننوه إلى إمدادات المعدات الطبية من قبل منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). غير أنه وبالنظر إلى الحالة الإنسانية في غزة، ينبغي زيادة هذه الجهود ومضاعفتها. وأصبح عمل الأونروا والدعم المقدم إليها من جانب المجتمع الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبطبيعة الحال، تأتي سلامة موظفي الأونروا من ضمن الأولويات.

فنحن نمر بفترة عصبية في عملية السلام في الشرق الأوسط، تزداد تفاقما بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، لا يزال نهجنا الرئيسي ثابتا لم يتغير. فما زالت روسيا تؤيد التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا داخل حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

شاركنا في الشهر الماضي في مداولة عن بُعد بين المبعوثين الخاصين لدى المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، وناقشنا التحديات الراهنة التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط. وتم الاتفاق على أهمية تنشيط المجموعة الرباعية ومواصلة الاتصالات. ونحن على استعداد في الوقت نفسه للنظر في أشكال أخرى للتفاعل، بما فيها عن طريق مشاركة بلدان المنطقة وجامعة الدول العربية.

وأعلن الجانب الفلسطيني مرارا استعداده لاستئناف المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. وأعرب الممثلون الإسرائيليون عن الشيء نفسه. وينبغي مواصلة المشاورات مع الطرفين حتى يتسنى لهما تحديد المعايير اللازمة لهذه المفاوضات والمضي فيها قدما في أقرب وقت ممكن.

ومن المؤسف أن التقارير ما تزال تشير إلى استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات الفلسطينية. ولم تتوقف كذلك الاشتباكات المميتة. وأحطنا علما بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين القادة السياسيين الإسرائيليين بشأن التغلب على الأزمة السياسية الداخلية. ومع ذلك، نلاحظ مع الشعور بالقلق خطط التنفيذ الانفرادي لما يسمى صفقة القرن فيما يتعلق بضم الأراضي الفلسطينية، وفقا للتقارير الواردة. ونرى في هذا الصدد أن من الأهمية بمكان الامتناع عن أي أعمال استفزازية أو خطوات انفرادية بغية الحفاظ على عملية السلام.

ولا تزال مهمة تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين ملحة للغاية. وتبذل روسيا جهودا لتوحيد صفوف الفلسطينيين. ونعرب عن عميق تقديرنا لدور أصدقائنا المصريين في هذا الصدد.

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة ، حليمة ديشونغ

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا التداول المفتوح اليوم عن طريق الفيديو. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته القيّمة والشاملة بشأن هذه المسألة الهامة.

تأتي جلسة اليوم في لحظة من عدم اليقين الشديد بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة. فجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هي أكبر تحد واجهناه خلال عقد واحد مع ما تترتب عنه من آثار صحية واجتماعية وسياسية وأمنية بعيدة المدى. وتصحبه كذلك أسوأ صدمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في الثلاثينات ستكون لها عواقب في جميع البلدان، بما في ذلك فلسطين. ونشيد بالتضامن والدعم بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية جراء (كوفيد-19) ونحث الطرفين على مواصلة تعزيز تعاونهما. وفي الوقت نفسه، ستعرق مواصلة النشاط الاستيطاني غير القانوني والتهديد بضم الأرض الفلسطينية المحتلة إمكانية تحسين التعاون بينهما.

ونرحب بالنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط إلى جميع الأطراف لأجل التفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة على وقف فوري للأعمال العدائية والحفاظ على وقف إطلاق النار القائم، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار أكثر دوما وشمولا بغية اتخاذ قرارات أطول أجلا للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة. ونؤيد ذلك النداء تأييدا كاملا.

يواجه حل الدولتين تحديات خطيرة اليوم. وعند التصدي لأي واقع سياسي، يجب أن تستجيب الحلول لاحتياجات جميع الأطراف بصورة كافية، ولن تتجح الحلول المفروضة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن حل الدولتين يوفر الإطار الأكثر تماسكا لدولة إسرائيلية ديمقراطية تعيش في سلام وأمن إلى جانب فلسطين المستقلة ذات السيادة، ومن شأنه أن يحقق الاستقرار والرخاء للمنطقة على نطاق أوسع.

ويتطلب تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة اتخاذ إجراءات فورية، وتقديم دعم كبير من قبل المجتمع الدولي. وينبغي للقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية أن تتسما بالواقعية في سعيهما إلى التوصل إلى التسوية اللازمة لضمان مستقبل سلمي ومزدهر لشعبيهما. ولتلك الغاية، نكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 13 عاما في مواجهة الجائحة والأزمة الإنسانية.

وتشكل المستوطنات الإسرائيلية إحدى كبرى العقبات التي تعوق التسوية السلمية. ولذلك نكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. وندعو أيضا إلى التطبيق الفوري والفعال لاتفاقية جنيف الرابعة، التي صدّقت عليها إسرائيل.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا مرة أخرى تأييدها للمبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونأمل في تحقيق الاستقرار والسلام في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية عن طريق سيادة القانون ودعم المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا المستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، خلال تصديها لجائحة (كوفيد-19). ويجب أن نعمل بصورة جماعية لدعم

الوكالة والاستجابة لاحتياجات الصحة العامة والعواقب الإنسانية العاجلة للجائحة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وفي هذه الأوقات، نشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على الاجتماع فوراً حول طاولة المفاوضات من أجل استعادة السلام والرخاء في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاء آلام الشعب الفلسطيني.

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيبلا

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد موقف جنوب أفريقيا إزاء الحالة بين فلسطين وإسرائيل. وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دولياً على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، متشياً مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل خطة سلام مستدامة وقابلة للاستمرار في الشرق الأوسط ضمان سيادة فلسطين وسلامتها الإقليمية وقدرتها على البقاء اقتصادياً، مع المساواة في السيادة بين فلسطين وإسرائيل.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المتصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، فضلاً عن دعوة مبعوثي الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط جميع الأطراف إلى الدخول في مفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة. وهذه الدعوة وثيقة الصلة بشكل خاص بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين. وفي هذا الصدد، نلاحظ التنسيق بين إسرائيل وفلسطين في التصدي للجائحة. ومن المهم أن تغتم جميع الأطراف هذه الفرصة في التصدي بصورة مشتركة للفيروس لبناء الثقة بين الأطراف. وينبغي ألا تكون هذه الأزمة الصحية وسيلة لتعزيز أهداف سياسية فردية.

وفي هذا الصدد، من المثير للقلق أن نسمع أنه خلال هذه الأوقات غير المسبوقة، لا يزال هناك استخدام مستمر وعشوائي للقوة ضد الفلسطينيين، فضلاً عن التدمير العاشم لممتلكاتهم وضم الأراضي المحتلة واستمرار إقامة المستوطنات. وتتعارض سياسة إسرائيل المتمثلة في توطين مدنييها في الأرض الفلسطينية المحتلة وتشريد السكان المحليين مع القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بالإشارة إلى المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

وعلاوة على ذلك، لاحظت جنوب أفريقيا الإعلان مؤخراً عن تشكيل حكومة وحدة في إسرائيل وما تلا ذلك من تقارير تفيد باعترافها المضي قدماً في تشريع لضم أجزاء من الضفة الغربية اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2020. ولا يمكن الاستمرار في ذلك. ولا ينبغي أن يكون لأي بلد الحق في تقرير مصير الفلسطينيين؛ والفلسطينيون وحدهم هم الذين من حقهم ذلك. وتتعارض هذه الأعمال تعارضاً مباشراً مع العديد من قرارات المجلس، بما في ذلك القراران 446 (1979) و 2334 (2016)، وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي. ولذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تصر على التنفيذ الكامل لتلك القرارات، لأن هذه التهديدات وإعلانات الضم تقوض أي احتمال لإحلال السلام بين الطرفين.

وفي هذا الوقت، الذي ينبغي أن تنصب فيه جميع الجهود على مكافحة جائحة كوفيد-19، يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكفل وفائها بمسؤوليتها على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي عن تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لجميع من يحتاجون إليها. ويشمل ذلك ضمان المرور الآمن ودون عوائق للمعونة الإنسانية والإمدادات الطبية والمتطوعين الذين يقدمون المساعدة الطبية إلى الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، نشعر بقلق عميق إزاء الحالة غير المستقرة السائدة هناك، نظراً لأن نظام الرعاية الصحية هناك هش ومثقل بالأعباء. ونشاط مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) القلق الذي أعرب عنه من أن تفشي جائحة كوفيد-19 في قطاع غزة سيكون كارثة ذات أبعاد هائلة.

وبناء على ذلك، تحث جنوب أفريقيا السلطات الإسرائيلية على الإغفاء، تمشياً مع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، من شروط تصاريح المرور العابر لتمكين من هم بحاجة إلى رعاية وخدمات طبية عاجلة من التماسها بحرية خارج غزة. ومما يثير القلق بوجه خاص تواتر تقارير تقييد بمغادرة أطفال لغزة طلباً للعلاج في المستشفيات واضطرارهم للقيام بذلك دون رقة والديهم بسبب رفض طلباتهم للحصول على تصاريح. ويجب أن تتوقف هذه الممارسة اللاإنسانية ويجب أن تسود الشفقة.

وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا الدول الأعضاء وكذلك المجتمع الدولي إلى دعم جهود الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى اللاجئين الفلسطينيين. وإلى جانب الحاجة إلى تقديم الدعم في حالات الطوارئ في ضوء جائحة كوفيد-19، فإن الأونروا تعتمد على الموارد التي تحتاجها لمواصلة عملياتها الأساسية، التي تستلزم توفير التعليم والخدمات الصحية فضلاً عن تقديم المساعدة الغذائية للاجئين الفلسطينيين. ويساورنا القلق من أنه، بالنظر إلى توقعات الميزانية الحالية، هناك خطر من استنفاد موارد الأونروا بحلول نهاية أيار/مايو 2020.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الظروف التي لا يزال السجناء السياسيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، يواجهونها. وتتفاقم هذه الظروف الآن بسبب الأثر المحتمل لكوفيد-19. وندعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين توفير الرعاية الصحية ومستلزمات النظافة الشخصية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين، تمشياً مع التوجيهات المقدمة من منظمة الصحة العالمية لمنع تفشي كوفيد-19 في السجون ومراكز الاحتجاز.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية لمعاملة السجناء - قواعد نيلسون مانديلا - التي تنص على ما يلي:

”ينبغي أن تُوفّر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني“. (قرار الجمعية العامة 45/111، المرفق، الفقرة 9).

وتحقيقاً لهذه الغاية، تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل المسنين والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للقانون الدولي.

أود أن أختتم بياني بالقول إن السلام لا يمكن أن يسود إلا عندما تدخل الأطراف في حوار شامل للجميع ومفاوضات سلمية لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

بداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وكذلك على عمله النشط في ظل هذه الظروف الصعبة.

يؤيد الوفد التونسي البيانات التي قدمتها دولة قطر باسم مجموعة الدول العربية، والإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي، وأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ويود أن يضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

كما ذكرنا من قبل، فإن الاحتلال الإسرائيلي المزمّن للأرض الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والممارسات العدوانية المستمرة غير المشروعة من جانب السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، جميعها أمور لا تزال تزيد من حدة المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون وقد كان لها أثر مدمر للغاية على أحوالهم المعيشية. وأدت جميع هذه العوامل، بما في ذلك خطط الاحتلال لتوسيع المستوطنات ونظام الإغلاق وتدهور الحالة المالية جراء احتجاز إسرائيل لإيرادات السلطة الفلسطينية والحصار الطويل المفروض على غزة، إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني والحد من إمكانية حصول الفلسطينيين على الموارد الأساسية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية.

وفي ظل تضرر البنية التحتية والمرافق الطبية بسبب الاحتلال والمحدودية الشديدة في القدرات، تناضل السلطات الفلسطينية لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبما أن الصعوبات هائلة والاحتياجات الإنسانية ضخمة، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه الحيوي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك من أجل الاستجابة في مجال الصحة العامة وجهود الإنعاش الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للاجئين الفلسطينيين. وترحب تونس، بصفتها عضواً في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بالبيان الذي أدلى به رئيس اللجنة في 3 نيسان/أبريل 2020 والذي دعا فيه إلى تقديم دعم قوي من الجهات المانحة الدولية لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على التخفيف من آثار أزمة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، نشيد بالأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني بأسرها على الجهود الاستثنائية المبذولة للمساعدة في التصدي للعواقب الإنسانية الفورية للجائحة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. ونصر بصفة خاصة على ضرورة تقديم دعم مستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث أن حالتها المالية آخذة في التدهور، بما في ذلك تمويل استجابة الأونروا الفورية لجائحة كوفيد-19.

ونناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي حث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لتيسير حرية حركة الموظفين الطبيين والإمدادات الطبية والأدوية في جميع أنحاء دولة فلسطين، ولا سيما إلى غزة التي تعاني أصلاً من نقص طبي حاد بسبب الحصار. وتقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً مسؤولية رعاية المواطنين الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل، بمن فيهم الفلسطينيون المحتجزون والعمال.

وإذ يردد المبعوثون إلى الشرق الأوسط دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، فهم يناشدون الجميع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة التوترات والعمل على حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض. وقد دعوا الجميع كذلك إلى الامتناع عن أي أنشطة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الاستقرار والأمن في أي بلد أو في المنطقة ككل.

وبنفس الروح، وتمشيا مع النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، يجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما عن طريق وقف جميع الأنشطة الاستيطانية دون قيد أو شرط ورفع حصارها عن غزة وإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

ومما يؤسف له أن الحالة على أرض الواقع مثيرة جدا للجزع - مع استمرار توسيع المستوطنات وهدم المنازل والمعاملة التمييزية والأعمال الاستفزازية وإطلاق الشعارات الرنانة. وتبعث التقارير الأخيرة عن احتمال تحرك إسرائيل نحو ضم أراض على القلق. ويجب على إسرائيل أن تمتنع عن أي محاولات لتنفيذ ضمها بحكم الأمر الواقع للأراضي الفلسطينية الذي طال التخطيط له، والذي سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة، بأن نرفض ونمنع بقوة أي تحرك غير قانوني من جانب واحد من هذا القبيل، وكلها عقبات كبيرة أمام السلام.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست مستدامة. ولذلك ينبغي لنا أن نحول الأقوال إلى أفعال وأن نكثف جهودنا لإحياء آفاق السلام في الشرق الأوسط على أساس المرجعيات والمعايير المعتمدة دوليا من أجل إنهاء أطول احتلال قائم في العالم - احتلال الأرض الفلسطينية - بما في ذلك القدس الشرقية، منذ 4 حزيران/يونيه 1967، ولضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء التوترات وضمان الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة.

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة،

جيمس روسكو كما ذكر آخرون في هذا الصباح، فإن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هو أزمة عالمية ذات تداعيات تشكل اختبارا لنا جميعا. ولا يعترف الفيروس بالحدود أو الاختلافات السياسية أو الثقافية أو الدينية. ولذلك، يجب أن يكون التعاون هو أول شيء يتبادر إلى أذهاننا وينبغي أن نعمل معا لمكافحة هذا التحدي الذي لم يسبق له مثيل.

ولذلك، نرحب بتشكيل إسرائيل لحكومة وحدة وطنية. فهذه خطوة هامة تدل على ضرورة تحية الخلافات السياسية جانبا في مكافحة كوفيد-19.

وما زلنا نرحب بالتعاون الجاري بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل في سياق استجابة كل منهما للجائحة. وهو مثال على النهج المسؤول الذي نحتاج إليه في هذا الوقت العصيب، ولا سيما انطلاقا من روح نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في ضمان التنسيق المستمر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونأمل أن يستمر ذلك.

ومن الواضح أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تضطلع بدور هام في المساعدة على الاستجابة للأزمة الناجمة عن كوفيد-19. وسيؤدي الفيروس وأثره على الفلسطينيين وعلى توفير الخدمات الأساسية إلى زيادة الضغط على الأونروا. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث تقدم أكثر من 80 مليون دولار للفترة 2019-2020. ونقوم بمراجعة مساهماتنا في ضوء التحدي الذي يمثله كوفيد-19.

وتقدم المملكة المتحدة أيضا دعما حيويا للمساعدة في مكافحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وستمكن مساهمتنا التمويلية البالغة مليون دولار منظمة الصحة العالمية واليونيسف من شراء وتنسيق الإمدادات الطبية ومعالجة مرضى الرعاية الحرجة وتدريب موظفي الصحة العامة في الخطوط الأمامية وزيادة قدرات الفحوص المختبرية.

ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أثر الفيروس على الاقتصاد الفلسطيني والتنمية الاقتصادية الفلسطينية. ومن المتوقع أن تتخفف إيرادات السلطة الفلسطينية، التي تأتي في معظمها من الضرائب المفروضة على التجارة، بنسبة تتراوح بين 60 و 70 في المائة نتيجة للأزمة. والأراضي الفلسطينية المحتلة مستبعدة من معظم الآليات الدولية، بما في ذلك الأموال التي خصصها البنك الدولي لمكافحة كوفيد-19 والتي تبلغ 14 بليون دولار. ولا تصدر السلطة الفلسطينية عملة ولا يمكنها أن تعتمد التدابير التي تتخذها بلدان كثيرة لزيادة السيولة.

ونرحب بميزانية الطوارئ للسلطة الفلسطينية وبموافقة الحكومة الإسرائيلية على ضمان الحد الأدنى من مستويات الإيرادات الشهرية. ونتطلع إلى أن تضمن إسرائيل السماح للاقتصاد الفلسطيني بالعمل وأن تدعم الاستقرار الاقتصادي للسلطة الفلسطينية.

وخلال هذه الفترة الهشة، ندعو الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي قد تقوض التعاون البالغ الأهمية. ويشمل ذلك التحريض والنشاط الاستيطاني وعمليات الهدم وعنف المستوطنين.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق خاص إزاء استمرار عمليات الهدم، بما في ذلك هدم المراكز الصحية المؤقتة. وتضعف هذه الأعمال قدرة الفلسطينيين على مكافحة كوفيد-19. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال واجب كفالة وصون الصحة العامة والنظافة الصحية في الأراضي المحتلة بأقصى ما تسمح به وسائلها. وهذا هو السبب في أن استمرار التعاون أمر حيوي للغاية.

كما سمعنا للأسف عن مقتل فلسطينيين أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليهما خلال اشتباكات وقعت بالقرب من نابلس في آذار/مارس. ومن المهم أن يحقق جيش الدفاع الإسرائيلي في هذا الحادث بطريقة مستقلة وشفافة وأن يكفل محاسبة المسؤولين عن ذلك في حال اكتشاف أي مخالفات.

أخيراً، نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الجديد توصل إلى اتفاق يمهد الطريق لضم أجزاء من الضفة الغربية. وموقف المملكة المتحدة واضح في هذا الصدد - أي تحرك إسرائيلي من جانب واحد نحو ضم أي جزء من الضفة الغربية سيضر بالجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام وسيعارض مع القانون الدولي.

إن موقف المملكة المتحدة الثابت من عملية السلام في الشرق الأوسط لم يتغير. فنحن نؤيد التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تؤدي إلى إقامة إسرائيل آمنة وتتعلم بالسلام جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 مع عمليات مبادلة متفق عليها للأراضي، بحيث تكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين ومع التوصل إلى تسوية واقعية عادلة ومنصفة ومتفق عليها لمسألة اللاجئين.

بيان نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة،

تشيريت نورمان - شالي أشكر السيد ملادينوف على إحاطته وأرحب به مرة أخرى في المقر الافتراضي الذي ما فتئ المجلس يعمل فيه على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وفي هذه الأوقات المضطربة على وجه الخصوص، نقدر الطريقة التي يواصل بها هو وفريقه العمل لمعالجة هذا النزاع بإنصاف. فهذا مهم جداً. وفي ضوء العديد من المناقشات التي أجراها هذا المجلس بالفعل، نرى أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر على الحياة في جميع أنحاء العالم. وهي لا تفرق بين الأشخاص ولا تعترف بالحدود.

ولكن بينما يتركز اهتمامنا بحق على المهمة الفورية المتمثلة في وقف انتشار الفيروس، لا يمكننا أن نسمح لأهدافنا الفورية بأن تغطي تماماً على الهدف الطويل الأجل المتمثل في إحراز تقدم في الشرق الأوسط - وهو محور جلسة الإحاطة اليوم. وفي ضوء ذلك الهدف الطويل الأجل، أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على نقطة واحدة فقط - في وقت الأزمة، تتمثل القيادة الحقيقية في الاستعداد لتبني الخيارات الصعبة ولكن الصحيحة من أجل الناس الذين نخدمهم. وهذه الخيارات ليست سهلة ولا تتماشى مع العمل بالطريقة المعتادة، ولكنها ترتقي بمن هم في أشد الحاجة إلى مساعدتنا. ومع أخذ هذه النقطة في الاعتبار، أود أن ألقى نظرة على بعض الخيارات الأخيرة التي تُظهر قيادة حقيقية.

تعاني إسرائيل من أكثر من 13 000 حالة من حالات فيروس كورونا، ونفهم أن هناك أكثر من 300 حالة في الضفة الغربية و 15 حالة في غزة. وبسبب البنية التحتية الطبية المحدودة والاقتصاد الهش، فإن غزة ضعيفة بشكل خاص أمام هذا الفيروس. ويجب أن تظل مكافحة الجائحة محور اهتمام السلطات الإقليمية. لكن ما كان ملفتاً للنظر، بينما تكافح السلطات هذا الوباء، هو الطريقة التي أظهرت بها القيادة الحقيقية - بتحية السياسة جانباً واتخاذ قرارات جريئة من أجل مصلحة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وقد شعرنا بالارتياح لرؤية علامات حسن النية والإنسانية والوحدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد دربت إسرائيل أربعة أفرقة من العاملين الفلسطينيين في مجال الرعاية الصحية على الاستجابة لفيروس كوفيد-19، وأنشأ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون غرفة مراقبة افتراضية مشتركة فيما يخص كوفيد-19 لتعزيز التنسيق والاتصال. وعلاوة على ذلك، تقوم إسرائيل حالياً باختبار علاجات لمرض فيروس COVID-19 حققت نتائج مبكرة واعدة. نحن نشيد بكل جهد من هذه الجهود.

وفي العديد من جلسات المجلس بشأن هذا الموضوع، كانت هناك دعوات موحدة إلى مزيد من الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لأننا نعتقد أنه السبيل الوحيد لتحقيق تقدم حقيقي ودائم. وفي خضم هذه الأزمة، نرى أدلة تؤكد اعتقادنا. والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة القادة على اتخاذ خيارات تتقذ الأرواح البشرية وتحترم كرامة الإنسان. وكجزء من مساهماتنا الأوسع نطاقاً في مكافحة الوباء في جميع أنحاء العالم، أعلننا مؤخراً عن تقديم 5 ملايين دولار كمساعدات للمستشفيات والأسر الفلسطينية لتلبية الاحتياجات الفورية في إطار مكافحة COVID-19.

وسنواصل تقييم الكيفية التي يمكن بها للمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة أن تستخدم موارد دافعي الضرائب لدينا بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة، ولكنني أريد أن أكون واضحة في أننا ملتزمون باتخاذ الخيارات الصحيحة - تلك التي تتقذ الأرواح وتحترم الكرامة الإنسانية في كل مكان. وفي ضوء

الخطوات الأخيرة المتخذة لتشكيل حكومة طوارئ وطنية، يرجى أن تعلموا أن إسرائيل يمكن أن تعتمد على دعمنا الثابت ونحن نواجه تحديات اليوم جنبا إلى جنب.

وكما قالت السفيرة كرافت في مناسبات عديدة، ليس لإسرائيل صديق أفضل من الولايات المتحدة. إن أزمة COVID-19 مؤلمة، ولكنها وفرت بالفعل وضوحا هاما بشأن أي من أولوياتنا يهم حقا. وفي نهاية المطاف، فإن المحادثات المرهقة التي نكررها والمعارك السياسية التي نواصل خوضها كلها تتضاءل بالمقارنة مع مسؤوليتنا عن إنقاذ الأرواح.

وبمجرد أن تمر هذه الأزمة، تأمل الولايات المتحدة ألا تفقد آراؤنا ذلك الوضوح. إن حوافز تحقيق السلام والتقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين أقوى من أي وقت مضى. والمهمة المطروحة على المجلس الآن هي مساعدة الطرفين على اختيار القيادة الحقيقية بدلا من السياسة كالمعتاد والعمل معا لكفالة بقاء آفاق السلام في متناول اليد.

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وكما أشير في الجلسة الأخيرة عن طريق الفيديو بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. لقد توقف الحوار بين الجانبين فيما يتعلق بعملية السلام لفترة طويلة. وهناك تقارير مثيرة للقلق عن خطط لضم المستوطنات ومواصلة بنائها في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي الأسابيع القليلة الماضية، وردت تقارير عن وقوع عدد من الحوادث بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك اعتقال السلطات الإسرائيلية لمئات الفلسطينيين. نحن ندعو إلى وقف تلك الأعمال فوراً،

وقد حدثت هذه التطورات المعقدة في ظل تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية وغزة. هناك ما يقرب من 400 شخص مصاب، يعيش العديد منهم في وسط المجتمعات المحلية التي تعيش في ظروف معيشية صعبة. وخطر تفشي المرض على مستوى كبير بين الشعب الفلسطيني كبير للغاية. ومما يزيد من تفاقم ذلك الحالة الاقتصادية الأليمة التي يواجهها الفلسطينيون. وفي الأونة الأخيرة، توقع البنك الدولي أن يتقلص الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 2.5 في المائة - في أفضل الأحوال - أو 7 في المائة إذا استمرت جائحة COVID-19 لمدة أربعة أشهر. ومن شأن ذلك أن يفاقم بشكل خطير من الدين العام والبطالة والفقر .

وفي ظل الظروف الراهنة، نشعر بالارتياح إزاء أحدث الأمثلة على التعاون بين فلسطين وإسرائيل في مكافحة COVID-19. والمحادثات المباشرة التي شهدناها بين الرئيسين هي بادرة إيجابية جداً ووفرت زخماً تمس الحاجة إليه للتنسيق الفعال بين الجانبين. ونردد ترحيب أعضاء المجلس الآخرين بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل وفلسطين معاً للمساعدة في علاج حالات فيروس كورونا ومنع زيادة انتشاره. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى مواصلة هذا التعاون الهام. ولذلك، من المثير للقلق أن نعلم بتقارير عن حوادث تتصل بالمرافق الصحية في القدس الشرقية. في ضوء هذه الحالة الطارئة، ندعو جميع الأطراف إلى تحية خلافاتها جانباً وإعطاء الأولوية للبحث عن استجابة فعالة لجائحة COVID-19.

وفي هذا الصدد، حان الوقت لأن تدعم جميع الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأن تتفهدا بأمانة، وأن تستجيب للنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمم المتحدة الخاصون الخمسة إلى الشرق الأوسط. إن الحالة الإنسانية الأليمة في غزة والضفة الغربية، التي تفاقمت بسبب وباء COVID-19، تجعل من الملح بصورة متزايدة ممارسة ضيق النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تزيد من حدة التوتر، بما في ذلك خطط الضم وبناء المزيد من المستوطنات.

ولهذا الغرض، نكرر الإعراب عن دعمنا الكامل والثابت للجهود التي تقودها الأمم المتحدة. ونقدر تقديراً كبيراً الجهود التي يبذلها المنسق الخاص للمساعدة في تخفيف حدة التوتر، وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الماسة للشعب الفلسطيني، ولجمع الجانبين إلى طاولة المفاوضات. ونأمل أن تساعد تلك الجهود، بدعم ومشاركة الأطراف الأخرى والمجتمع الدولي، على استئناف الحوار والمفاوضات بين

إسرائيل وفلسطين، من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس المعايير المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونكرر نداء المجتمع الدولي لزيادة الدعم القيم للسلطة الفلسطينية ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تخفيف المشاق التي تواجه الشعب الفلسطيني.

وأخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن موقفنا المتمثل في أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة إلا من خلال حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس خطوط ما قبل عام 1967، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون

لا يميز مرض فيروس كورونا (COVID-19) بين الشعوب ولا يعترف بالحدود. وعلى الرغم من أن الوباء يؤثر على بعض الفئات أكثر من غيرها، لا توجد مجموعة بمنأى عن مصطلته المدمرة.

وهذا هو السبب في أن هناك حاجة إلى استجابة عالمية لاحتواء COVID-19 والتخفيف من حدته ودحره - استجابة تقوم على الوحدة والتضامن وزيادة التعاون الدولي. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لوضع حد لهذه الجائحة بتقديم المساعدة والدعم لبعضنا البعض، بما في ذلك تبادل المعارف الطبية وأفضل الممارسات. هذا ليس وقت السياسة، بل وقت التعاون.

أود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام إسرائيل تجاه البلدان التي تكافح هذا الوباء وتضامننا معها، وأن نبعث بأطيب تمنياتنا وصلواتنا إلى الأشخاص الذين تضرروا من وباء كوفيد-19 وأسره. وستواصل إسرائيل العمل مع الحكومات من جميع أنحاء العالم للمساعدة في إنهاء هذه الأزمة.

وفي أوقات الأزمات، يظهر كل من الناس والأنظمة طبيعتهم الحقيقية، وبينما شهدنا أمثلة على اللطف الشديد وحسن النية في جميع أنحاء العالم، لجأ البعض مرة أخرى إلى سلوكهم السيئ السمعة. وشوهوا الكفاح العالمي ضد الجائحة بحرصهم على مصالحهم السياسية الضيقة.

لقد اختارت إسرائيل أن تضع السياسة جانباً وأن تتحلى بروح التعاون. وقد عززنا عملنا مع الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية من أجل التخفيف من الآثار الكارثية للجائحة في منطقتنا. وقد انضمنا إلى الجهود الرامية إلى تمويل خطة الطوارئ التي قدمها السيد ملادينوف والسيد ماكغولدريك.

كما تساعد إسرائيل السلطة الفلسطينية على مواجهة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأزمة. وقد منحت إسرائيل آلاف التصاريح للسماح للفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل بمواصلة القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تدفق السلع من أجل ضمان كفاية الإمدادات. وفي الأسابيع القليلة الماضية وحدها، دخل إلى قطاع غزة أكثر من 600 طن من الإمدادات الطبية، و 25 000 طن من الأغذية، و 60 000 طن من مواد البناء.

وفيما يتعلق بالمساعدات الطبية، تتعاون إسرائيل أيضاً مع السلطة الفلسطينية لإجراء تدريب طبي مهني للعمال الفلسطينيين، مما يساعد على ضمان أن تكون لديهم الأدوات والمعارف التي يحتاجون إليها. وبالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والتنسيق والتدريب، تبرعت إسرائيل أيضاً بكميات كبيرة من المعدات للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك مجموعات الاختبار ومجموعات مواد الحماية وغيرها من اللوازم الطبية.

وقد ناقش رئيس دولة إسرائيل، الرئيس ريفلين، خلال الشهر الماضي مع الرئيس عباس التنسيق لمكافحة الفيروس.

وأود أن أذكر مجلس الأمن بأنه أثنى هو وأعضاء المجلس، في جلسته المعقودة في 30 آذار/مارس، التي قدم فيها المنسق الخاص ملادينوف إحاطة إلى المجلس، على التدابير الشاملة التي اتخذتها إسرائيل (انظر S/2020/263).

ومما يؤسف له أن السلطة الفلسطينية، خلافا للجهود التي بذلناها، اختارت طريقا مختلفا. فبدلا من الانضمام إلى إسرائيل وبقية المجتمع الدولي لتعزيز الوحدة والتضامن، اختارت الكراهية والتشهير. وفي الوقت نفسه الذي تتلقى فيه السلطة الفلسطينية المعونة والمساعدة الإسرائيلية، تنتشر الأكاذيب والتحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام وفي الرسائل الرسمية الموجهة إلى مجلس الأمن. وقد تلقى الأعضاء تلك الرسائل. وعلى الرغم من أنه لا يوجد وقت للكذب بلا خجل والسعي إلى التحريض، فلا شك في أن أزمة دولية لم يشهد العالم مثيلا لها هي وقت غير ملائم للغاية للقيام بذلك. ومع ذلك، وحتى الآن، تعمل السلطة الفلسطينية بسخريّة على الترويج لرواية زائفة.

وهذا، بطبيعة الحال، ليس بالأمر الجديد. ففي أوقات الأزمات والمرض، كانت معاداة السامية دائما تطل برأسها القبيح. وعلى مدى قرون، استخدم اليهود ككباش فداء لتفشي الأمراض. وبينما كان الطاعون الأسود يعصف بأوروبا في القرن الرابع عشر، انتشرت شائعات مفادها أن اليهود تأمروا وسّموا الآبار، مما وسع نطاق الوباء على نطاق واسع. وفي القرن الثامن عشر، ألقى اللوم على اليهود فيما يخص انتشار الطاعون في الجزائر. وفي كل جيل، وفي كل كارثة حلت بمجتمعاتنا، فإن الناس يلومون اليهود. ونحن نشهد هذا مرة أخرى اليوم.

وأسأل ممثل فلسطين كيف يمكن أن يجرؤ على التشهير بجهودنا. وكيف يجرؤ على الكذب حول الجنود الشجعان من جيش الدفاع الإسرائيلي؟ وكيف يجرؤ على إلقاء اللوم عليهم لنشرهم الفيروس؟ إن هؤلاء الجنود يخاطرون بحياتهم لاحتواء العدوى من أن تصيب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. إن الاتهامات الفلسطينية ليست مجرد أكاذيب وقحة، بل هي معادية للسامية. ويجب أن يخجل السيد منصور من نفسه. وينبغي أن يعتذر عما قاله وما كتبه. وقد أوضح أنه يفضل كره إسرائيل على مساعدة الشعب الفلسطيني.

وتود السلطة الفلسطينية أن تلعب على الحبلين. فهي تقبل بكل سرور كل مساعدة من إسرائيل وتتوقع منها أن تواصل تقديم تلك المساعدة حتى في الوقت الذي تحرض فيه على الكراهية ضدنا وتنتشر تشهيرا معاديا للسامية. وهذا السلوك المشين والمدمر لا يمكن التسامح معه ولن يُسمح به. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تقرر ما إذا كان التحريض ضد إسرائيل أهم من التعاون المثمر الرامي إلى إنقاذ أرواح الفلسطينيين.

ومن العيب أن تكون السلطة الفلسطينية على استعداد للتضحية بالتضامن الدولي الهام الذي أيدته جميع أعضاء الجمعية العامة، من أجل تسجيل بضع نقاط سياسية تافهة. وهذه الأعمال مخزية وينبغي أن تلقى الأذى من جانب المجتمع الدولي بأسره. وستكون لهذه الأعمال عواقب.

وللأسف، فإن السلطة الفلسطينية ليست وحدها التي تستغل الأزمة في محاولة لتعزيز تحقيق أهداف مدمرة. وقد طالب النظام الإيراني برفع الجزاءات المفروضة لوقف أنشطته النووية والإقليمية الخبيثة للسماح له برعاية مواطنيه. ومع ذلك، لا يجب فهم اهتمام النظام المفاجئ برفاه مواطنيه خطأ بأنه تعاطف فعلي. بل مجرد حيلة أخرى لكي يستفيد النظام من معاناة شعبه.

ولا حاجة إلى رفع الجزاءات لتزويد الشعب الإيراني بالمساعدات الطبية والإنسانية التي يحتاج إليها. وقد قال الرئيس روحاني ذلك بنفسه في الاجتماع الاقتصادي لحكومته في 2 نيسان/أبريل. وفي الواقع، فليس للجزاءات أي تأثير حقيقي على قدرة النظام على مكافحة الجائحة.

إن محاولة النظام الإيراني إطلاق سائل عسكري يوم الثلاثاء تثبت أنه يختار التركيز على العدوان العسكري بدلاً من التصدي لوباء كوفيد-19. ويواصل النظام تطوير تكنولوجيات القذائف المتقدمة بدلاً من رعاية عشرات الآلاف من المواطنين الإيرانيين الذين تضرروا من الفيروس.

وتدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى إدانة هذا الإطلاق الأخير وفرض المزيد من الجزاءات على النظام الإيراني. وللتوضيح، تقف إسرائيل، كما هو الحال دائماً، إلى جانب الشعب الإيراني. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نسمح للنظام بالاستفادة من هذه الأزمة أو السماح بإقامة نظام إرهابي مسلح نوويًا. إن الأزمة ليست الوقت المناسب لأجندات سياسية معيبة.

وستواصل إسرائيل العمل بلا كلل لإيجاد لقاح يخدم العالم بأسره. وسنواصل تقديم المساعدة إلى كل من يحتاج إليها، بغض النظر عن عرقه أو جنسه أو دينه. إن جائحة كوفيد-19 قد عرضت العالم لأزمة لم يسبق لها مثيل، ولكنها أتاحت لنا أيضاً فرصة للالتقاء معاً. وقد أجبرتنا الجائحة على إدراك أن مصائرنا في عالم القرن الحادي والعشرين المعولم، تعتمد إلى حد كبير على بعضها البعض، وأن هناك ما يوحدنا أكثر مما يفرقنا.

المرفق الثامن عشر

بيان المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور

نهى الجمهورية الدومينيكية على رئاستها لمجلس الأمن خلال هذه الأيام المضطربة. ونشيد أيضا بالصين على رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس.

ونشكر منسق الأمم المتحدة الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته وعلى جهوده في هذا الوقت الحرج، وكذلك جهود منسق الشؤون الإنسانية جيمي ماكغولدريك وفريقه في فلسطين، بما في ذلك الجهود التي بذلها دعما لجهودنا الجماعية لمكافحة جائحة فيروس كورونا.

أعرب، باسم حكومة وشعب فلسطين، عن أعمق تعازينا لجميع الأسر والبلدان المكلومة على الخسائر المأساوية في الأرواح التي تسبب فيها هذا الفيروس، وأعيد تأكيد تضامننا مع جميع المصابين راجيا عودة الصحة والاستقرار لكل منهم.

ونعرب عن تقديرنا لقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش ونائبة الأمين العام أمينة محمد في التصدي للجائحة. ونشيد بجهودهما لتبئة منظومة الأمم المتحدة، مع اضطلاع منظمة الصحة العالمية بدور قيادي في التعامل مع الأثر الصحي للجائحة، إلى جانب جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تساعد في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية الهائلة للجائحة، بما في ذلك على النساء والأطفال والشباب واللاجئين والمشردين. ويشمل هذا الجهود الشجاعة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تساعد الشعب الفلسطيني، مما يساعد على حمايتهم من ويلات الجائحة إذ يعملون على التخفيف من الاحتياجات والمصاعب الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والظلم التاريخي الذي أجبر الفلسطينيين على تحمله لفترة طويلة. وندعو إلى تقديم دعم دولي عاجل للأونروا لكفالة استمرار عملها الأساسي.

وكذلك نشدد اليوم على دعوة الأمين العام الحكيمة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدها الرئيس محمود عباس باسم دولة فلسطين. ويجب أن تشمل هذه الدعوة مناشدة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقف حريها ضد الشعب الفلسطيني ووقف إنكار حقه في تقرير المصير ووقف استعمارها وضمها الفعلي للأراضي الفلسطينية وإنهاء حصارها غير الأخلاقي لقطاع غزة وإطلاق سراح آلاف الفلسطينيين الذين سجنتم، بمن فيهم الأطفال، المعرضين لخطر عدوى كبير في سجون مكتظة وغير صحية. ويجب أن يُطلب من إسرائيل بشكل لا لبس فيه احترام التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة؛ ولا بد من المساءلة على الانتهاكات. فبهذه الطريقة وحدها يمكن إنقاذ الأرواح البشرية وتحقيق إمكانات السلام والعدالة.

إننا ندرك أن العديد من الناس يعانون الآن وأن المخاوف بشأن مستقبلنا الفردي والجماعي عند أعلى مستوياتها على الإطلاق. غير أن الحالة الفلسطينية في هذه الجائحة فريدة من نوعها وحادثة بشكل مؤلم. فقد استنفدت قدراتنا جراء 53 سنة من الاحتلال غير القانوني والاستمرار في سلب شعبنا وحرمانه واضطهاده. ولن تؤدي هذه الأزمة إلا إلى مفاومة حالة غير مستقرة أصلا.

ولذلك، لا تزال حالة الطوارئ المعلنة في 5 آذار/مارس قائمة بهدف وقف انتشار الفيروس، الذي سيكون كارثيا، لا سيما في غزة، حيث يقترّب النظام الصحي من الانهيار وحيث سيعرض أي نقش الأرواح لخطر جسيم، لا سيما في مخيمات اللاجئين. وعلى الرغم من الموارد المحدودة والقيود الشديدة التي يفرضها الاحتلال، تبذل وزارات حكومتنا والمؤسسات الوطنية ذات الصلة كل جهد ممكن لحماية شعبنا والاستجابة للعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة لهذه الأزمة. وهم يفعلون ذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة وبمساعدة سخية من البلدان في جميع أنحاء العالم، ونحن ممتنون لها.

ولكن، للأسف، لم تقنع حتى التحديات الشديدة، التي تفرضها هذه الجائحة على كل الناس، السلطة القائمة بالاحتلال بالتوقف عن ارتكاب جرائمها. فإسرائيل تواصل، بدلا من ذلك، سياساتها وممارساتها غير القانونية - سير الأمور على النحو المعتاد. وقد تم تقويض كل تنسيق فني تحقق بين الجانبين في الأسابيع الأخيرة لمكافحة كوفيد-19 بالانتهاكات المستمرة. إن هذا ليس تسييسا للمسألة، كما يدعي الممثل الإسرائيلي؛ هذه هي الحقائق المرة.

وقد تمثل أكثر هذه الانتهاكات فظاعة في دفع إسرائيل نحو ضم الأراضي. فالمسؤولون والمتطرفون يتعهدون صراحة بضم أجزاء من الضفة الغربية أو كلها. ويتباهون بالخطط الرامية إلى ارتكاب هذه الجريمة والقيام بذلك بالتنسيق الكامل مع الإدارة الحالية للولايات المتحدة. والأمر الصادم أن الضم أصبح محور المفاوضات الأخيرة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وفي الواقع نحن على يقين من أن قادة العالم لم يكونوا يشيرون إلى المفاوضات بين نتنياهو وغانتر لتحديد الأراضي الفلسطينية التي سيسرقانها ويضمّانها بصورة غير قانونية، رغم أنهم ظلوا يدعون إلى إجراء مفاوضات لحل جميع قضايا الوضع النهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وتحقيق سلام عادل ودائم. ومع ذلك، وكما يتضح من الاتفاق المشؤوم الذي تم التوصل إليه في الأيام القليلة الماضية، فإن الحكومة الإسرائيلية تمضي قدما، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجميع أحكام القانون الدولي الأخرى ذات الصلة وفي ازدياد صاخر لمجلس الأمن لا يردعها المجتمع الدولي، اعتقادا منها بأنه لا يهجم سوى دعم الدولة الرئيسية التي ترعاها.

وينبغي ألا يترك هذا الوضع أي شك في أن درجة شعور إسرائيل بإفلاتها من العقاب قد تعززت جراء خطة الولايات المتحدة التي كشفت عنها في 28 كانون الثاني/يناير ورفضها المرجعيات المعتمدة دوليا وغيرها من معايير التوصل إلى حل عادل على أساس القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وإطار وجود دولتين تتعايشان سلميا داخل حدود ما قبل عام 1967. ونعيد التأكيد على أن خطة الولايات المتحدة لن تحقق السلام. فهذه الخطة - وقرار إسرائيل المضي قدما بضم الأراضي - سيدمران حل الدولتين ويرسخان السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه.

وكما أكد المنسق الخاص ملادينوف في إحاطته في 30 آذار/مارس، فإن

”الخطوات المتخذة من جانب واحد فيها مضرّة للسلام... أعرب المسؤولون الإسرائيليون مرارا عن اعتزامهم ضم المستوطنات الإسرائيلية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة. وإذا ما نفذت هذه الخطوات، فإنها لن تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي فحسب، بل إنها ستقضي فعليا على إمكانية أعمال الحل القائم على وجود دولتين وتوصد الباب دون أي مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.“ (S/2020/263، المرفق الأول، الصفحة 7).

والنتيجة، كما نعلم جميعاً، ستكون واقع دولة فصل عنصري واحدة بما يضمن المزيد من النزاع والإضرار بالمزيد من الأجيال الفلسطينية والإسرائيلية بالإضافة إلى المنطقة بأسرها.

يجب تجنب هذه النتيجة بأي ثمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض جميع تدابير الضم وأن يطالب بوقفها. ويجب ألا يقع فريسة للذرائع التي صاغها المسؤولون الإسرائيليون، بما في ذلك عذر اليوم - الجائحة - لصرف الانتباه عن هذه الجرائم. ويجب ألا تُخدع بتسمية الحكومة الجديدة "حكومة طوارئ وطنية". فكلمات التهئة التي تتجاهل حقيقة أن الضم أمر أساسي في برنامج هذه الحكومة تبارك فعليا هذه الجرائم.

وعليه، فإننا نقدر البيانات القوية العديدة التي أصدرتها الدول والمنظمات العربية والأوروبية والأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والمبعوثون الخاصون للدول المعنية والأمم المتحدة التي تعارض خطط الضم الإسرائيلية وتطالب بوقفها. غير أن التجربة أثبتت على مر السنين أن البيانات وحدها لن تجبر إسرائيل على احترام القانون ولن تعمل على تقادي تدميرها الوشيك لحل الدولتين، إذ أن الضم يتكشف على الأرض في اللحظة التي نتكلم فيها.

ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لإنفاذ تدابير ملموسة وعملية تحاسب إسرائيل على إفلاتها الضار من العقاب. فلا بد من أن تكون هناك عواقب. ولا بد من الردع. ولا يمكن كفالة المساءلة اللازمة لوقف الانتهاكات وإنفاذ آفاق تحقيق سلام عادل وأمن على أساس توافق الآراء العالمي إلا باتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة والمجموعة الرباعية والهيئات القضائية الدولية والبرلمانات والحكومات والمجتمع المدني هذا الإجراء. فمن دون وقف هذه الانتهاكات، لن تتجح أي جهود لإيجاد أفق سياسي ذي مصداقية نحو التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل.

ولا يمكن استخدام الشواغل والهموم الحقيقية التي أثارها هذه الجائحة الرهيبة في جميع أنحاء العالم كذريعة لتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان والنظر في الاتجاه الآخر، كما تتمنى إسرائيل أن يفعل الجميع. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الجائحة لم تعمل إلا على إلقاء المزيد من الضوء على لامعقولية ولا أخلاقية ولا قانونية تلك الجرائم والحاجة الملحة إلى وضع حد لها على الفور.

فعندما يتم توجيه الناس في كل مكان للاحتمااء في منازلهم، كيف يمكن لإسرائيل أن تبرر تدمير المنازل؟ وعندما يسعى الناس في كل مكان جاهدين إلى الحصول على الرعاية الطبية، كيف يمكن لإسرائيل أن تبرر تدمير العيادات والحرمان من المساعدة الإنسانية والإهمال الطبي للسجناء؟ وعندما يدعو الأمين العام، الذي انضم إليه البابا فرانسيس والقادة في جميع أنحاء العالم، إلى وقف عالمي لإطلاق النار، كيف يمكن لإسرائيل أن تبرر ترسيخ الاحتلال ومواصلة الضم؟

لقد حان الوقت لوقف تلك الانتهاكات وعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان بدلا من تصعيدها بهذه الطريقة الصارخة والاستفزازية. وقد حان الوقت الآن للاستجابة للنداءات العالمية لاحترام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد حان الوقت لكي نصبح أكثر تراحمًا وسخاءً، وليس أكثر وحشية ونهما بفرض الفصل العنصري والنزاع الذي لا ينتهي. وقد حان الوقت لكي نعامل الآخر على قدم المساواة ونقر بأنه يستحق الحرية والسلامة والأمن والرخاء مثلنا. وقد حان الوقت للاعتراف بإنسانيتنا المشتركة ومستقبلنا المشترك وإحياء الأمل والثقة. وقد حان الوقت للاعتراف بأن ما من ظلم يدوم إلى الأبد.

وبإمكان إسرائيل أن تختار. فقد تشعر بالجسارة وتمضي قدما في الضم بصورة عمياء ومتعطسة. ولكن إذا اختارت السير على هذا الطريق غير القانوني والمدمر، فينبغي ألا تتفاجأ بسلسلة الأحداث التي ستجتم عن ذلك. وقد حذرت بلدان كثيرة بالفعل من أن الضم لن يمر دون اعتراض وستترتب عنه العواقب. إن الذين يؤمنون بالمبادئ ويحترمون القانون الدولي وسلطة مجلس الأمن والجمعية العامة، بوصفهما ركيزتين للنظام الدولي القائم على القواعد، لن يقفوا مكتوفي الأيدي في الوقت الذي يُنتهك فيه انتهاكا صارخا القانون وحقوق الإنسان لشعب بأكمله، وفي الوقت الذي تُدمر فيه أسس السلام العادل، مما يشكل سوابق عالمية خطيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الشعب الفلسطيني لن يتنازل أبدا عن حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، وفي أن يعيش كشعب حر ومتساو، يعيش بكرامة وأمن ورخاء في وطنه. وحتى لو دمر الحل القائم على وجود دولتين، فإن ذلك لن ينهي سعيه إلى الحرية والعدالة. ولا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته صامدين.

ويجب أن نتكاتف لدعم القانون الدولي والإصرار على احترامه دون استثناء. وقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي للسلام لحل القضية الفلسطينية أخيرا وإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد حان الوقت لإنهاء الاحتلال غير القانوني. وقد حان الوقت لإحقاق العدالة ولتتمتع الشعب الفلسطيني بالحرية والكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية ويعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جميع جيرانه، ولكي أنتكاتف للتصدي لجميع التحديات التي تواجهنا وبنني مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا لجميع شعوبنا.

المرفق التاسع عشر

بيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن نهني الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن.

وتتتم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، ودعمها الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير، والتزامها بتخفيف محنته إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل. وتواصل الحركة أيضا الدعوة إلى بذل ودعم جميع الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومما يؤسف له أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تتدهور وأصبحت أكثر اضطرابا، في حين لا يزال مجلس الأمن مشغولا بشأن هذه المسألة. ويجب على ذلك الجهاز أن يفي بواجباته بموجب الميثاق وأن يعمل على ضمان تنفيذ قراراته. فتلك القرارات لا تشكل أساس الحل السلمي للنزاع فحسب، بل هي أيضا ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويساورنا قلق عميق لأن المجلس ظل عاجزا لفترة طويلة عن الوفاء بولايته بشأن هذه القضية الهامة. وفي هذه اللحظة الحرجة، ينبغي اتخاذ إجراءات فورية لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها. ومن الواضح جليا أن انعدام العدالة، على مدى عقود في هذه القضية، لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب، ويزيد من تفاقم النزاع والمعاناة الإنسانية التي يسببها، ويزيد من زعزعة استقرار الحالة في الميدان، مما يقلل بشدة من احتمالات إحلال السلام.

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرجة منذ سنوات، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في خضم الأزمة العالمية الراهنة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) لم يسبق لها مثيل. فإسرائيل تستغل بشكل صارخ حالة الطوارئ والإغلاق للتعجيل بسياساتها الاستيطانية غير القانونية، على سبيل المثال من خلال مواصلة هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والمساعدة الإنسانية، ومن خلال الغارات العسكرية اليومية وهجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين. وهذه الأعمال غير القانونية تقوض بشدة الجهود الفلسطينية لمكافحة الوباء، ولا سيما في قطاع غزة، الذي يواجه بالفعل ظروفًا إنسانية واجتماعية واقتصادية قاسية تحت وطأة الحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل منذ 13 عاما.

وتستنكر الدول الأعضاء في الحركة التعتن الإسرائيلي المستمر والسياسات والتدابير غير القانونية التي تقوض بشكل كبير تحقيق حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وإلى إحقاق العدالة للشعب الفلسطيني وتمكينه من استرجاع حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. فتلك هي الركائز الأساسية للتوصل إلى حل سلمي.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تعتقد أن القرار 2334 (2016) يوفر أكثر المسارات صلاحية للسلام، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالاً. فهذا القرار يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق الحل

القائم على وجود دولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 وفقا للمعايير المرجعية الطويلة الأمد للسلام التي أيدها المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ويجب إجبار إسرائيل على الوقف الفوري والكامل لجميع أنشطة الاستيطان غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ ولهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين؛ ولجميع أعمال العنف والاستنزاف والتحرش ضد المدنيين الفلسطينيين؛ وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، التي قد يعتبر الكثير منها جرائم حرب، بما في ذلك العقاب الجماعي الواسع النطاق لمليون فلسطيني في قطاع غزة. ويجب رفع الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على غزة رفعا كاملا. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل امتثالا كاملا لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، دون استثناء. ويجب عليها أن توقف فوراً جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير ديمغرافية الأراضي المحتلة وطابعها وهويتها ومركزها القانوني.

وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار 497 (1981) وأن تتسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). وعلاوة على ذلك، تحث الدول الأعضاء في الحركة إسرائيل على وقف انتهاكها لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006).

ونظرا لانعدام الحل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتعرب الحركة عن تقديرها العميق للعمل القيم الذي أدته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتقديمها المساعدة، مثل التعليم والرعاية الصحية - بما في ذلك المساعدة الطارئة الأساسية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مواجهة الجائحة، وتقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية الحيوية للاجئين الفلسطينيين. ونحث مرة أخرى على توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به للوكالة كي تتمكن من مواصلة عملياتها تمثيا مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل.

ختاما، تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها اللازم مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن تأييدها الثابت لقضيته العادلة. وتجدد التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى قرار الجمعية العامة 194 (د-3). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدما ملموسا في السعي البطولي للشعب الفلسطيني إلى تحقيق العدالة ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن المرجح أن ذلك سيبدأ فصلا جديدا للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي - وهو هدف تؤيده حركتنا بقوة.

المرفق العشرون

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ، رباب فاطمة

أود أن أبدأ بتهنئة رئاسة الجمهورية الدومينيكية على توجيهها الناجح لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر في هذا الوقت العصيب. وأعتتم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ومما يثير القلق آخر تقرير للأمم العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، الذي يلاحظ فيه أن الحالة الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ازدادت تدهورا بسبب سياسات الاحتلال غير المشروعة التي تنتهجها إسرائيل. وأكثر ما يثير القلق استمرار هذه الأنشطة بلا هوادة حتى في هذا الوقت العصيب. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فقد عملت إسرائيل، منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تكثيف عملياتها العسكرية وهدم عدد كبير من المباني السكنية الفلسطينية، ما أدى إلى تشريد مئات الفلسطينيين وإصابة كثير منهم واحتجازهم. وعلاوة على ذلك، تصاعد العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين. ولا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع في الأرض الفلسطينية والاستيلاء على الأراضي وبناء الجدار مستمرا، وكذا الدعوات الاستفزازية إلى ضم الأراضي. ومن المؤسف أن تستغل إسرائيل حالة الطوارئ الصحية العامة لصرف الضغط والانتباه الدوليين عن الأزمة. وهذا لا يجعل آفاق السلام قائمة فحسب، بل يقوض أيضا الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لاحتواء الجائحة. ونشاط المجتمع الدولي إدانة تلك الأعمال وندعو إسرائيل إلى وقف أعمالها العدائية استجابة لنداء الأمين العام العالمي لوقف إطلاق النار.

وقوض الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عقود بشدة النظام الصحي الفلسطيني الذي انكشف ضعفه بشكل خاص خلال هذه الجائحة. وأصبح الفلسطينيون بحاجة ماسة إلى مواد الرعاية الصحية، مثل أجهزة الاختبار ومعدات العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي النادرة. عليه، وبالرغم من أن عدد الحالات المؤكدة يبدو منخفضا حتى الآن، فمن شأن أي تفش للمرض أن يكون كارثة ذات أبعاد هائلة كما حذرت من ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). علاوة على ذلك، فإن الممارسات الإسرائيلية التمييزية ضد الفلسطينيين في التصدي للجائحة بيئة واضحة. وتتجاهل إسرائيل التزاماتها بإجراء اختبارات دقيقة ونشر المعلومات والالتزام باللوائح الصحية، ما يلحق الضرر بالتنسيق القائم بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وهو أمر بالغ الأهمية لوقف انتشار الجائحة في المجتمع المحلي.

ويجب ضمان وصول الفلسطينيين دون قيود إلى المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن ضمان وصول الموظفين الطبيين. ومن المهم السماح للمرضى في غزة الذين هم بحاجة إلى البقاء في المستشفى بالاستفادة من ذلك خارج القطاع. وفي حالة انتشار الجائحة، فربما يؤدي إغلاق قطاع غزة إلى تفاقم الوضع، وهو ما ينبغي تجنبه. علاوة على ذلك، أدت القيود المفروضة لاحتواء الجائحة إلى عزل المجتمعات المحلية الضعيفة وحالت دون تمكنهم من كسب عيشهم. وينبغي إنهاء ذلك. ويتعين الإفراج عن الفئات الضعيفة من المدنيين الفلسطينيين المحتجزين والمسجونين في السجون الإسرائيلية المكتظة لأنهم معرضون بشدة لخطر

الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19 بسبب انعدام الرعاية والنظافة الصحيين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضمن وفاء إسرائيل بتلك المتطلبات المهمة.

وأدى استمرار إسرائيل في أعمال العدوان إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب بصورة واضحة، ويتعين وضع حد لها بضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية والتقيد بسيادة القانون الدولي.

ومن المشجع أن منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان وكذلك السلطات الفلسطينية تؤيدان عملاً جيداً على الرغم من جميع القيود. بيد أن من الواضح أن ذلك ليس كافياً. وازدادت قيود التمويل الدائم التي تواجهها الأونروا بسبب الجائحة، ونرحب بالتركيز المستمر على خطة الأمين العام الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 خلال هذه الأزمة. ومع ذلك، فإن من المثير للقلق الشديد أن تشير تقديرات الأونروا إلى أن ميزانيتها المخصصة للأنشطة الأساسية ستستمر حتى نهاية أيار/مايو. بالتالي، فإن نداء التمويل العاجل الذي وجهته الأونروا لاستجابتها للجائحة يتطلب اهتماماً فورياً. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم تمويل سخي ويمكن التنبؤ به، فضلاً عن المساعدة التقنية لتمكين الأونروا من مواصلة عملها الذي هو بمثابة شريان الحياة للفلسطينيين.

وترى بنغلاديش أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية في الوقت المناسب هو الأساس لتحقيق سلام دائم لشعب فلسطين ودولة فلسطين، فضلاً عن تحقيقه على نطاق الشرق الأوسط. وسنواصل الوقوف بحزم في تأييد قضية فلسطين وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير إلى أن تقام دولة فلسطين على أساس حل الدولتين وحدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبالنظر لجائحة كوفيد-19 نتوقع من مجلس الأمن أن يجدد جهوده لإنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع للأرض الفلسطينية، وفاء بالتزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بكفالة تنفيذ قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وإذ نعيش الآن في الحجر الصحي الذاتي، فإن بوسعنا أن نشعر بألم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل ظروف الحصار منذ عقود. والفلسطينيون بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تضامن عالمي لخوض معركة مزدوجة ضد الجائحة والاحتلال الإسرائيلي. ويجب علينا ألا نخذلهم.

المرفق الحادي والعشرون

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تود البرازيل أن تشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المهمة، وعلى إيجاد سبل لمواصلة عمل المجلس على الرغم من القيود الحالية. ونشكر مقدمي الإحاطات أيضا.

ينصبُّ معظم اهتمام العالم حاليا على هذه الجائحة. على الرغم من ذلك الواقع، وإذ نعرب عن تضامنا مع جميع المتضررين، تود البرازيل أن تؤكد التزامها المستمر بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهو موضوع هذه المناقشة الفصلية.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تود البرازيل أن تؤكد من جديد تأييدها للحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونشجع الطرفين على السعي إلى تهيئة بيئة سياسية بناءة تقضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية والمشاركة في جهود دبلوماسية جديدة وخالقة بعقل منفتح من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة.

ويبدو أن وقف الأعمال العدائية في شمال غرب سورية، وإن كان هشا، لا يزال صامدا، وهو أمر تجدر الإشادة به. وفي اليمن، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعلان التحالف قبل أسبوعين، استمرت الأعمال القتالية في العديد من المناطق. وفيما يتعلق بليبيا، تحت البرازيل جميع الأطراف على استئناف الحوار تحت رعاية الممثلة الخاصة بالنيابة، ستيفاني ويليامز، وأيضا بغية بذل جهود مشتركة لمكافحة الجائحة.

ومع تطور الأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل يعزز كل منهما الآخر. ويتطلب تأثير مرض فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، مقترنا بالانخفاض الحاد في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة في العديد من بلدان المنطقة، اهتماما عاجلا. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية إلا من خلال الحل السلمي للنزاعات. كما أن الحرية الدينية للجميع ضرورية أيضا.

وفي حين أن الحالة الراهنة تشكل مخاطر وتحديات هائلة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تتيح أيضا فرصا فريدة للحوار والتعاون من أجل السلام والرخاء. والبرازيل على استعداد للإسهام في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

تشكر حكومة كندا مجلس الأمن، والجمهورية الدومينيكية كرئيس، على إتاحة الفرصة للمساهمة في هذه المناقشة الفصلية في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجلس البالغ 75 عاما. لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) التي اجتاحت العالم على كل بلد بأشكال شديدة، وأضافت بعدا جديدا من التعقيد وإدارة الأزمات إلى مناطق تواجه بالفعل قضايا أمنية صعبة ومتعددة الأوجه.

والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس استثناء من هذه التحديات الجديدة والملحة. وعلى الرغم من القضايا التي طال أمدها بين الطرفين، فإننا نرى دلائل إيجابية على التنسيق والتعاون وسط هذا الوباء. وتدرك القيادة الإسرائيلية والفلسطينية على السواء أن الوباء لا يميز، وأن كلا الجانبين لديهما مصلحة مشتركة في مكافحة انتشار COVID-19. وترحب كندا بالتعاون الإيجابي الذي شهدناه بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك بين الرئيسين ريفلين وعباس، ويحدونا الأمل في أن يتسنى الحفاظ على هذه النوايا الحسنة والتعاون في المستقبل، بما يتجاوز الاستجابة للأزمة للوباء.

كما نعرب عن خالص شكرنا لجهود الأمم المتحدة، بقيادة نيكولاي ملادينوف وجيمس ماكغولدريك، واستجابتها للأزمة حتى الآن.

ونشير على وجه الخصوص للإجراءات المبكرة التي اتخذتها حكومة إسرائيل لمنع انتشار الفيروس وتوسيع نطاق قدرتها على إجراء اختبارات الفيروس، فضلا عن الاستجابة السريعة من جانب السلطة الفلسطينية، التي ساعدت على احتواء انتشار الفيروس في الضفة الغربية. ونرحب أيضا بالمساعدة التي تقدمها حكومة إسرائيل، بما في ذلك تيسير نقل معدات الحماية ومجموعات الاختبار وغيرها من الموارد التي تمس الحاجة إليها. وكما هو الحال مع العديد من الدول الأعضاء، يساورنا قلق خاص إزاء العواقب المحتملة لتفشي المرض في غزة، وهو ما يمكن أن يتجاوز بسرعة مواردها المحدودة ونظامها الهش جدا للرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار الاقتصادية والمتعلقة بانعدام الأمن الغذائي المترتبة على الوباء ستزيد من تفاقم هذه الشواغل. والتدريب الذي وفرته المنظمات غير الحكومية الذي يسهلته إسرائيل للأطباء والمرضى الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك من سكان غزة، مثال عظيم على الخطوات الإيجابية للمساعدة في حماية الفلسطينيين. ونواصل دعوة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى اتخاذ كل خطوة لحماية أضعف الفئات، بمن فيهم النساء والأطفال، لأنها تتأثر بشكل غير متناسب بالأزمة.

وقد التزمت كندا بتمويل جديد كبير دعما مباشرا للجهود العالمية الرامية إلى التصدي لأزمة COVID-19. ويشمل تخصيص ما يقرب من 160 مليون دولار كندي، الذي أعلننا عنه في 5 نيسان/أبريل، ما مجموعه 4 ملايين دولار كندي لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم احتياجات الرعاية الصحية العاجلة للفلسطينيين المعرضين للخطر، بمن فيهم اللاجئون، استجابة لنداءات الطوارئ التي وجهتها الأمم المتحدة لمواجهة COVID-19.

وتدرك كندا أيضا أن أزمة COVID-19 تزيد من تفاقم الاحتياجات القائمة للفقراء والضعفاء من الفلسطينيين، وأنه يجب علينا، بصورة جماعية، أن نتجنب تحويل الموارد عن تلك الاحتياجات ونحن نتصدى إلى COVID-19. ولا تزال كندا ملتزمة بتقديم المساعدة التي تركز على تمكين النساء والفتيات

الفلسطينيات، والنمو الاقتصادي لصالح الجميع، والحكم الشامل للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تعلن كندا اليوم عن تخصيص مبلغ جديد قدره 18 مليون دولار كندي من المساعدات الإنسانية تلبية للأولويات العاجلة المحددة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2020 للضفة الغربية وغزة. وسيساعد هذا التمويل الفلسطينيين الضعفاء بصفة خاصة، مثل النساء والفتيات، والناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، والمجتمعات المهمشة، على الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي من خلال وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة.

وخلال هذه الأزمة العالمية التي لم يسبق لها مثيل، نكرر التزام كندا الثابت بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، فضلا عن دعمنا القوي لدعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في أعقاب الوباء. ونكرر أيضا تأكيد دعم كندا الطويل الأمد لتحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق التفاوض. وخلال هذه الأوقات العصيبة، تشيد كندا بالكيفية التي توصل بها الإسرائيليون والفلسطينيون إلى سبل للعمل معا خلال هذه الأزمة، ونشجعهم على مواصلة البحث عن سبل خلاقة ومبتكرة لكفالة حصول السلطة الفلسطينية على الموارد التي تحتاجها خلال هذا الوباء. ونأمل أن يشكل التعاون الذي حفزه COVID-19 أساسا لمزيد من التعاون المستدام على المدى الطويل، ونشجع على مواصلة التعاون من خلال استجابة إقليمية للجائحة.

ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن القلق البالغ إزاء الأشكال الجديدة والمتجددة لمعاداة السامية وكراهية الإسلام وغيرها من أشكال التمييز التي نشهدها في هذا الوقت. يجب أن نواصل الوقوف معا لحماية المجتمعات الضعيفة وبناء مجتمعات أكثر شمولاً في جميع أنحاء العالم.

وستواصل كندا العمل مع جميع شركائها، ومنهم الإسرائيليون والفلسطينيون، للاستجابة لهذه الأزمة العالمية.

المرفق الثالث والعشرون

بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

الشيخ نيانغ أولا، أود أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على تعاملها المهني مع رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى إيجاد حلول خلاقية للتحديات الإجرائية والتكنولوجية.

في هذه الأوقات غير المسبوقة، التي يكافح فيها العالم والأمم المتحدة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، يجب أن نذكر أنفسنا بأن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يواجه أزمة أكبر. وفي هذه الأوقات الصعبة بالتحديد، يجب أن نحشد دعمنا لهم وتضامننا معهم.

ومع تحول اهتمام العالم إلى منع وقوع خسائر في الأرواح والحد من انتشار الوباء، استمرت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في التدهور، ولا يزال الاحتلال يتقدم، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار 2334 (2016)، الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال.

ومع وجود 437 حالة مؤكدة، 15 منها في غزة، وحالتي وفاة حتى 19 نيسان/أبريل، انضمت دولة فلسطين إلى بقية العالم كضحية للجائحة. وستكون للصدمة السلبية التي تترتب على الاقتصاد الفلسطيني آثار عميقة على الرفاه العام والعمالة والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي والمؤسسي. وسيكون الدعم القوي من المانحين الدوليين والمساعدة التقنية الموجهة أمرا حاسما على طريق الانتعاش.

وفي حين أن التنسيق التقني بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية يدعم التصدي للفيروس على أرض الواقع، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تُفهم على أنها خطوات تُتخذ بحسن نية نحو التوصل إلى حل سلمي. والواقع أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واصلت ترسيخ الاحتلال ومناقشة عزمها على ضم الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة مفتوحة، في الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي اهتمامه على مكافحة الوباء، وظلت تتخذ تدابير في هذا الصدد أثناء عقد هذه المناقشة، وكذلك استمر الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على غزة.

واستمرت عمليات هدم المنازل، وعمليات الإخلاء، ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، وتدمير المباني الزراعية والهياكل الخاصة بأسباب المعيشة، وتوسيع نطاق بناء المستوطنات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعنف المستوطنين، فضلا عن التوغلات العسكرية. إن تدمير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يعرض آلاف الفلسطينيين لخطر متزايد من الإصابة بالفيروس ويفرط بصحتهم وسلامتهم.

وهذا يشكل انتهاكا لالتزام إسرائيل القانوني بحماية حق الفلسطينيين في الصحة والحياة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ويتأثر الأطفال بهذا الفيروس، ولا سيما الأطفال الـ 194 المحتجزون إداريا حاليا في السجون الإسرائيلية. وتدعو اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين الذين تتعرض صحتهم لخطر متزايد من العدوى بالفيروس في مرافق الاحتجاز. وبالمثل، وكما أفاد المنسق الخاص لملايين في 30 آذار/مارس (انظر S/2020/263)، لا تزال أحكام القرار 2334 (2016) تُنتهك. ولم تُحدث الإعلانات المعربة عن الأسف والقلق أي فرق.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل وفاء السلطة القائمة بالاحتلال بالتزاماتها في جميع هذه المسائل بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأن تكون هناك مساءلة عن عدم القيام بذلك.

وخلال الحدث الافتراضي الذي نظّمته اللجنة في 14 نيسان/أبريل، ذكر مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد ماتياس شمالي، أن الشواغل الرئيسية في قطاع غزة هي الاقتصاد المتداعي وعدم كفاية البنى التحتية الصحية، وقد تفاقم بسبب الكثافة السكانية العالية، ولا سيما في مخيمات اللاجئين. ونظرا لأن التمويل الأساسي للأونروا المخصص لغزة من المتوقع أن يكفي فقط حتى أيار/مايو أو حزيران/يونيه، فإن اللجنة تحث المجتمع الدولي على مواصلة تزويد الوكالة بالتمويل الكافي والموثوق به لاستمرار عملياتها في جميع الميادين من أجل كفالة مساعدتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وتكرر اللجنة دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة والامتناع عن فرض مزيد من القيود التي من شأنها أن تدمر اقتصاد قطاع غزة.

وقد تدفقت البيانات التي تؤكد من جديد تأييد حل الدولتين القائم على أساس حدود ما قبل عام 1967 وتعارض الضم الإسرائيلي، من جميع البلدان تقريبا، ومن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، فضلا عن ممثلي كونغرس الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كون هذه البيانات مباشرة، فإنها ليست كافية، وقد آن الأوان منذ وقد بعيد لاتخاذ إجراء بهذا الخصوص. إن توسيع سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يقوض فعليا إمكانية تحقيق حل الدولتين. إن هدف رؤية إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، لا يزال دون تغيير، ولم يتحقق بعد، وهو معرض لخطر شديد.

وفي خضم هذه الآفة الصحية، يجب ألا ننسى أنه في حين يتأثر الجميع بهذا الوباء، فإن أشد عواقبه تدميرا تقع على النساء والفتيات، من الصحة والاقتصاد إلى الأمن والحماية الاجتماعية. ولا تستثنى النساء والفتيات الفلسطينيات من ذلك. غير أن النساء لسن مجرد ضحايا للأزمة؛ فهن يؤديان دورا رئيسيا في الاستجابة ويجب دعمهن في جهودهن.

إن الدعوة التي وجهها الأمين العام مؤخرا من أجل وقف عالمي لإطلاق النار قد لقيت أذنا صاغية لدى العديد من الأطراف المتحاربة. وانضم مبعوثو الأمم المتحدة في الشرق الأوسط إليه في دعوة الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات، وحثوا على اتخاذ مزيد من الإجراءات الإنسانية لمنع انتشار الوباء في المنطقة. وكذلك ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاستجابة للدعوة التي طال أمدها إلى وقف الأعمال والممارسات غير القانونية، بما في ذلك جميع التدابير الرامية إلى ضم الأراضي، وأن تكفل، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها عن طريق السماح بوصول المساعدات الإنسانية لمنع انتشار مرض فيروس كورونا.

ونحن في الأمم المتحدة لدينا الأدوات اللازمة لكبح العنف والظلم والسعي إلى تحقيق السلام والعدالة والأمن للجميع. ونحن ملتزمون بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ونحن جميعا معنيون بهذا الأمر، كما هو حالنا في مكافحة الوباء. ويجب على كل واحد منا أن يقوم بدوره، بصورة فردية وجماعية، لأننا لا نستطيع أن ننقذ أنفسنا إلا برعاية جيراننا.

بيان نائبة الممثل الدائم، القائمة بالأعمال بالنيابة لكوبا لدى الأمم المتحدة ،

أنا سيلفيا رودريغيس أباسكال نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يشكل وباء فيروس كورونا تحدياً لنا جميعاً، إذ يسبب أزمة ذات آثار عديدة ومدمرة ليس على الصحة فحسب، بل أيضاً على الاقتصاد والتجارة وعلى مجتمعاتنا بصفة عامة. ولا يقف الوباء عند الحدود أو الأيديولوجيات. ويجب تتحية الخلافات السياسية جانباً في هذه اللحظة المأساوية للبشرية.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء أثره في بلدان الشرق الأوسط، وندعو إلى تجنب أي عمل قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الاستقرار والأمن الإقليميين.

وفي حين تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم بلا كلل لمكافحة الوباء، تواصل إسرائيل تقويض جهود فلسطين في هذا الصدد. وتدين احتلال الأرض الفلسطينية، وسياسات الضم، وزيادة الممارسات والتدابير غير القانونية والاستعمارية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية، والاستيلاء على الموارد من المؤسسات الفلسطينية، والتشريد القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين، وحصار قطاع غزة، مما يؤدي إلى تفاقم حالة الطوارئ في نظام الصحة العامة والحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في فلسطين، وخاصة في القدس الشرقية وقطاع غزة، ما يعوق إمكانية التصدي لانتشار مرض كورونا.

ومن المؤسف أنه لم تتخذ أي تدابير في الفترة الماضية لإنهاء العدوان والاحتلال العسكريين الإسرائيليين للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقرار 2334 (2016) الذي اتخذته مجلس الأمن، الذي لا يزال صامتاً بينما تقوم إسرائيل، دون عقاب، بتعزيز سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهدد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن ومناطق أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونرفض أعمال الاستفزاز والإرهاب والتحريض والعنف والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. وبسبب العرقلة المتكررة من جانب الولايات المتحدة، لم يتمكن مجلس الأمن حتى من إدانة تصاعد العنف والأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة منذ 30 آذار/مارس 2018.

والحاجة واضحة إلى العمل معاً للتصدي للتحديات. ويجب علينا جميعاً أن نتوصل إلى الاستجابات اللازمة. ويجب أن نكفل بعضنا بعضاً وأن نتيح الموارد الموجودة في متناول أيدينا، مهما كانت محدودة. ولا يمكننا أن نتحمل الإقصاء من أي نوع.

وفي هذا الصدد، نأسف للحالة الهشة التي تجد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نفسها فيها نتيجة لسحب الدعم المالي من جانب الولايات المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته الرئيسية الموكلة إليه بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، وأن يطالب إسرائيل بأن تنهي على الفور وبصورة كاملة احتلالها للأراضي الفلسطينية وسياساتها العدوانية وممارساتها الاستعمارية.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومة فلسطين وشعبها وعن دعمنا لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية.

ونؤكد من جديد دعمنا غير المقيد للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن حق العودة للاجئين.

إن الأعمال العدوانية والأحادية وغير المبررة من جانب واشنطن في الشرق الأوسط تقوض بشدة المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة. ونكرر رفضنا لما يسمى "صفقة القرن"، التي وضعتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، والتي لا تتوخى إنشاء دولة فلسطينية وتتجاهل حل الدولتين، الذي أيدته تاريخياً الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

ويشكل القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في المدينة، مما يدل على عدم احترام مركزها التاريخي، وقرارها بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وإدانتنا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، فضلاً عن إعادة فرضها للجزاء الانفرادية على جمهورية إيران الإسلامية وتهديداتها العسكرية ضدها.

ومن غير المقبول أن تعاني بعض البلدان من تطبيق تدابير قسرية انفرادية تعسفية، تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن نطالب بالإنهاء الفوري، دون شروط سياسية، للتدابير الانفرادية غير القانونية المفروضة على دول ذات سيادة، والتي تعوق مكافحة الحالة الراهنة.

وبينما يواجه المجتمع الدولي تهديداً عالمياً كبيراً، تتبع الولايات المتحدة - وهي أكبر قوة على ظهر الأرض في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وفي مجال الاتصالات - سياسة خارجية تهدف إلى إثارة وتأجيج النزاعات والانقسامات والمغالاة في الوطنية والمواقف الاستعلائية والعنصرية.

وبينما يكافح العالم الجائحة - وهو ما يتطلب تعزيز التعاون والدور الهام للمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية - تهاجم الحكومة الحالية للولايات المتحدة تعددية الأطراف وتسعى إلى تشويه سمعة القيادة المعترف بها لمنظمة الصحة العالمية.

إن التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان حقيقي، وتزيد الأعمال العدوانية المستمرة ضد بلدان بعينها من تفاقمه. ونؤيد النداء العاجل الصادر عن الأمين العام من أجل "إنهاء وباء الحرب ومكافحة المرض الذي يعصف بعالمنا: جائحة فيروس كورونا". ويجب أن نتوقف جميع أشكال الحرب، بما في ذلك الحرب غير التقليدية.

إزاء هذه الخلفية، من واجب جميع الدول - ولا سيما أعضاء مجلس الأمن - الدفاع عن تعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ الميثاق، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدةها وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، لويس غاليفوس شيريبوغا

بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، ومن خلالكم الجمهورية الدومينيكية، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2020. وتقع على عاتقكم، سيدي، مسؤولية ترؤس هذه الهيئة الهامة في لحظة حاسمة بالنسبة للبشرية في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود التي بُذلت منذ آذار/مارس، تحت الرئاسة الصينية، والآن، تحت قيادة جمهورية الدومينيكان، لمواصلة عمل مجلس الأمن عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا. وبالمثل، أعتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على الأهمية التي توليها إكوادور لمشاركة الوفود في أعمال مجلس الأمن على أوسع نطاق ممكن بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت. ولذلك، أحث جميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على بذل أكبر جهد ممكن لإتاحة الفرص لغير الأعضاء في المجلس للمشاركة عن طريق التداول بالفيديو لحين استئناف الجلسات الحضرية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وبالإضافة إلى تأييد وفد بلدنا للبيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

مرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي ثلاث سنوات على اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2334 (2016). ومنذ اتخاذه، ازدادت الحالة على أرض الواقع سوءا فحسب. ونأسف أسفا عميقا لأن هذا النزاع لا يزال دون حل بعد عام آخر.

وبإعادة تأكيد تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني، نؤكد من جديد التزامنا بتخفيف حدة حالته الأليمة إلى أن يتسنى للطرفين التوصل إلى حل سياسي سلمي وعادل ونهائي، على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام 1967 - وهو توافق في الآراء أعيد تأكيده في القرار 2334 (2016).

ونرفض أي تحريض على العنف، الذي يؤدي فحسب إلى إبعادنا عن الحل السياسي السلمي والعادل والنهائي بين الطرفين. ونكرر الدعوة التي وجهها القرار 2334 (2016) إلى الطرفين للعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ومراعاة الهدوء وضبط النفس.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو جميع الأطراف إلى توحيد صفوفها في جهد مشترك لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون إبطاء. وللأسف، لا يشير التقرير إلى إحراز أي تقدم في هذا الصدد.

ونرى أنه يتحتم أن يتصرف مجلس الأمن، كما طُلب منه مرارا وتكرارا، وأن يتخذ تدابير من أجل التمسك الكامل بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والمطلوب هو التوصل إلى حلول سياسية تقوم على العدل وحقوق الإنسان والقانون الدولي. وتشكل الدبلوماسية الوقائية أداة حاسمة لتهدئة التوترات قبل أن تتصاعد وتتفاقم.

وأود أن أكرر دعم إكوادور وتأييدها الكامل لدعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى وقف عالمي لإطلاق النار وإلى وقف الأعمال العدائية وإلى توحيد القوى من أجل مواجهة عدونا المشترك كوفيد-19. وستمثل الاستجابة لهذه الدعوة خطوة أولى نحو تحقيق السلام النهائي والدائم.

إن آثار جائحة كوفيد-19 تزيد من الطابع الملح لدعوتنا إلى وقف جميع أنواع سياسات الاستيطان غير القانونية، ولا سيما هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي وهياكل المساعدة الإنسانية، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتعرب إكوادور عن امتنانها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعملها على توفير التعليم والرعاية الطبية والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وكذلك المساعدة الطارئة الأساسية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مواجهة جائحة كوفيد-19. ونحث مرة أخرى على توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للوكالة لتمكينها من الاستمرار في عملياتها، وفقا لولايتها التي خولتها إياها الجمعية العامة.

أخيراً، إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن مكافحة الجائحة في جميع أركان المعمورة. وقوتنا تقاس بقوة أضعف نظام صحي. وسيكون التغلب على الجائحة في بلد ما أو منطقة ما بلا فائدة إذا استمر المرض في أي ركن آخر من العالم. ويشكل التعاون والتضامن اللقاح الوحيد الذي نملكه اليوم لمواجهة الآثار المدمرة لكوفيد-19.

بيان الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، محمد فتحي أحمد إدريس

أود في البداية أن أعرب عن التهنية للجمهورية الدومينيكية على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، وعن التقدير لحرصها على إنجاز عمل المجلس في ظل ما تفرضه أزمة جائحة فيروس كورونا من تحديات على العمل المتعدد الأطراف.

كما أود أن أعرب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعتين العربية والإسلامية في هذا الصدد، فضلاً عن توجيه الشكر والتقدير على الإحاطات التي تم قدمها مسؤولو الأمم المتحدة عند افتتاح هذه الجلسة.

يشهد العالم اليوم أزمة غير مسبوقة من جراء تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث جاءت تلك الأزمة لكي تكشف عن الكثير من مواطن الخلل في بنية العمل الدولي لم تتضح معالمها بعد، مما يستوجب إجراء مراجعة شاملة للأزمة وتداعياتها في مرحلة لاحقة عندما تنتهي الظروف لذلك من أجل أن نتدارس سوياً كيف يمكن لنا أن نتجنب مثل تلك الأزمة مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، فإنني أود أن أشيد بجهود الأمين العام للتعامل مع تلك الأزمة، من أجل توفير المناخ الملائم للتعامل مع تداعيات الجائحة والتمهيد لبدء عملية سياسية شاملة تستند لقرارات مجلس الأمن والمرجعيات ذات الصلة بتسوية تلك النزاعات، وهو ما تعد منطقة الشرق الأوسط في أمس الحاجة إليه. هذا، بالإضافة إلى الدعوة المماثلة التي صدرت عن مبعوثي الأمم المتحدة إلى المنطقة، وكذا الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأود أن أؤكد أن منطقة الشرق الأوسط ليست ببعيدة عن تداعيات تلك الأزمة، بل ربما كانت في القلب منها سواء على المستوى الاقتصادي أو الصحي أو الإنساني، خاصة في ظل ما تعانيه بعض دول المنطقة من أزمات داخلية على مدار السنوات الماضية.

ومما لا شك فيه، أن التواصل والتعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في أعقاب أزمة جائحة فيروس كورونا من أجل مواجهة تداعياتها على كل من الطرفين لهو أمر إيجابي ترجو مصر استمراره وتتطلع لأن يمتد هذا التعاون القائم بين الجانبين لكي يشمل تحسين أوضاع الأسرى الفلسطينيين خاصة كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة ممن أهم أكثر عرضة للتأثر بالمرض. إن هذا التعاون بين الجانبين يعكس أهمية التواصل والتفاهم والتعايش في حل الأزمات الدولية، وأن الأزمات كافة يمكن حلها عبر الحوار بين أطرافها إذا ما توفرت الإرادة السياسية وحسن المقاصد نحو التسوية العادلة والدائمة لكافة النزاعات.

وعلى الرغم من هذا التعاون الإيجابي بين الجانبين ودعوة الأمين العام للأمم وقف إطلاق النار في كافة الأزمات وما يشهده العالم من تطورات تستدعي التكاتف والتعاون بين كافة الدول على مستوى العالم، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة استمراراً بل وتسارعاً في وتيرة الممارسات الإسرائيلية خاصة النشاط الاستيطاني، حيث استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة المزيد من الأراضي، وطردها المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، وهدم المنازل، والإعلان عن خطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، بالإضافة إلى انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية التي تستوجب العمل على وقفها ووضع حد لها.

وما زالت مصر تؤكد موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية القائم على دعم الحل العادل والدائم للقضية عبر نيل الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير من خلال إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتؤكد مصر أهمية وقف كافة الممارسات أحادية الجانب التي يمكن أن تسهم في زعزعة الاستقرار وتهديد حل الدولتين الذي طالما طال انتظاره والعمل على استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أقرب فرصة ممكنة مع ترحيبها بكافة المبادرات الهادفة لاستئناف المفاوضات على أساس مقررات الشرعية الدولية.

لقد تابعت مصر باهتمام البيانات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن خلال الأسبوعين الماضيين بشأن المطالبة بوقف إطلاق النار والحد من التصعيد في كل من اليمن وسورية، بالإضافة إلى دعوة الأمين العام ومبعوثيه لدول الشرق الأوسط لوقف شامل لإطلاق النار في مختلف النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

وتجدد مصر تطلعها لقيام مجلس الأمن بالمزيد من الجهود إزاء التوصل لتسويات سياسية مستدامة لتلك النزاعات المسلحة في المنطقة العربية والاضطلاع بمسئوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يستدعي وحدة وتماسك مجلس الأمن حول رؤية واضحة تجاه ضرورة مكافحة الإرهاب ومحاسبة داعميه، ومواجهة الحكومات والتنظيمات التي تسيء استغلال الدين الإسلامي لتحض على حمل السلاح واللجوء للعنف لتحقيق مشروع سياسي يستهدف هدم مفهوم الدولة الوطنية المدنية ومبادئ المواطنة. ولعل هذا المشروع السياسي المغرض هو السبب الرئيسي والقاسم المشترك وراء إطالة أمد مختلف النزاعات المسلحة التي تشهدها المنطقة العربية في غياب خطوات عملية واضحة ورؤية موحدة من جانب مجلس الأمن لمواجهة هذه المخاطر.

وتؤكد مصر اتساق موقفها إزاء الأزمة الليبية منذ اندلاعها وحتى الآن، والمتمثل في التمسك بالحل السياسي بما يُهدد الطريق لبناء دولة جديدة آمنة ومستقرة، وهو موقف بديهي تفرضه وئائج العلاقة الوطيدة التي تربط مصر وليبيا وشعبيهما جغرافياً وتاريخياً، فضلاً عن مقتضيات الأمن القومي المصري. ولذلك، فطالما دعمت مصر مختلف الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق السلام في ليبيا، وآخرها مؤتمر برلين. كما استضافت القاهرة مؤخراً اجتماعات اللجنة الاقتصادية، إحدى اللجان الثلاث التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي هذا الصدد، تكرر مصر دعوة المجلس لتبني موقف حاسم للتصدي للممارسات التركية السلبية المعلومة للكافة في ليبيا، والتي تزيد من تعقيد الصراع وتعرقل التوصل للسلم والاستقرار المأمولين في ليبيا، وتجدر الإشارة إلى الدور التركي المحوري والرئيسي خلال مواجهات الأسبوع الماضي في مساندة الميليشيات والمرتبزة لإطلاق سراح مئات الإرهابيين والمجرمين من السجون وما أعقبه من قتل للمدنيين من صبراتة وصرمان على يد الإرهابيين وهو ما تواكب مع صمت المجتمع الدولي إزاء هذه الجريمة غير المقبولة.

وتشدد مصر على أن التسوية السلمية في ليبيا تقتضي القضاء على حالة التهميش لبعض المناطق في ليبيا بما ينتج التوزيع العادل للثروة والسلطة وإعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية، وهو ما لا يتأتى إلا عبر تشكيل حكومة مستقلة تحظى بقبول البرلمان، ونزع سلاح الميليشيات ومواجهة التنظيمات الإرهابية.

إن مصر تتطلع لأن يشهد العالم تحقيق المزيد من الاستقرار في أعقاب الأزمة الحالية لجائحة فيروس كورونا، وما سوف تفرضه من إعادة ترتيب أولويات وصياغة أهداف المجتمع الدولي خلال الفترة المقبلة، ولأن يعم الاستقرار والسلام منطقة الشرق الأوسط التي طالما عانت من الأزمات وعدم الاستقرار، أملاً وعملاً من أجل غدٍ أفضل لشعوب المنطقة وأجيالها المقبلة.

المرفق السابع والعشرون

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي متحد في التزامه بتحقيق حل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة وإلى السيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، ويحل جميع قضايا الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع. وهو يعارض بشدة جميع الإجراءات التي تقوض جدوى حل الدولتين ويحث كلا الجانبين على أن يبديا، بالسياسات والإجراءات، التزاما حقيقيا بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية. وتحققا لتلك الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي رصد التطورات في الميدان وأثارها الأوسع نطاقا عن كثب، وسينظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية جدوى الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتآكل باستمرار جراء الحقائق الجديدة على الأرض.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه يجب التوصل إلى حل دائم للنزاع على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان ومبادرة السلام العربية، اعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والقابلة للحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وإذ يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا، فإنه يكرر الإعراب عن معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل خارج خط عام 1967 وعمليات الهدم والمصادرة - بما في ذلك للمشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي - وعمليات الإخلاء وعمليات النقل القسري، بما في ذلك نقل البدو، والبور الاستيطانية غير القانونية والقيود المفروضة على التنقل والوصول. ويحث إسرائيل على إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس 2001، تمشيا مع الالتزامات السابقة. إن أي أنشطة استيطانية في القدس الشرقية تشكل تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق وفتح نقاط العبور بالكامل، مع معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. إن إطلاق الجماعات المسلحة للصواريخ أمر غير مقبول ويؤكد مرة أخرى خطر التصعيد. ويجب على جميع أصحاب المصلحة الالتزام باللاعنف والسلام.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على إيجاد أرضية مشتركة، تقوم على اللاعنف والمصالحة، وعلى العمل معا لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين. فالمصالحة بين الفلسطينيين عنصر هام للتوصل إلى حل الدولتين. ويدعو الاتحاد الأوروبي الفصائل الفلسطينية، في ذلك الصدد، إلى جعل المصالحة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة أولوية قصوى.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد استعدادة للعمل من أجل استئناف مفاوضات مجدية لحل جميع قضايا الوضع الدائم وتحقيق سلام عادل ودائم. ويحث كلا الجانبين على أن يبدأ، من خلال السياسات والإجراءات، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين بوصفه السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء النزاع.

وأود أن أنتقل إلى الحالة في سورية.

ففي إدلب، يؤدي الهجوم الأخير والمستمر الذي شنه النظام السوري والداعمون له، بما في ذلك روسيا، إلى معاناة إنسانية لا توصف وقد فجر أسوأ أزمة إنسانية منذ بداية النزاع السوري.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف تصعيد النزاع في سورية على وجه السرعة من أجل تجنب الانزلاق إلى مواجهة عسكرية دولية ومنع المزيد من المعاناة.

وإذ يدرك الاتحاد الأوروبي تزايد عبء الهجرة والمخاطر التي تواجهها تركيا على أراضيها والجهود الكبيرة التي تبذلها لاستضافة 3.7 ملايين مهاجر ولاجئ، فإنه يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الحالة على الحدود اليونانية التركية ويرفض بشدة استخدام تركيا ضغوط الهجرة لأغراض سياسية. ويجري الاتحاد الأوروبي اتصالات مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، حتى يتسنى إنفاذ توافق الآراء الدولي الواضح لصالح وقف التصعيد ووقف إطلاق النار الدائم بشكل قوي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الممكنة دعوته جميع الأطراف إلى الإبقاء على وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين في الميدان ومن الجو وتمكين المجتمع الدولي من إيصال المساعدة الإنسانية من دون عوائق.

وإذ يقر الاتحاد الأوروبي بوجود جماعات إرهابية حددتها الأمم المتحدة في المنطقة، لا يمكن تبرير الهجمات العشوائية وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس والمستوطنات للنازحين من جانب النظام السوري وحلفائه، تحت أي ظرف من الظروف ويجب أن تتوقف. ونكرر موقف الاتحاد الأوروبي المتمثل في أنه ينبغي محاسبة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتسليم التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة في 8 نيسان/أبريل. إننا نؤيد النتائج التي توصل إليها التقرير تأييداً تاماً ونلاحظ استنتاجاته بقلق بالغ.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، على النحو الذي خلص إليه التقرير. ويجب مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية على هذه الأعمال البغيضة. ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن دعمه الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويشدد على تكامل عملها مع عمل الأمم المتحدة. إن لدينا ثقة كاملة في موضوعية الأمانة الفنية للمنظمة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها وحيادها واستقلالها.

ويحث الاتحاد الأوروبي النظام السوري على العودة إلى طاولة المفاوضات ويكرر أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً تمشياً مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق)، الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، ويظل ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وسيشجع الاتحاد الأوروبي بنشاط

على بذل المجتمع الدولي جهود متجددة ومتضافرة من أجل معالجة الأزمة السورية وتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سياسي.

إن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الحالة الإنسانية كمسألة ذات أولوية. ويجري إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطارئة من مأوى ودعم طبي وغذائي لنحو مليون شخص سُردوا في الأسابيع الماضية وجميع السوريين الآخرين المحتاجين في منطقة إدلب. ويجب مواصلة الوصول الآمن والمستدام والفوري إلى السكان المحتاجين، مع الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي. ويدعو الاتحاد الأوروبي بقوة إلى تمديد القرار 2165 (2014) بشأن الوصول عبر الحدود لضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية بأقصر الطرق.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي، في 17 شباط/فبراير، إضافة ثمانية أشخاص طبيعيين وكيانين إلى قائمة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أو الكيانات أو الهيئات الخاضعة لتدابير تقييدية. وقد اتخذ هذا القرار نظراً لأن رجال أعمال بارزين يحققون أرباحاً كبيرة من خلال علاقاتهم مع نظام الأسد ويساعدون في تمويل ذلك النظام بالمقابل، بما في ذلك من خلال مشاريع وكيانات مشتركة.

المرفق الثامن والعشرون

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

لقد تدهورت الحالة في فلسطين مؤخراً بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويواجه الشعب الفلسطيني الآن تحديين كبيرين، هما استمرار احتلال فلسطين وتفتيش هذا المرض الفتاك، الذي يشكل بدوره مصدر قلق بالغ ويلزم التصدي له على النحو المناسب.

وعلى الرغم من مقاومة الفلسطينيين مقاومة قوية لاحتلال أراضي أجدادهم، فضلاً عن كفاحهم الطويل الأمد من أجل إعمال حقهم المتأصل في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، فإن هذه الأزمة استمرت لأكثر من سبعة عقود. إن القضية الفلسطينية، بوصفها أطول أزمة في العالم، لم تسو بعد لأن النظام الإسرائيلي قد سمح له بمواصلة جميع أعماله غير المشروعة وممارساته اللاإنسانية في ظل إفلات تام من العقاب.

ولم يتمكن المجلس، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، من إنهاء احتلال فلسطين أو حماية الحقوق الأساسية لملايين الفلسطينيين المضطهدين في الداخل والخارج أو مواجهة نظام احتلال ينتهك القانون الدولي بصورة منهجية ويرتكب جميع الجرائم الدولية الأساسية.

ولا تزال الولايات المتحدة، من خلال انتهاكاتها للقواعد القطعية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتجاهلها لجميع معايير السلوك الدولي واستخفافها بجميع مبادئ الإنسانية والأخلاق، فضلاً عن إساءة استخدام مركزها كعضو دائم في المجلس، تحمي النظام الإسرائيلي حماية كاملة ومنهجية ودون تحفظ.

وقد شجعت تلك التدابير الجائرة السلطة القائمة بالاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم بوحشية أكبر وعلى القيام بأنشطة تزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة متقلبة مثل الشرق الأوسط. إن استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها والتهديد بضم أجزاء من الضفة الغربية أو جميعها واستمرار الحصار اللاإنساني على قطاع غزة والانتهاكات المنهجية لسيادة سورية ولبنان ليست سوى عدد قليل من ممارسات النظام الإسرائيلي التي لا تزال تنتهك القانون الدولي انتهاكاً جسيماً.

ولذلك يجب إجبار النظام الإسرائيلي، أولاً وقبل كل شيء، على إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية وفضلاً عن الجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان ووضع حد لجميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بوباء كوفيد-19، فإن الحالة في فلسطين، ولا سيما قطاع غزة، تبعث على الانزعاج الشديد، بما في ذلك نتيجة للحصار الإسرائيلي غير القانوني والاعتداءات العسكرية على غزة وانتشار الفقر وارتفاع الكثافة السكانية وعدم كفاية النظام الصحي جراء سنوات عديدة من الاحتلال والحصار. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن فلسطين معرضة بشكل استثنائي للعدوى والوفيات نتيجة لتفتيش مرض كوفيد-19.

ولمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة لكوفيد-19 على حياة الفلسطينيين، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة.

وفي هذا السياق، يجب إجبار إسرائيل على إنهاء حصارها القاسي المفروض على غزة منذ أكثر من عقد من الزمن، والسماح للفلسطينيين بالحصول على جميع الخدمات الصحية والطبية اللازمة للكشف

عن مرض فيروس كورونا وعلاجه والوقاية منه، وإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية المكتظة، حيث يتعرضون لخطر الإصابة الشديد.

وفي الختام، لا بد لي من التشديد على أن انتهاكات النظام الإسرائيلي الخطيرة والجسيمة والمنهجية للقانون الدولي لا تزال تقوض بشكل خطير مصداقية المجلس والثقة فيه. ويجب على المجلس أن يفي بمسؤولياته فيما يتعلق بمنع الجرائم والتهديدات التي يشكلها النظام الإسرائيلي وأن يدعم عمليا الأعمال الكاملة لجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى قيادتكم لمجلس الأمن خلال هذه الأوقات العصيبة.

تؤيد أيرلندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته .

وأود في البداية أن أعرب عن تأييد أيرلندا الثابت للنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء المنطقة. وتشعر أيرلندا بقلق عميق إزاء أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الشرق الأوسط، إذ أن المخاطر تتفاقم في البلدان المتأثرة بالنزاع.

وسكان قطاع غزة معرضون للخطر بصفة خاصة، وهو ضعف يرتبط ارتباطا وثيقا بالحصار المستمر، وقد عززنا دعما لتقديم الخدمات الطبية هناك. ففي وقت سابق من هذا الشهر، قدمت أيرلندا مساهمتها السنوية البالغة 6 ملايين يورو إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لدعم تقديم الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بتيسير إيصال المعونة الإنسانية وضمان حصول السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة على الأموال التي تحتاجها لمكافحة الوباء.

وبينما نرحب بالتنسيق الجاري بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتصدي للوباء، فإننا نأسف للإجراءات الأخرى التي استمرت في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية واعتقال الوزير الفلسطيني لشؤون القدس ومحافظ القدس الفلسطيني وحوادث عنف المستوطنين. ولا يمكن تبرير انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أي وقت، ولكنها غير مقبولة بشكل خاص في السياق الحالي.

ولا تزال أيرلندا ملتزمة بحل الدولتين عن طريق التفاوض الذي ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وعاصمتها القدس، على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتماشى ذلك مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت وقرار الجمعية العامة 89/73 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي عرضته أيرلندا، بشأن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه خلال مفاوضات الائتلاف في إسرائيل، والذي ينص على ضم الأراضي في الضفة الغربية. ومن الواضح أن ضم الأراضي من جانب واحد عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي. كما أن الإعلانات الأخيرة بشأن بناء المستوطنات في القدس الشرقية وضواحيها تثير قلقا بالغا. والتدابير المتعلقة بالضم ستقوض بشدة احتمالات التوصل إلى حل قابل للاستمرار قائم على وجود دولتين، وستمثل بلا شك انتهاكا انفراديا خطيرا لاتفاقات أوسلو، وستكون لها أيضا عواقب وخيمة على حياة الفلسطينيين وحقوقهم.

أنتقل الآن إلى الحالة في سورية.

بدخول الأزمة السورية عامها العاشر، لا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء المعاناة المستمرة للشعب السوري، ولا سيما في شمال غرب وشمال شرق البلد.

فلا تزال أعداد كبيرة من الناس مشردين، وكثير منهم يعانون عدم كفاية المأوى والطعام والأدوية، وهم معرضون لخطر شديد. وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فعالة أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، ونحث مجلس الأمن على تمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود والاتفاق على نقاط عبور إضافية.

وتدين أيرلندا بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي في سورية، ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونكرر أيضا تأكيد دعمنا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ومقاضاتهم. ونرحب بالتقرير الأخير لمجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة المؤرخ 6 نيسان/أبريل عن شمال غرب سورية وتقرير فريق التحقيق والتفتيش التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 8 نيسان/أبريل.

وتتضم أيرلندا إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد في سورية، ونؤيد المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي حقيقي وشامل، على أساس القرار 2254 (2015).

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة ،ايسكاني كيمييرو

بداية، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لأصدقائنا المسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة شهر رمضان المبارك. وأعرف عن تعاطفي بصفة خاصة مع المتضررين من النزاعات وغيرها من المآسي الطبيعية والمآسي التي هي من صنع الإنسان. وتسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة أمن بشري في جميع أنحاء العالم، غير أن الأشخاص المتضررين من النزاعات يعتبرون بين أكثر الناس ضعفاً وأشدّهم تضرراً من الجائحة. وأكرر دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وقوله بأنه ينبغي أن تكون هناك معركة واحدة فقط في عالمنا اليوم، ألا وهي معركتنا المشتركة ضد كوفيد-19.

وأعربت بعض الأطراف عن قبولها للدعوة، ولكن هناك أطراف أخرى لم تقبلها. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة في المنطقة، ولا سيما في سوريا واليمن وليبيا. ونحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية ووقف انتشار جائحة كوفيد-19 بين السكان الأبرياء الذين يعانون سلفاً من ضنك شديد.

وفي ظل الحالة الراهنة، يتعرض الفلسطينيون في غزة لخطر كبير من الجائحة بسبب كثافة السكان وانعدام المرافق الطبية الأساسية. في آذار/مارس، قدمت اليابان مساهمة تقدر بنحو 1.75 مليون دولار إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدعم مكافحة الشعب الفلسطيني للجائحة.

وترحب اليابان بالتعاون المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لوقف انتشار المرض بدعم من الأمم المتحدة. وندعو كلا الجانبين إلى مواصلة وتعزيز سعيهما المشترك لمكافحة التهديد العام الذي تشكله جائحة كوفيد-19 والتخفيف من أثرها، بما في ذلك عواقبها الاجتماعية والاقتصادية. واليابان على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

وتزداد في هذه المرحلة الحرجة أهمية أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من أي وقت مضى. وتقدم الوكالة خدمات يومية أساسية للحفاظ على سبل عيش الشعب الفلسطيني، بما في ذلك التعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية، فضلاً عن الدعم الطبي الأساسي لمواجهة الجائحة. في آذار/مارس قررت اليابان المساهمة بنحو 1.9 مليون دولار في الميزانية البرنامجية للأونروا لهذه السنة المالية. وننظر بالإضافة إلى ذلك في تقديم مساهمة أخرى استجابة للنداء العاجل الذي وجهته الوكالة بسبب الجائحة. ونرى أن الاستجابة السريعة للأونروا والسلطة الفلسطينية قد مكنت من احتواء انتشار الفيروس إلى مستوى منخفض نسبياً حتى الآن. وتدعو اليابان الجهات المانحة والشركاء الآخرين إلى المشاركة في دعم جهود الأونروا، كما دعا السيد سوزوكي كيسوكي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، بالأمس في الحوار الاستراتيجي الوزاري بشأن الأونروا.

ومن المخيب للأمل أننا ما زلنا نسمع عن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والتهديد بضم الأراضي. وتعرب اليابان عن أسفها العميق لهذه الأنشطة وتحت حكومة إسرائيل مرة أخرى على الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك تنفيذ خطط البناء التي تقوض جدوى حل الدولتين.

ويساورنا أيضا عميق القلق من استمرار العنف في غزة والضفة الغربية. وندين بشدة الإرهاب والهجمات على المدنيين الأبرياء. وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحرير. ولا تزال اليابان ملتزمة بدعم حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل ودولة فلسطينية المستقلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة وغيرها من الاتفاقات. وينبغي تسوية الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة.

وقد تؤثر القيود المفروضة على التنقل لمواجهة الجائحة على الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام إلى الأمام، ولكن يجب ألا نسمح بأي تراجع. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في تعزيز عملية السلام بالتعاون مع شركائها الدوليين.

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ أولاً بتهنئة رئيس مجلس الأمن والجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وحتى في هذه الأوقات غير المسبوقه، أثبت الرئيس، كعادته دائماً، حنكته في القيادة. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفريقه على إحاطته وجهوده الدؤوبة وتنسيقه المستمر مع جميع أصحاب المصلحة.

إن مغزى تعددية الأطراف يعود إلى قرون مضت. وتتمثل الفكرة في أن بوسعنا أن نحقق مكاسب أكبر من خلال العمل معاً بدلاً من العمل على انفراد، وأن من شأن التعاون والحوار أن يمنعا نشوب النزاعات ويوفرا الفرص، وأن من المرجح أن تصمد الحلول المشتركة. ويصح هذا اليوم أكثر من أي وقت مضى ونحن نشهد انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم.

ووفقاً لما جاء في مقال افتتاحي نشرته صحيفة فايننشال تايمز في 31 آذار/مارس، أكد خمسة من القادة العالميين من كل الأردن وألمانيا وسنغافورة وإكوادور وإثيوبيا الحاجة إلى إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الجائحة. وذكرنا أن أكثر الطرق إقناعاً لمعالجة البعد العالمي لهذه الأزمة تكمن في تعزيز التعاون والتضامن، وأنه يجب علينا أن نشكل تحالفاً عالمياً حقا لحشد الإبداع والتضامن الإنسانيين، فضلاً عن توضيح فوائد الاستجابة العالمية بوصفها منفعة عامة عالمية.

واليوم، ندعو المجتمع الدولي إلى إلقاء نظرة فاحصة على الكيفية التي تؤثر بها الجائحة على شعوب بلدان الشرق الأوسط واقتصاداته التي تعاني أصلاً من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والنزاعات وأعداد كبيرة من اللاجئين. ويهدد تأثير الجائحة بأن يخلف وراءه اضطرابات اقتصادية هائلة في جميع أنحاء المنطقة. وربما تسبب العوامل اللازمة أيضاً للمزيد من الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار في المنطقة.

يؤيد الأردن تأييداً تاماً دعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لتمكين الأسرة البشرية من التصدي لعدونا المشترك: كوفيد-19. وتعتبر تلك الدعوة الخطوة الأولى للمساعدة في التصدي لعواقب الجائحة. ويجب وقف النزاعات لا سيما في الشرق الأوسط، ويجب الاستعاضة عنها بالأمل والسلام والرخاء.

ويواجه إخواننا الفلسطينيون ظروفًا اقتصادية صعبة تتطلب منا تكثيف الجهود لدعم عملهم المثابر وصمودهم. ونشاط السيد ملادينوف شواغله إزاء العواقب الاجتماعية والاقتصادية للأزمة المترتبة عن الجائحة على الفلسطينيين، وخاصة أكثرهم ضعفاً - أولئك الذين يعيشون في غزة. والأونروا بحاجة ماسة إلى الدعم حتى تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة - وخاصة في هذا الوقت العصيب من جائحة كوفيد-19. وسنواصل التشديد اليوم وعلى نحو مستمر على ضرورة كفالة حقوق ما يزيد على 5 ملايين لاجئ فلسطيني، وخاصة حقهم في العودة والتعويض.

ونرحب في ذلك السياق بتعيين السيد فيليب لازاريني مفوضاً عاماً للأونروا. وسنواصل إلى جانب شركائنا دعم قيادة الأونروا بجميع أشكال الدعم السياسي والمالي الممكن لضمان قدرة الوكالة على الاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين، وأن تتمكن من ضمان توفير مبلغ الـ 14 مليون دولار الذي

تحتاج إليه على وجه الاستعجال لمواجهة مرض فيروس كورونا في ميادين عملياتها، نظرا لأن تمويلها الحالي سينفذ بحلول نهاية أيار/مايو.

عقد وزيرا خارجية الأردن والسويد والمفوض العام للأونروا اجتماعا في 14 نيسان/أبريل لمناقشة الحاجة الماسة إلى الدعم الدولي والإقليمي للأونروا في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطا مالية وتشغيلية متزايدة، تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ودعا المجتمع الدولي إلى الاستجابة للنداء العاجل للأونروا وشددوا على أهمية عمل الوكالة بوصفه عنصرا حاسما في التنمية والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

وأغتنم هذه الفرصة اليوم لأؤكد من جديد أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على طول خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل على أساس حل الدولتين الذي يفي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي، هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام شامل ودائم.

إن تحقيق سلام عادل ودائم يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو خيار استراتيجي أردني وفلسطيني وعربي. وسيواصل الأردن العمل مع البلدان العربية والمجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل ودائم. لا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار في المنطقة من دون حل عادل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولا يمكننا أن نغض الطرف عن التدابير الإسرائيلية الأحادية الجانب، مثل التهديد بضم الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتعدي على الأماكن المقدسة في القدس - وكلها تهدف إلى فرض حقائق جديدة على الأرض. يدين الأردن هذه التدابير بوصفها انتهاكات للقانون الدولي وأعمالا استفزازية من شأنها أن تدفع المنطقة نحو مزيد من النزاع والتوتر.

وتعزيزا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الوصي على كل المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، سيواصل الأردن تكريس كل جهوده لحماية القدس ومقدساتها والحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني الراهن وحماية هويتها الإسلامية والمسيحية.

إننا بحاجة إلى صون تراث القدس وحفظ السلام فيها، وهي المدينة المقدسة لدى بلايين الناس في جميع أنحاء العالم. إن الوصاية الهاشمية على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس واجب يفخر الأردن بتحمله. وسوف يتأبر الأردن على التمسك بتلك المسؤولية، وسيواصل تعزيز عزيمة المقدسين وسيقاوم أي محاولات لفرض حقائق جديدة على أرض الواقع أو تغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس.

وفي الختام، تؤيد المملكة الأردنية الهاشمية كل جهد حقيقي يرمي إلى تحقيق السلام العادل والشامل، ونشدد على الضرورة الملحة لبدء مفاوضات جادة ومباشرة تحل جميع قضايا الوضع النهائي في إطار حل شامل، وفقا للأطر المرجعية المقررة ومبادرة السلام العربية والقانون الدولي.

إن المملكة الأردنية تسعى بصدق إلى السلام - إلى سلام حقيقي وعادل يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويضمن أمن جميع الأطراف ويحمي مصالح الأردن، بما في ذلك المصالح المتصلة بقضايا الوضع النهائي.

المرفق الثاني والثلاثون

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة ،

لازاروس أمايو أهنيء الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل وأثني على تصريف العمل خلال هذه الظروف الصعبة. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

تعاني منطقة الشرق الأوسط، كما هو حال بقية العالم، من الأثر الشديد لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ويضعف هذا التهديد الجديد من حدة الأزمات القائمة بالفعل في أجزاء كثيرة من المنطقة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية طويلة الأمد، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون.

ويؤثر الوباء أيضاً تأثيراً كبيراً على مختلف عمليات الانتقال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في عدة أجزاء من الشرق الأوسط، بما في ذلك مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف المتحاربة، ووصول المساعدات الإنسانية، وتدفق الأغذية والإمدادات الطبية، ناهيك عن الحالات المعيشية في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ويمكن لهذه الأزمة الإنسانية أيضاً أن تهيئ بيئة يمكن أن يستمر فيها ازدهار النزاع والتطرف العنيف.

ونحن متفقون على أن الحالة الراهنة تتطلب اعترافاً بالترابط وفرصة للتعاون. إن تعدد التحديات خلال هذا الوباء هو في الواقع اختبار لإدارة الأزمات الدولية. وعلينا أن نعمل بسرعة وأن نعمل معاً. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل تركيز أعمالنا بصورة جماعية على مكافحة المرض. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل استمرار العمليات المناط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشرق الأوسط.

ويرحب وفد بلدي بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة والقاعدة الشعبية لمكافحة الوباء عبر الحدود السياسية وخطوط التماس. إن إصدار السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب لخطة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في حالات الطوارئ وإعلانها عن ميزانية للطوارئ، من جهة؛ وتحويل الحكومة الإسرائيلية للأموال الطارئة، بما في ذلك نقل المعدات الطبية ومرافق التدريب إلى السلطة الفلسطينية، من ناحية أخرى، دليل على أن النهج المتمحور حول الناس هو عنصر حاسم في القيادة الفعالة.

وعلى الرغم من استمرار التحديات الملحة، فإن كينيا تشيد بالخطوات الحاسمة المتخذة حتى الآن، بما في ذلك حركة الإمدادات الحيوية والعاملين الصحيين وغيرهم من الأفراد من الضفة الغربية وغزة وإيهما منذ بداية الأزمة. وستكفل مبادرة الحكومة الإسرائيلية والقطاع الخاص لتصنيع معدات صحية واختبارية بالغة الأهمية محلياً توفير إمدادات كافية من الموارد التي تمس الحاجة إليها.

وندعو إلى المشاركة والتعاون المنتظمين بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية من أجل بناء قدرة المؤسسات الصحية والخدمية على الصمود وتقديمها الخدمات لجميع السكان، ولا سيما الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة. تحتاج غزة إلى اهتمام أكثر تركيزاً وإلحاحاً بسبب تزايد خطر انتشار فيروس كورونا الذي تشكله الكثافة السكانية في غزة.

ويؤيد وفد بلدي كذلك الدعوة المشتركة التي وجهها المنسق الخاص ملادينوف ومبعوثو الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط في 11 نيسان/أبريل - بمن فيهم ممثلو الأمين العام في العراق ولبنان وسورية واليمن - لحث الأطراف المتحاربة في المنطقة على إنهاء الأعمال العدائية والحفاظ على وقف إطلاق النار القائم في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية العالمية، التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. ويحدونا الأمل في أن تسهم تلك الخطوات، بعد وقف إطلاق النار، في إقامة سلام دائم وتحقيق حلول دائمة للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

ويقف وفد بلدي متضامنا مع مجتمع الشرق الأوسط، بما في ذلك الزعماء الدينيين، والبلدان المضيفة للاجئين، وحفظة السلام، والعاملين في مجال الصحة والمعونة، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وجميع الذين يعملون بلا كلل لهزيمة هذا العدو المشترك في هذه الحالة الصعبة.

وفي الختام، ينبغي أن تسير الدعوة الحالية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي جنبا إلى جنب مع رفع التدابير، بما في ذلك الجزاءات والحصار، التي قد تعمل بمثابة ضائقات أمام الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي خلال الوباء. وهذا مثال واحد حيث قد تزيد هذه التدابير من معاناة أضعف قطاعات السكان. وسيثبت أن للتعاون والتنسيق على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية أهمية حاسمة في معالجة الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل المترتبة على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في منطقة الشرق الأوسط.

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة نشكر بداية السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونؤكد مجدداً دعمنا لمساعيه في تهدئة الوضع واستعادة الاستقرار خاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد-19.

ونتابع، كما يتابع الجميع، تداعيات تفشي هذا الوباء الخفي والخطير في أرجاء العالم كافة، ونلاحظ جميعاً أن وطأة انتشاره تعتبر مدمرة على الدول والمناطق والمدن الأكثر ضعفاً ولعله يأتي في مقدمتها فلسطين التي تهالك القطاع الصحي فيها بسبب الاحتلال الذي استمر لعقود وألقى بظلاله على نظام الرعاية الصحية وأدى إلى نقص حاد في المعدات والإمدادات، وبالأخص في قطاع غزة، بسبب تعرضه لحصار غير شرعي لما يقارب ثلاثة عشر عاماً، والذي يعيش فيه فئة شعبية مستضعفة تعتبر عرضة لآثار الوباء القاتلة، كما أن ما يزيد من مرارة الوضع هو أنه في ظل انشغال السلطات الفلسطينية في جهود احتواء انتشار الوباء بالرغم من محدودية الموارد وأمام القيود التي تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، نجد أن سلطة الاحتلال تقوض من تلك الجهود وتستغل حالة الطوارئ على الأرض عبر مواصلة اعتداءاتها، ومنها على سبيل المثال هدمها مؤخراً لهيكل مستشفى قيد الإنشاء، وإلقاء القبض على عدد من موظفي التعقيم والاستيلاء على أجهزتهم، ومنع المتطوعين في مدينة الخليل من القيام بعمليات التعقيم، وعدم اكرائها لمطالب السلطة الفلسطينية بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين المعرضين للإصابة بالوباء، إلى جانب قيام أفراد الجيش الإسرائيلي بصورة متعمدة بنشر الوباء في مباني وأماكن الفلسطينيين.

وانطلاقاً من الموقف الثابت والمبدئي لدولة الكويت في تقديم الدعم والمساندة للأشقاء في دولة فلسطين وتنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، أمير البلاد، فقد قدمت دولة الكويت مؤخراً دعماً مالياً لمنظمة الصحة العالمية بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، خصص منها 10 ملايين دولار لدعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة الفلسطينية لمكافحة وباء كوفيد-19.

لم تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن محاولاتها البغيضة لاستغلال الوضع الحالي لتكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية في توسيع وبناء وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي، في انتهاك صريح للقرار 2334 (2016)، إلى جانب تنامي الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في غور الأردن تمهيداً لضمه في وقت لاحق في انتهاك للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها قرار مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973).

ولم تتوقف هذه الاعتداءات الإسرائيلية عند هذا الحد، بل للأسف تضاعفت خلال الفترة القليلة العصبية الماضية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية من دون محاسبة، ومنها هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها وتشريد العوائل الفلسطينية وتنامي حملات الاعتقالات التعسفية، وزيادة جرائم المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته وأماكن عبادته، بحماية من سلطات الاحتلال التي نحملها المسؤولية كاملة عن هذه الجرائم التي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، إلى جانب تفويض سلطة الاحتلال الإسرائيلية عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا)، واستمرار الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك إمعانها في تغيير الوضع القانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وإصرارها على اتخاذ قرارات أحادية الجانب غير قانونية مثل تجميد عائدات الضرائب الفلسطينية، فضلاً عن الشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخي وتركيبها الديمغرافية.

طرحت على مجلسكم الموقر في آخر جلسة مفتوحة تحت بند الشرق الأوسط، عُقدت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.8706)، سؤالاً عما إذا كان الوقت لاتخاذ مجلس الأمن موقفاً حازماً لوقف تلك الجرائم والاعتداءات، وما أحوجنا اليوم إلى نهوض المجلس بمسؤولياته بصورة عاجلة وفاعلة قبل فوات الأوان، لأن الاحتلال واستباحة حقوق الشعب الفلسطيني لا يصنعان السلام ولا يوفران الأمن، خاصة في وقت يتفشى فيه وباء قاتل لا يرحم، على أمل أن يبدأ هذا التحرك الدولي المنشود حالاً لكي ينعم الشعب الفلسطيني في أمان وسلام بقدم شهر رمضان المبارك.

ختاماً السيد الرئيس، وعلى الرغم من استمرار تجاهل سلطة الاحتلال الإسرائيلية إرادة المجتمع الدولي، إلا أننا مازلنا ملتزمين بالتمسك بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الإستراتيجي، وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق الرابع والثلاثون

بيان المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح

عبد العزيز

اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب لكم عن تقدير جامعة الدول العربية لما يقوم به فريق الأمم المتحدة والمنسق العام السيد ملادينوف من جهود مكثفة خلال هذه الفترة العصيبة، وأن أشكره على تقريره الشفوي في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي لم يتمكن من الاستماع له، تطبيقاً لسياسة التباعد الاجتماعي في مواجهة جائحة الكورونا.

تتابع جامعة الدول العربية وترفض بقلق متصاعد التطورات الخطيرة الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المتمثلة في تصاعد موجات الاستيطان ومصادرة الأراضي واقتلاع المزارع وهدم المنازل الفلسطينية بهدف إقامة الوحدات السكنية الاستيطانية الإسرائيلية، فضلاً عما يرتبط بكل ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني، والمتمثلة في القتل والأسر والاحتجاز القسري والتهجير في إطار سياسة إسرائيل الاستيطانية التوسعية الشرسة الهادفة لاستكمال خططها للضم الكامل للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى غور الأردن، في تحد سافر للإرادة الدولية القائمة على المرجعيات الراسخة لعملية السلام، وعلى رأسها مقررات أوسلو ومديريت وأنابوليس ومبادرة السلام العربية، وقرارات الرباعية الدولية والقرارات العديدة لمجلسكم الموقر، والتي قامت جميعاً على أساس حل الدولتين وعلى أساس المفاوضات المباشرة بين دولتي فلسطين وإسرائيل حول قضايا الوضع النهائي الخمس، بدون إملاءات خارجية، أو خطط سلام مصطنعة، من أطراف لا تلتزم بهذه المحددات الواضحة للشرعية الدولية، وتهدف فقط إلى خدمة مصالح ضيقة لا علاقة لها بالسلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط من قريب أو من بعيد.

ومما يزيد من قلق القيادات والشعوب العربية أيضاً تزايد التصريحات من الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين مؤخراً حول ضرورة الإسراع بانتهاز الفرصة التي وفرتها خطة السلام الأمريكية المعلنه في 28 كانون الثاني/يناير 2020. وتلك الخطة التي رفضتها الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي، بل ورفضها أربعة عشر عضواً في مجلسكم الموقر في بيانات أكثر قوة ووضوحاً، في الجلسة التاريخية التي عقدها المجلس يوم 11 شباط/فبراير 2020، (انظر S/PV.8717) والتي تحدث فيها الرئيس الفلسطيني أبو مازن والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بكل وضوح وقوة، وشددوا خلالها على الرفض العربي الكامل لخطة السلام الأمريكية، وحذروا المجتمع الدولي من قتل الأمل لدى الشعب الفلسطيني في التوصل للسلام العادل والشامل من خلال المفاوضات الحرة المباشرة بدون وساطة أو إملاءات خارجيه، ونبها إلى التحركات الإسرائيلية المتوقعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة استثماراً لهذه الخطة. تلك النداءات التي أيدتها العديد من القيادات الأوروبية، بل ومختلف البرلمانات، بمن في ذلك أعضاء بارزون في الكونغرس الأمريكي نفسه من الحزبين على حد سواء.

ويضاعف أيضاً من خطورة الموقف، سعي بعض الأطراف الإسرائيلية لاستخدام التوسع في الاستيطان والسعي للإسراع بالضم، بل وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، كعناصر لتعزيب موقفها وموقف أحزابها في الحملات الانتخابية الجارية حالياً في إسرائيل، واستخدام البعض لها كذريعة

للإفلات من المحاكمة الجنائية داخل إسرائيل، بل وترويج البعض في إسرائيل لضرورة إقامة ما يطلق عليه بهتانا وعدواناً "إسرائيل الكبرى" على كامل أراضي فلسطين التاريخية، وهو ما يمهّد الطريق حال تنفيذه للمزيد من الفصل العنصري البغيض للشعب الفلسطيني، وسيتعين مساءلة مرتكبيه أمام المحاكم الجنائية الدولية المختصة.

ولا يخفى عليكم أن مثل هذه التطورات لا تزيد من تهديد الأمن والسلم الدوليين فحسب، بل تهدد مصداقية النظام الدولي المتعدد الأطراف المتمثل في منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها وتهدد - على وجه الخصوص - مصداقية مجلس الأمن، خاصة وإن إسرائيل تسعى إلى القيام بكل تلك الخطوات غير الشرعية مستثمرة انتشار واحدة من أكبر وأخطر الأزمات الإنسانية على البشرية جمعاء، ألا وهي اجتياح فيروس كوفيد-19 لكافة بلدان العالم، ومستغلة انشغال المجتمع الدولي بأسره بالحيولة دون انتشاره، من جهة، وبالتصدي لآثاره المدمرة في المجالات الصحية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى.

ومما يضاعف خطورة الموقف التأثيرات الإنسانية لهذه الجائحة على الشعب الفلسطيني التي أسفرت، منذ بداية انتشارها حتى 15 نيسان/أبريل، عن إصابة 369 فلسطينياً جراء الفيروس ووفاة اثنين، بالإضافة إلى الآثار الإنسانية المدمرة للعمليات الإسرائيلية غير الشرعية التي تمت في نفس الفترة ضد الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في اعتقال 267 فلسطينياً ومقتل ثلاثة وإصابة 52 آخرين. وهذا يوضح حجم معاناة الشعب الفلسطيني المضاعفة تحت الاحتلال، التي يزيد منها انتشار الجائحة، فضلاً عن القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على وصول المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني الأزل لتمكينه من التصدي للآثار السلبية للجائحة، في تجاهل سافر منها لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية بوقف إطلاق النار لتمكين الدول الواقعة في مناطق النزاعات، وعلى رأسها دولة فلسطين، من مضافة الجهود كافة لمكافحة الجائحة، وفي تجاهل كامل كذلك للبيان المشترك الصادر من المبعوثين الخاصين للأمين العام لمناطق النزاعات في الشرق الأوسط، بمن فيهم المنسق الخاص ملادينوف إضافة إلى البيان المنفرد الصادر عن الأخير حول الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجميعها بيانات تدعمها جامعة الدول العربية بكل قوة.

ومن المؤسف، بل من المخزي، أن تتزامن كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وأولها حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، مع اتخاذ بعض الدول إجراءات لحماية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من المساءلة الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهنا، تشدد جامعة الدول العربية على ضرورة أن تخضع إسرائيل لنفس قواعد المساءلة الدولية المطبقة على سائر الدول من دون محاباة أو تمييز أو معايير مزدوجة، وعلى ضرورة أن يرسل المجلس رسالة واضحة في هذا الصدد تحذر إسرائيل، وبكل قوة، من التمادي في انتهاكاتهما للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن الحتمي أن يخرج مجلس الأمن من مرحلة إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مرحلة صياغة الحلول العملية والعمل على تنفيذها، بما يخفف من حدة الصراع العربي - الإسرائيلي ويعزز أطر تحقيق السلام العادل والشامل فيه. ويقتضي ذلك أن يؤكد المجلس، بادئ ذي بدء، على ما يلي:

أولاً، الرفض التام لمسار حل الدولة الواحدة، الذي تسعى إسرائيل وحلفاؤها إلى فرضه كأمر واقع والرفض القاطع لضم أو إخضاع أي جزء أو أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية،

في استغلال دنيء للأزمة الإنسانية التي يمر بها المجتمع الدولي نتيجة جائحة فيروس كورونا المتفاقمة وحالة الشلل المؤقتة التي أصابت المجتمع الدولي قاطبة نتيجة تطبيق سياسات التباعد الاجتماعي بهدف الحد من انتشار الجائحة.

ثانياً: التشديد على الاستمرار في تنفيذ مبدأ حل الدولتين الذي طالما اتخذه المجتمع الدولي بأسره كأساس للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وعلى حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على قضايا الوضع النهائي وتحت رعاية دولية محايدة وفي إطار من الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 478 (1980) و 2334 (2016)، وببإبقاء المعايير المرجعية الرئيسية للشرعية الدولية منذ عام 1948.

ثالثاً، ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته، في إطار من الالتزام بالرؤية المتكاملة التي طرحها الرئيس الفلسطيني شخصياً مرتين أمام مجلس الأمن، والتي تكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف الدولي بها وانضمامها كعضو كامل وفاعل في منظمة الأمم المتحدة، من خلال عقد مؤتمر دولي يجمع الأطراف كافة للبدء الفوري في مفاوضات مباشرة جادة وبناءة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تقضي إلى تحقيق فعلي لحل الدولتين. وهذه نفسها الرؤية التي أيدها مؤتمر القمة العربي الثلاثون الذي عقد في تونس، والذي أطلق عليه القادة العرب اسم "مؤتمر قمة العزم والتضامن" في تأكيد واضح على جوهر العمل العربي الجماعي وتأكيد على محورية القضية الفلسطينية وأهمية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لها، على النحو الذي أوضحته دولة قطر نيابة عن المجموعة العربية في بيانها اليوم، والذي تؤيده الجامعة العربية.

وتتطلع جامعة الدول العربية إلى تعزيز العمل المشترك مع مجلس الأمن نحو التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ونحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، وإلى التعامل الفعال مع النزاعات الأخرى في المنطقة العربية - في سورية وليبيا واليمن وغيرها - وفي التصدي للتهديدات المختلفة التي يتعرض لها عالمنا العربي، بما في ذلك تهديدات التدخل الخارجي المتزايد في هذه المرحلة، تحقيقاً للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وكلنا ثقة في أن مجلس الأمن لن يدخر وسعاً للتوصل للحلول التي تتفق مع الشرعية الدولية وتعزز دور الأمم المتحدة والنظام الدولي متعدد الأطراف.

المرفق الخامس والثلاثون

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الصين على قيادتها مجلس الأمن في آذار/مارس وأن أهني الجمهورية الدومينيكية على توليها الرئاسة في نيسان/أبريل. وكذلك أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذا المؤتمر عن طريق الفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وعلى تمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من المشاركة.

إن العالم يواجه تحدياً تاريخياً - تحدياً يختبر كل شيء، بما في ذلك إنسانيتنا. إننا نجتمع، في هذه اللحظة الصعبة، لمناقشة النزاعات والأزمات التي هي من صنع الإنسان. وأتمنى أن لو كان اجتماعنا للاحتفال بإسكات البنادق، وهو ما دعا إليه الأمين العام في ندائه إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وحتى عندما نواجه عدواً مشتركاً لا يعير اهتماماً للجنسية أو العرق أو الفصيل أو العقيدة، كما قال الأمين العام، لا تتواصل النزاعات فحسب، بل إنها توفر فرصة في أماكن كثيرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، لمحاولات انتهازية لاستغلال هذه اللحظة الصعبة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية.

وأود أن أعرب، قبل أن أنتقل إلى الشرق الأوسط، عن تضامني القوي مع من تضرروا من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومن عانوا من فقدان ذويهم. وكذلك أود أن أعرب عن أكبر دعم لأفقر البلدان على هذا الكوكب التي تعاني من جائحتين في آن معا: الفقر والمصاعب الاقتصادية، من ناحية، وجائحة كوفيد-19، من ناحية أخرى، وعن تضامننا معها. وعلاوة على ذلك، لا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني العميق للعاملين في الخطوط الأمامية، ولا سيما العاملين في مجال الصحة، الذين يستحقون أن يعتبروا ركائز رئيسية لجميع مجتمعاتنا في جميع أنحاء العالم. ولا توجد منطقة محصنة من هذه الجائحة، بما في ذلك الشرق الأوسط، الذي يواجه أصلاً العديد من التحديات والأزمات.

وقد عاثت هذه الجائحة فساداً في الاقتصاد العالمي وأحدثت فوضى في الأسواق المالية. وزاد الاضطراب الذي ضرب أسواق النفط من أوجه عدم اليقين. ويعاني لبنان، شأنه شأن كل بلد آخر في جميع أنحاء العالم، من وضع اقتصادي صعب يحاول التخفيف من آثاره على شعبه واقتصاده. وما فتئ لبنان يعمل كذلك، في الوقت الذي يواصل فيه جهوده الدؤوبة الرامية إلى تنفيذ برنامجه للإصلاح الاقتصادي، على احتواء انتشار الفيروس. لقد كانت الاستجابة اللبنانية للجائحة كوفيد-19 قوية وفعالة، ولكن الفيروس أفسى ولن يكون أي من البلدان آمناً حتى يصبح العالم كله آمناً منه.

ومع ذلك، يبدو أن السلوك غير المسؤول لا يزال مستمراً في الشرق الأوسط. ولن يغير هذا السلوك حتى جائحة مثل التي نعاني منها الآن. فبدلاً من الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإلى تركيز جهود العالم على مكافحة الفيروس، ما تزال إسرائيل تواصل سياساتها المعتادة من قبيل الاستخفاف بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بلبنان والشرق الأوسط.

وفي جنوب لبنان، تستمر الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة الإقليمية لبلدي بلا هوادة. ويبدو أن الجائحة لا تتني إسرائيل عن تجاهلها اليومي التام للقانون الدولي، ولا سيما القرار 1701 (2006). وقد وثقت انتهاكاتها للقرار 1701 (2006) منذ وقت طويل في رسائل موجهة إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، أود أن أذكر المجلس بأنه في ذروة أزمة الجائحة هذه، وفي الوقت الذي ينشغل فيه الناس باحتواء الفيروس في

لبنان، لا يزال يتعين عليهم تحمّل مئات الانتهاكات الإسرائيلية. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس وحتى 13 نيسان/أبريل من هذا العام، حدث 140 انتهاكا بحريا و 142 انتهاكا بريا و 162 انتهاكا للمجال الجوي. وفي بعض هذه الانتهاكات، اخترقت الطائرات الحربية الإسرائيلية الأجواء اللبنانية واستخدمتها لمهاجمة بلد ثالث هو سوريا. ولم يدين مجلس الأمن هذه الانتهاكات للسيادة اللبنانية. وعلاوة على ذلك، يتوقع لبنان أن يكون لدى الأمم المتحدة رد لتجاهل إسرائيل لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أداء عمل جدير بالثناء في تنفيذ ولايتها في منطقة عملياتها وفي مساعدة الجيش اللبناني على صون السلام في جنوب البلد. وأود أيضا أن أشيد بالقوة المؤقتة لما تبذله من جهود متواصلة ترمي إلى مساعدة لبنان في الحد من انتشار جائحة كوفيد-19.

وفي فلسطين المحتلة، لم تكن الجائحة إسرائيلية عن اتباع سياساته العدوانية الرامية إلى عرقلة جميع المساعي الهادفة إلى إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية، وذلك بتفكيك أي أساس لبقاء هذه الدولة. ومن آخر الأمثلة على ذلك موافقة السلطات الإسرائيلية على مصادرة الأراضي الفلسطينية بالقرب من الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل القديمة، وهي خطوة وصفتها حنان عشاوي بحق بأنها تدل على:

”تجاهل مروع لوضع مدينة الخليل القديمة بوصفها موقعا للتراث العالمي تجب حمايته من جميع أعمال العدوان والتحوير والتدمير“.

وجاءت هذه الموافقة بعد ساعات قليلة من تشكيل حكومة وحدة اسرائيلية تتمثل خطتها في ضم الضفة الغربية واحتلالها بشكل دائم.

ولسنا بحاجة إلى أن نذكر الجميع بعدم مشروعية هذه الأعمال التي لا تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، وآخرها القرار 2334 (2016)، بل تنتهك أيضا اتفاقية جنيف الرابعة التي تقتضي في المادة 56 على وجه التحديد من إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال أن تكفل وتحافظ على:

”المؤسسات والخدمات الطبية والمستشفيات، والصحة العامة والنظافة الصحية في الأرض المحتلة، مع الإشارة بوجه خاص إلى اعتماد وتطبيق التدابير الحماية والوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة“ بما في ذلك في مدينة الخليل. وهناك خطر كبير من انتشار الفيروس في المناطق الفلسطينية الكثيفة بالسكان، مما يسبب عبئا إضافيا على البنية التحتية الصحية هناك. وقد حان الوقت أيضا لكي يطالب المجلس برفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة منذ عقد من الزمن حتى يتمكن من مكافحة التهديد الذي تسببه الجائحة دون أن يكون تحت الحصار أو يفتقر إلى الإمدادات والمعدات الطبية التي تمس الحاجة إليها.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني الآن أكثر من أي وقت مضى للتغلب على المحنة الراهنة بتجديد الدعم المادي والمعنوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لا سيما وأن التحقيق في إدارتها لم يعثر على أي دليل يؤيد ادعاءات الفساد. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى للمفوض العام للأونروا، السيد فيليب لازاريني، النجاح في مهمته الجديدة.

ومما يؤسف له أن الشرق الأوسط الذي يتعرض لتهديد جائحة كوفيد-19 يبدو كما كان عليه إلى حد كبير قبل أن ينشأ هذا التهديد الخطير للبشرية جمعاء. وإذا لم تتمكن هذه الجائحة من تغيير المنطقة وتبشر بعصر الكرامة الإنسانية وإنهاء الاحتلال وإحلال السلام لشعوبها، فلست أدري ما الذي يمكن أن يحدث التغيير فيها.

المرفق السادس والثلاثون

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة ، سيد محمد حسين

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد كشفت الأسابيع القليلة الماضية أن من شأن الدبلوماسية والتهدئة أن يؤديا إلى عالم أكثر أمنا واستقرارا. ورأينا أعدادا كبيرة من الأطراف في مختلف النزاعات تعرب عن تأييدها لوقف فوري لإطلاق النار، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وبالنسبة للأخير، فمن المؤكد أن وقف إطلاق النار سيأتي طريقا واعدة للأطراف المعنية للتركيز على الأمور المهمة والعمل لأجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في الظروف الحالية لجائحة مرض فيروس كورونا العالمية. والأهم من ذلك أننا ندعو الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط إلى وضع حد دائم للأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات والحوار.

ولا يزال موقف ماليزيا من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي واضحا ومتسقا. ولا يزال حل الدولتين التفاوضي هو الحل العملي الوحيد. وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحث أيضا الأطراف المعنية على ضمان الاحترام والتنفيذ الكاملين للقرار 2334 (2016) بشأن المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية.

وتهدد جائحة كوفيد-19 بتفاقم الوضع المأساوي أصلا بزيادة تفاقم الأزمة الإنسانية والوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعطي تقييد التنقل نتيجة للجائحة لمحة عن خطورة الوضع في الأرض المحتلة.

وبالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، فما زال الحصار مفروضا عليهم منذ 13 عاما حتى الآن. وتشدد ماليزيا على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات سريعة تسمح بنقل الإمدادات والمعدات الطبية اللازمة دون عوائق، وخاصة إلى غزة، فضلا عن تيسير تنقل الفلسطينيين المحتاجين للعناية الطبية. وتنتي ماليزيا على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وشركائها في الجهود الرامية إلى حماية الشعب الفلسطيني أثناء مكافحة الجائحة. ويجب دعم الوكالة بقوة.

ختاما، لا يزال وفد بلدي مقتنعا بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في تحقيق حل الدولتين لكل من فلسطين وإسرائيل. وسنواصل تقديم دعونا للشعب الفلسطيني في سعيه إلى إعمال حقوقه الأساسية، ولا سيما حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير فضلا عن حقه في حياة كريمة تسودها العدالة والرخاء.

بيان الممثلة الدائمة لملايف لدى الأمم المتحدة ، ثيلميذا حسين

يود وفد بلدي أن يشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وعلى الرغم من الصعوبات التي تحول دون عقد اجتماع عادي في هذا الوقت، يسرنا أن نتمكن من الإسهام في هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أهنيء الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل.

تولي ملايف حكومة وشعبا أهمية كبيرة لمسألة الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. ونغتنم هذه الفرصة، مرة أخرى، لنؤكد من جديد تضامنا الحازم مع شعب فلسطين. وسنواصل القيام بذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للقضية الفلسطينية، تمثيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

يبدأ الفلسطينيون غدا شهر رمضان المبارك لا تحت نير الاحتلال القاسي وحسب، ولكن مع التحديات الشديدة الإضافية الناجمة عن وباء فيروس كورونا العالمي. لقد تسببت سبعة عقود من النزاع لشعب فلسطين في معاناة لا يمكن تصورها، ومع ذلك فإن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، في خضم الأزمة العالمية المستمرة الناجمة عن جائحة مرض كورونا تؤدي إلى تفاقم حالة محفوفة بالمخاطر أصلا.

وليس من المستغرب أن تستغل إسرائيل الأزمة بنشاط، مع استمرار حالة الطوارئ الصحية العامة في فلسطين، لإلحاق المزيد من البؤس بالشعب الفلسطيني. وبينما يحاول الفلسطينيون بذل قصارى جهدهم للتصدي للحالة الصحية الطارئة، تواصل إسرائيل هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي. وإلى جانب هذه الأعمال غير القانونية، فإن الغارات العسكرية اليومية وهجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين تقوض بشدة الجهود الفلسطينية لمكافحة الجائحة.

وهذا أمر يبعث على القلق بصفة خاصة بالنسبة لقطاع غزة، حيث أُجبر مليون فلسطيني، معظمهم من اللاجئين، على العيش في ظروف مروعة نتيجة للحصار الإسرائيلي الذي دام 13 عاما والعدوان العسكري المتكرر. تدين حكومة ملايف هذه الأعمال العدوانية المؤسفة وتدعو إسرائيل إلى رفع الحصار الذي تفرضه على السكان المدنيين في غزة، ووقف محاولاتها المروعة لنشر الخوف والذعر بين المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك إلقاء القمامة الملوثة حول المنازل الفلسطينية، والامتناع عن تفويض الجهود الفلسطينية الرامية إلى احتواء مرض كورونا.

وما فتئت ملايف تعتقد أن إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووثام مع إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2334 (2016)، هي الحل الأفضل والوحيد للنزاع. ولذلك نعتقد أنه يجب إجبار إسرائيل على الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتوقف فورا هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، فضلا عن التشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين.

يعتمد نحو 5.6 ملايين لاجئ فلسطيني مشرد على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها، ولا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك المساعدة الطارئة الأساسية للمساعدة في مواجهة جائحة كورونا. وريثما يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، تحت مديف على توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للأونروا لتمكين الوكالة من مواصلة عملها.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية الأساسية التي تمس الحاجة إليها إلى ملايين الفلسطينيين. ونحث المجلس وجميع الأعضاء في الأمم المتحدة على مضاعفة جهودهم لإنهاء النزاع وتحقيق سلام حقيقي ودائم لشعب فلسطين، وكذلك لإسرائيل.

ومن الحقائق المؤسفة أن الشرق الأوسط لا يزال عرضة لنزاعات دائمة، مثل النزاعين في اليمن وسورية، مع ما يصاحب ذلك من معاناة إنسانية مأساوية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه المناطق أرضا خصبة للإرهاب الذي يشكل خطرا عالميا، وتستمر في كونها كذلك. إن الإرهاب تهديد عالمي للسلام والأمن يتطلب حلا عالميا. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والاستراتيجيات التعاونية للتصدي لهذا التهديد.

وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يفعل المزيد لضمان عدم المساس بسلطته وشرعيته. وتكرر حكومة مديف دعمها للمجلس وللمؤمن العام في كل ما يبذلانه من الجهود الجارية لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

أود بداية أن أجدد تهانينا لوفد الجمهورية الدومينيكية على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، شاكرا وفد جمهورية الصين الشعبية على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

يعيش العالم اليوم ظروفًا استثنائية تتسم بتفشي فيروس كورونا المستجد، وهي ظروف تقتضي إجراءات استثنائية من أجل التصدي إلى هذا العدو الذي يهدد البشرية بأكملها. وتزيد هذه الظروف من حدة معاناة الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، في ظل ضعف المنشآت الصحية والاعتماد أساسًا على المساعدات الإنسانية التي تشمل المواد الغذائية والإمدادات الطبية.

وعلى الرغم من هذه الإكراهات والإمكانات المحدودة، فإن بلادي تثمن الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة هذه الجائحة، خاصة الحجر الصحي وإجراء الفحوصات وعزل المصابين والمخالطين.

وفي ظل هذه المعطيات، فإن بلادي تنذر من العواقب الوخيمة التي قد تسببها الجائحة، خصوصًا بالنسبة للفلسطينيين، ما لم تسمح السلطات الإسرائيلية بولوج المساعدات الإنسانية والأجهزة الطبية والأدوية إلى كافة الأراضي الفلسطينية.

وأمام هذا الواقع، فإن جميع الأطراف ملزمة بالتجاوب مع نداء الأمين العام لوقف شامل لإطلاق النار، الذي دعمته بلادي، وتعبئة كل الجهود لمحاربة جائحة كورونا.

ويرحب وفد بلادي بالنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط إلى كل أطراف النزاعات بالمنطقة من أجل وقف إطلاق النار. كما يثمن المغرب النداء المشترك الذي أطلقه السيد ميغيل أنخيل مورتيнос، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، والسيد أداما ديبيغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، الذي عبر فيه على الخصوص عن أهمية الوحدة والتضامن والتعاون الدولي من أجل محاربة فيروس كورونا.

تستمر معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه ومن الخروقات اليومية لحقوقه العادلة. كما تشهد الأراضي الفلسطينية استمرار الممارسات المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، بما فيها استمرار الأنشطة الاستيطانية بالضفة الغربية والقدس الشرقية، وهدم المنازل، والاقحام الممنهج للمسجد الأقصى، ما ينعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين ويقوض فرص السلام بالمنطقة.

وفي هذا الإطار، تعرب المملكة المغربية، التي يتأسس عاقلها الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما تعيد المملكة المغربية التأكيد على أهمية وقف الاستيطان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

كما تعتبر المملكة المغربية أن القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 وهي عاصمة الدولة الفلسطينية. وبالتالي فهي من قضايا الوضع النهائي التي يتوجب إيجاد حل لها عبر

المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وصميم الحل السياسي في أية تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما تعرب المملكة المغربية عن رفضها للإجراءات الأحادية التي تمس القدس والتي تتعارض مع قراري مجلس الأمن 476 (1980) و 478 (1980). وتجدد المملكة المغربية رفضها لكل خطوة أحادية من شأنها المساس بالوضع القانوني والتاريخي للقدس، باعتبارها مدينة مقدسة ومهدا للديانات التوحيدية الثلاث.

وفيما يخص وضعية اللاجئين الفلسطينيين، تجدد المملكة المغربية دعمها لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وللمجهودات التي تبذلها للتخفيف من معاناتهم في دول المنطقة، وتمكينهم من ولوج الخدمات الأساسية وخاصة التمدرس لدى الأطفال والرعاية الطبية، خاصة في هذه الظروف الاستثنائية لانتشار جائحة كورونا.

ومن جهتها، تستمر وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية الميدانية للجنة القدس، في دعم المقدسيين عن طريق إنجاز عدة مشاريع تهم على الخصوص حماية التراث الثقافي والعمراني للقدس ومشاريع المساعدة الاجتماعية والمحافظة على الأرشيف الوطني الفلسطيني.

إن المملكة المغربية كانت ولا تزال مؤمنة بوجود حل للقضية الفلسطينية. إلا أن وقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حال دون الخروج من دوامة العنف والاحتقان وانعدام الثقة بين الطرفين. لذلك، وجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام الأمور وأن يعمل بإرادة فعالة وخالقة على إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويجب أن تقوم هذه المفاوضات على أسس سليمة ونية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الطرفين، لإرساء دعائم دولة فلسطينية قابلة للاستمرار والحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما نشمّن الجهود الدولية الرامية إلى إرساء الأمن والسلم الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

المرفق التاسع والثلاثون

بيان القائم بالأعمال لبعثة نيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون إس. إتغوجي

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. غير أن وفد بلدي يود الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

إن نيجيريا قلقة للغاية إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ومن المؤسف أن جميع جهود المجتمع الدولي لتخفيف التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يبدو أنها تسير في الاتجاه المأمول لإيجاد حل دائم وشامل للتعايش السلمي بين الطرفين.

إن قضية فلسطين قضية طال أمدها تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ويظل موقف نيجيريا من هذه القضية لا لبس فيه. إننا ندعو إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة الأرجاء وعاصمتها القدس الشرقية وقائمة على حدود عام 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة العديدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. لقد دعونا مرارا الدول ذات التأثير على الطرفين المعنيين لتشجيعهما على العودة إلى الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية والاتفاقات القائمة الأخرى. ونود مرة أخرى تجديد هذا النداء للدول ذات التأثير لحشد ما يكفي من الإرادة السياسية الكافية وجمع الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

كما نود أن نؤكد من جديد دعمنا الثابت لحل الدولتين، مع وجود إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. ومن أجل الإسهام في حل الدولتين، يجب أن نعترف بالسبب الجذري الأساسي لهذا الصراع، وهو الاحتلال. ومن أجل الوصول إلى السلام المستدام، هناك حاجة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الإنسانية والاقتصادية والسياسية، ولكن أثرها الكامل لن يكون كافياً إذا لم ينته احتلال فلسطين.

وفي ذلك الصدد، نتوقع أن توفر هذه المناقشة المزيد من الاقتراحات بشأن أفضل السبل لمعالجة التحديات والتغريات السائدة في تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة كتدبير لبناء الثقة. كما ندعو دولة فلسطين إلى القيام بدورها في بناء الثقة بالإشارة عن طريق بذل جهود معززة إلى عودتها إلى طاولة المفاوضات، وتحقيق الوحدة والتعامل مع أعمال المتشددین من أجل التوصل إلى حل عادل.

ويشير وفد بلدي مرة أخرى إلى أن الافتقار طويل الأمد إلى أفق سياسي لحل الصراع الأوسع نطاقاً قد تزامن مع التدهور المطرد للظروف المعيشية للفلسطينيين. وتفاقت الحالة جراء جائحة مرض فيروس كورونا، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية عن 155 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس وحالة وفاة واحدة حتى تاريخ 15 نيسان/أبريل. ولذلك، تؤكد نيجيريا من جديد دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به وحقه في حرية التنقل وتقرير المصير.

ويكرر وفد بلدي مرة أخرى دعوته للمجتمع الدولي لمواصلة دعم وتشجيع إسرائيل وفلسطين على التخلي عن السلاح وتبني عملية السلام كوسيلة لحل الصراع الطويل الأمد.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط سيعتمد على التزام وتصميم كل من إسرائيل وفلسطين على القيام بتوضيحات مؤلمة. وذلك سيحقق السلام والعدل المنشودين، ويحد من التهديد الخطير للمسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويتيح المزيد من آفاق التنمية للدولتين.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

تسبب منطقة الشرق الأوسط بقوة بآثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). تؤدي الجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم الأزمات الإنسانية الحادة بالفعل وتهدد بإحداث أزمات جديدة.

لقد أصدرت النرويج في 3 نيسان/أبريل بياناً بصفتها رئيساً لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ودعا البيان الذي تمت صياغته بالتشاور مع الطرفين والمانحين الرئيسيين، إلى زيادة مساعدات الميزانية للسلطة الفلسطينية، وزيادة تمويل ما تبذل من جهود إلى جانب جهود الأمم المتحدة، الرامية لمكافحة الوباء.

تضع أزمة فيروس كورونا ضغطاً غير مسبوق على الاقتصاد الفلسطيني الهش بالفعل وعلى القدرة التشغيلية للسلطة الفلسطينية. وفي عام 2020، قد تتجاوز الفجوة المالية بعد الدعم المتوقع من الجهات المانحة مليار دولار. وما لم تتم معالجة الأزمة بشكل صحيح، فإنها قد تصيب المؤسسات الفلسطينية بالشلل، وتؤدي بالتالي إلى تقويض هدف تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وترحب النرويج بتحويل إسرائيل الشهر الماضي بشكل عاجل لإيرادات التخليص الجمركي. ونحث الطرفين على زيادة استقرار ميزانية السلطة الفلسطينية بالاتفاق على تحويلات ثابتة ويمكن التنبؤ بها للإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث السلطة الفلسطينية على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين واعتماد تدابير طارئة لخفض الإنفاق الشهري. إن الحفاظ على السلامة المالية للسلطة الفلسطينية هو أمر حيوي لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وسيكون حدوث تفش كبير لفيروس كوفيد-19 في قطاع غزة المكتظ بالسكان، أمراً كارثياً على سكانه الذين يعانون منذ سنوات من أزمة إنسانية. ويجب توفير المعدات الطبية واللوازم الأساسية المنقذة للحياة لغزة. وتشجع النرويج السلطة الفلسطينية على مواصلة الاضطلاع بمسؤوليتها عن دعم نظام الرعاية الصحية في غزة. كما نشجع إسرائيل على مواصلة تسهيل حركة السلع والأفراد من غزة وإليها.

لقد أظهرت جائحة فيروس كورونا أن الخطوات الانفرادية لمواجهة التحديات المشتركة لن تفي باحتياجات المرحلة. وفي هذا السياق، تثنى النرويج على التعاون البناء والفعال الذي أقامته بالفعل إسرائيل وفلسطين من أجل التصدي للوباء والحد من تداعياته الاقتصادية.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى تحقيق بعض الزخم الذي تمس الحاجة إليه، بالتغلب معاً على هذه الأزمة الاستثنائية، نحو الهدف الشامل المتمثل في التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وستعقد النرويج اجتماعاً، في 2 حزيران/يونيه، لمجموعة مانحي لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني على المستوى الوزاري في شكل مؤتمر بالفيديو لمواصلة مناقشة هذه التحديات.

إن الأزمة الراهنة تؤكد مرة أخرى الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تدعم الاحتياجات الأساسية للرعاية الصحية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وتواصل الأونروا القيام بتلك المهمة في هذه الظروف الصعبة وفي مواجهة أشد

أزمة مالية في تاريخها. وتنتهي النرويج على الجهود التي تبذلها الأونروا للتخفيف من آثار تفشي كوفيد-19، بما في ذلك في غزة، وتدعو الجهات المانحة إلى زيادة تمويلها للوكالة.

ولا يزال يساور النرويج قلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية، فضلا عن الخطط البعيدة المدى للضم من جانب واحد. فهذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي وتقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير الأخيرة عن الهجمات الإسرائيلية على صيادي الأسماك في غزة، ومن أنه يبدو أن عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري وعنق المستوطنين في الضفة الغربية لا تزال مستمرة.

إننا نحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى استبدال الريبة والعداء بالتضامن والتعاون. وتؤيد النرويج نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي أثناء جائحة فيروس كورونا.

وتشدد النرويج، علاوة على ذلك، على أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلدان ينبغي ألا تحول دون الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية، التي ستكون حيوية في الشرق الأوسط وخارجه في زمن الأزمة هذا. وكذلك نشجع على تطبيق الاستثناءات الإنسانية عند الاقتضاء.

فالتحديات العالمية تتطلب استجابات عالمية. إننا جميعا متأثرون بالأزمة الراهنة، ولا يمكن لأي بلد أو منطقة حلها على انفراد.

المرفق الواحد والأربعون

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة [ترحب بعقد جلسة مفتوحة إلكترونية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

وتلاحظ بيرو بقلق بالغ التدهور التدريجي للحالة السياسية والإنسانية المحيطة بالقضية الفلسطينية. وما زلنا نشجب الخسائر الجديدة في الأرواح، ومعظمها من القصر، فضلا عن الأعمال العدائية المستمرة. إن وضع حد لهذه الحالة الخطيرة مهمة كبيرة، غير أنه لا بد منها.

ونحن نقر بحق إسرائيل في صون أمنها ووجودها من خلال الدفاع المشروع عن النفس، شريطة أن يتم ذلك وفقا لمبادئ الشرعية والتناسب والحيطه. فلا يمكن تجاهل حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين. ونشدد، فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، على ضرورة مساءلة الأطراف عن الانتهاكات الخطيرة العديدة للقانون الدولي والقانون الإنساني. فالإفلات من العقاب يؤدي إلى تفاقم النزاع ويسهم في تطبيع تجاهل حقوق الإنسان في مسارح النزاع الأخرى في الشرق الأوسط.

وكذلك تدين بيرو خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. فينبغي النظر إلى الاختلافات الإثنية والثقافية والدينية كقيم لأي مجتمع، لا كتهديدات.

إننا نشعر بالجزع لأن احتمالات التوصل إلى حل سياسي أصبحت محاطة بشكوك متزايدة، ولأن القرارات والإجراءات الانفرادية أو الإعلانات فيما يتعلق بالضم المحتمل قد تؤدي إلى تصعيد أكبر للتوتر والعنف.

ويجب أن نتذكر التزام إسرائيل بالامتثال لقرارات مجلس الأمن. ونرى بصفة خاصة أن من الملح وضع حد للأنشطة الاستيطانية المكثفة وهدم العقارات وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، تمشيا مع القرار 2334 (2016).

ونود أيضا أن نعيد تأكيد التزامنا بالحل الوحيد للقضية الفلسطينية الذي نعتبره حلا قابلا للتطبيق ومتسقا مع القانون الدولي، ألا وهو حل الدولتين بحدود معترف بها دوليا وأمنة، يتم التفاوض بشأنه مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، على أساس الحدود القائمة حتى عام 1967، والتي يجب أن تؤدي كذلك إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

فنحن نواجه حالة مضطربة للغاية وغير مؤكدة، يكتنفها الأثر الخطير لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي لا يعرف حدودا ويتطلب استجابة منسقة ومشاركة من المجتمع الدولي.

ونشدد، في هذه المرحلة الحرجة، على ضرورة حشد دعم المجتمع الدولي، بغية التخفيف من عواقب المرض بين أضعف السكان الفلسطينيين. وسيشكل توفير المزيد من الموارد المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

وترحب بيرو، في ذلك الصدد، باستعداد حكومتي فلسطين وإسرائيل في الأسابيع الأخيرة للتعاون في مكافحة الجائحة. ونتطلع إلى أن تكون فعالة ونأمل أن تستمر، خاصة في قطاع غزة. ويجب أن تعقب ذلك إشارات ملموسة إلى الاعتدال والالتزام بالسلام من جانب القادة المعنيين. ومن الأمور الملحة أن يمتثلوا

فورا لوقف إطلاق النار العالمي الذي طلبه الأمين العام أنطونيو غوتيريش كتدبير أساسي لمنع الأثار المدمرة لكوفيد-19 والتخفيف من حدتها وتعزيز العمل الدبلوماسي.

ونود أن نختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للسيد ملادينوف في جهوده الرامية إلى منع المزيد من التصعيد وتعزيز الحوار بين الطرفين.

بيان البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

نهنتكم، السيد الرئيس، على تولي رئاسة المجلس ونقّرت جهودكم وجهود سلفكم، سعادة الممثل الدائم للصين، في سبيل ضمان استمرارية عمل المجلس وتبني أساليب عمل مبتكرة في ظل التحديات الإجرائية غير المسبوقة، وخصوصاً ضمان ألا تؤثر هذه التحديات على عقد هذه الجلسة بالغة الأهمية. كما نشكر المنسق الخاص لعملية السلام على إحاطته الشاملة وجهوده القيّمة.

تكتسي مناقشة الحالة في الشرق الأوسط أهمية خاصة في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). فتلك المنطقة معرّضة بشكل خاص للأثار المدمرة للجائحة باعتبارها أزمة صحة عامة وكذلك أثارها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تزيدها تعقيداً الحالات الإنسانية والاقتصادات المتردية والدمار والعجز في القطاعات الصحية نتيجة النزاعات والأزمات في المنطقة، علاوة على صعوبة مواجهة الانتشار المحتمل للفيروس في مخيمات اللاجئين والنازحين والتجمعات السكانية التي تعاني من الدمار والعنف. ويجب أن يشكل انتشار فيروس كورونا، الذي يهدد الجميع، حافزاً للتقارب في المنطقة وللسعي إلى إيجاد حلول للأزمات والتوترات ووقف الأعمال القتالية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وتدعم دولة قطر، في هذا الصدد، الجهود والنداءات الأممية لوقف إطلاق النار بغية التركيز على مواجهة الجائحة ومخاطرها. كما تشيد بالجهود المبذولة حالياً من فرنسا وتونس وبقية أعضاء مجلس الأمن لاعتماد قرار بشأن جائحة كوفيد-19 لما لذلك من أهمية كبيرة.

لقد كرّست دولة قطر الاهتمام الواجب للتصدي لهذا الخطر العابر للحدود، وأظهرت جاهزيتها العالية لمواجهة، حيث بادرت باتخاذ عدة تدابير احترازية على المستوى الوطني، وأمنت القدرة الاستيعابية للقطاع الصحي للاستجابة لحالات كورونا، كما اتخذت إجراءات قصيرة وبعيدة المدى لمواجهة الآثار الاقتصادية للجائحة، بالإضافة إلى حرصها على توفير مستوى عال من الأمن الغذائي. وعلى الصعيد الدولي، قدّمت دولة قطر، إيماناً منها بمبدأ تشاطر المسؤولية والتعاون في مواجهة الأزمات العالمية، مساعدات عينية لمساعدة الدول المتضررة من الجائحة وسيّرت جسوراً جوية عاجلة لنقل تجهيزات طبية إغاثية وقامت بدور فعال، حرصاً منها على إرجاع الأشخاص العالقين في المناطق الموبوءة وموظفي الأمم المتحدة إلى بلدانهم، في تيسير عبورهم عبر مطار حمد الدولي، في حين واصلت الخطوط الجوية القطرية تسيير رحلاتها وخدماتها، خاصة للحالات الإنسانية، في ظل محدودية الرحلات الجوية عالمياً.

إن الدعوة للتوصل إلى حلول نهائية للأزمات في منطقتنا تشمل بالضرورة أقدمها وهي القضية الفلسطينية. وهنا نعيد التأكيد على موقف دولة قطر المبدئي الداعم للجهود المخلصة الساعية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وتسوية للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها وفق القانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة. فلا بديل عن تسوية سلمية توافقية من خلال المفاوضات بين الطرفين، تقوم على المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وتحقيق حل الدولتين الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وإنهاء احتلال جميع الأراضي العربية وضمن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والحل العادل لمسألة اللاجئين. وذلك يتطلب إزالة العقبات التي تعترض الحل والمتمثلة في استمرار الاحتلال والاستيطان ومحاولات ضم الأراضي بشكل غير

مشروع، والإجراءات التي تمسّ طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي، وسائر ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال التي تخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي إطار تحلي دولة قطر بالمسؤولية فقد بذلت جهوداً حثيثة مع الشركاء الدوليين لتهيئة الظروف المواتية للسلام، بما في ذلك المساهمة في تخفيف الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحيث أن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يشكل خطراً وعبئاً إضافياً، وخاصة في قطاع غزة الرزح تحت حصار خانق، فقد وجّه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتقديم مساعدة مالية للأشقاء الفلسطينيين في القطاع بقيمة 150 مليون دولار على مدى 6 أشهر تشمل دعماً لمكافحة الجائحة، وذلك كمساهمة من دولة قطر في الجهود العالمية المشتركة للتصدي لهذا التحدي العالمي. وتأتي تلك المساعدة استكمالاً للدمج الإنساني والتنمية لمعالجة الاحتياجات العاجلة والطويلة الأمد في قطاع غزة في مجالات التعليم والإمداد بالكهرباء وتعزيز البنى التحتية والمساكن وتمويل فرص العمل، علاوة على المساهمات الملموسة لصالح أنشطة وبرامج وكالة الأونروا، وهو ما يعكس موقف دولة قطر المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق إلى حين حصوله على حقوقه المشروعة كافة.

دخلت الأزمة السورية عامها العاشر ولا يزال الشعب السوري الشقيق ينتظر نهاية هذا الفصل المؤلم من تاريخ سوريا والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها. وليس السبيل إلى ذلك عبر محاولات فرض الحل العسكري لأنه لا يؤدي إلا إلى الكوارث الإنسانية كما تبين مؤخراً في شمال غرب سوريا، حيث أدى استهداف المدنيين إلى أكبر موجة نزوح شهدتها الأزمة وتخلله انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي بما فيها استهداف المرافق الصحية المحرمة بحسب ما أوضح موجز تقرير مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام. ولا حلّ إلا الحل السياسي الذي يفرضي إلى انتقال سياسي يُلبّي تطلعات الشعب السوري المشروعة وفق بيان جنيف وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015) بجميع عناصره، علاوة على تحقيق العدالة ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي ليبيا، يتطلع الشعب الليبي الشقيق إلى الأمن والاستقرار بعد معاناة إنسانية كبيرة طال أمدها. لقد كان من أشد التهديدات لوحدة ليبيا واستقرارها العمليات العسكرية ضد طرابلس واستهداف الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً التي شنتها قوات حفتر وارتكبت خلالها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، كان آخرها قصف صاروخي لمستشفى مجهز لعلاج مرضى كورونا في العاصمة. لذا نجدد دعوة جميع الأطراف الفاعلة لإعلاء مصالح الشعب الليبي واحترام إرادته للحل السلمي والحفاظ على وحدة بلاده وتجاوز المعاناة الإنسانية، لا سيما في ظل التهديد المتمثل في تداعيات جائحة فيروس كورونا، ودعم الجهود لوقف العنف وتحقيق التوافق الوطني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وأما في اليمن، فإن شعبه الشقيق يعاني من أزمة إنسانية واقتصادية تعدّ مأساة حقيقية، وأصبح إنهاؤها مطلباً ملخاً أكثر من أي وقت مضى. وهناك حاجة ماسة لتأمين الاحتياجات الأساسية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لجميع اليمنيين، لا سيما في ظل التهديد الذي تسببه جائحة فيروس كورونا. إن الحل الجذري للمأساة الإنسانية يتطلب إنهاء الأزمة عبر الحوار الشامل لتحقيق الحل السياسي والمصالحة الوطنية بالاستناد إلى القرار 2216 (2015) والحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره. وهنا نعرب عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام في تنفيذ ولايته.

من الأزمات التي زادت من تعقيد الوضع في المنطقة وألقت بظلالها السلبية على أمنها واستقرارها الأزمة التي افتعلتها بغير وجه حق وبذرائع واهية الدول التي فرضت حصاراً جائراً وإجراءات أحادية غير قانونية على بلادي في حزيران/يونيه 2017. ومنذ ذلك الحين تتكشف النوايا السيئة وراء الحملة التحريضية والتضليلية ضد دولة قطر، واتضح بطلان الأكاذيب التي استندت إليها. كما تبيّن خيبة الحسابات التي عوّلت على النيل من دولة قطر وقرارها السيادي، وفشل السياسات التي اعتمدت على التفريق بين الشعوب الشقيقة والإضرار بالتضامن والتعاون الإقليمي الذي أصبح أكثر ضرورة في ظلّ تغشي جائحة كورونا. إن التدابير الأحادية غير القانونية تقوض هذا التعاون وتؤثر بشكل مباشر على دول المنطقة وشعوبها كافة في مواجهة انتشار الجائحة. وعليه، أصبح أكثر إلحاحاً إنهاء الحصار غير القانوني والجائر المفروض على دولة قطر وإنهاء إغلاق دول الحصار لمجالاتها الجوية أمام الطائرات القطرية الذي يعدّ انتهاكاً للقانون الدولي وأحكام اتفاقية شيكاغو للطيران الدولي، وهو ما أكدت عليه الشكوى التي قدمتها دولة قطر إلى منظمة الطيران المدني الدولي بذلك الخصوص.

وعلى الرغم من استمرار تلك السياسات والإجراءات ضد دولة قطر، فقد ظلت متمسكة بمبادئها القائمة على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعليه فقد لجأت - وبنجاح - إلى الأطر القانونية الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية، للتصدي للإجراءات الظالمة التي تشكل انتهاكاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان. كما أن دولة قطر - تماشياً مع سياستها المعروفة حيال حل الخلافات والنزاعات بالحوار والوساطة والعلاقات الودية بين الدول - قد أكدت باستمرار استعدادها لتسوية الأزمة سلمياً عبر الحوار البناء غير المشروط القائم على الاحترام المتبادل الذي يحفظ سيادة الدول، وجدّدت باستمرار تقديرها للجهود المخلصة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، في الوقت الذي استمر فيه الطرف الآخر برفض الحوار. وختاماً، ندعو المجتمع الدولي لرفض محاولات إثارة الأزمات واستخدام الأساليب المغرضة لزعزعة الاستقرار وتهديد التضامن الإقليمي والدولي الذي نحتاجه جميعاً للتصدي لجائحة تهدد الجميع بدون تمييز والتصدي للعديد من التحديات والتهديدات التي تواجه البشرية جمعاء.

المرفق الثالث والأربعون

بيان البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة باسم المجموعة العربية

السيد الرئيس، يسرني في البداية، وباسم مجموعة الدول العربية، أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أعبر لكم عن التقدير على جهودكم في إدارة أعمال المجلس وضمان استمراريتها، وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمجموعة العربية. كما نشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته وجهوده.

ينعقد هذا الاجتماع الفصلي بصيغة غير مسبقة تعكس المتغيرات الكبيرة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي تمثل تهديدا للعالم أجمع بما فيه منطقة الشرق الأوسط. ولكن الأمر الذي لم يتغير في منطقتنا، منذ عقود، هو استمرار القضية الفلسطينية بدون حل. بل تقوم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، باستغلال انشغال العالم بمواجهة الجائحة العالمية للمضي قدما في سياساتها ومخططاتها لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتسريع وتيرة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي فيها، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إلى تحمّل مسؤولياتهم لضمان نفاذ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة والحيولة دون استخدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي لهذه الجائحة التي تهدد العالم والإنسانية بأكملها، لتنفيذ سياساتها غير القانونية في أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

ويدرك الجميع أنّ المضي قدما في مخططات الضم هذه له تداعيات خطيرة على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وأنه لا بديل عن تسوية هذه القضية تسوية عادلة وشاملة ومستدامة وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمرجعيات الدولية لعملية السلام. وعليه، فإننا نتوجه اليوم مجددا إلى هذا المجلس الموقر لأننا ندرك أن هذه المسألة تقع في صميم ولايته في صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن من الضروري تنفيذ قرارات المجلس العديدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وإذ تبرز المجموعة العربية مركزية قضية فلسطين بالنسبة للدول العربية، فإنها تعيد التأكيد على الموقف العربي الراسخ المتمسك بالسلام كخيار استراتيجي، والداعي إلى تسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الذي يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والاتفاق على قضايا الحل النهائي التي تشمل الحدود واللاجئين والقدس. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى مواصلة بذل الجهود الدولية من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفعالة ضمن جدول زمني محدد بغية التوصل إلى تسوية وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، التي طرحتها الدول العربية في عام 2002 وما زالت تعيد التأكيد على التزامها بها. إن نجاح الجهود التي تصبو إلى تحقيق هذا الهدف وإعادة إحياء العملية السلمية يتطلب أن تتسجم مع مبادئ القانون الدولي والمرجعيات الدولية لعملية السلام.

وإذ تبرز المجموعة العربية مركزية قضية فلسطين بالنسبة للدول العربية، فإنها تعيد التأكيد على الموقف العربي الراسخ المتمسك بالسلام كخيار استراتيجي، والداعي إلى تسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الذي يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967

وعاصمتها القدس الشرقية، والاتفاق على قضايا الحل النهائي التي تشمل الحدود واللجئين والقدس. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى مواصلة بذل الجهود الدولية من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفعالة ضمن جدول زمني محدد بغية التوصل إلى تسوية وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي طرحتها الدول العربية في عام 2002، وما زالت تعيد التأكيد على التزامها بها. إن نجاح الجهود التي تصبو إلى تحقيق هذا الهدف وإعادة إحياء العملية السلمية يتطلب أن تتسجم مع مبادئ القانون الدولي والمرجعيات الدولية لعملية السلام.

إن التمسك بالقانون الدولي وميثاق وقرارات الأمم المتحدة يعني رفض وإدانة كل ما ينتهكها من إجراءات وتدابير تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفي مقدمتها استمرار احتلال الأراضي العربية، والأنشطة الاستيطانية غير المشروعة في الأرض المحتلة، ومحاولات ضم الأراضي بشكل غير قانوني، ومحاولات تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها القانوني أو تكوينها الديموغرافي أو المساس بالمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية فيها، وحصار قطاع غزة. إن هذه الإجراءات، عدا عن كونها خرقاً لسلامة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، تقوّض فرص السلام وتعرقل فرص حل الدولتين. وإن استمرارها يدل على تعنت إسرائيل وتحديها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وعدم جديتها في السعي إلى السلام.

إن الدور الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تأمين الخدمات الأساسية لأكثر من خمسة ملايين فلسطيني هو دور لا يمكن الاستغناء عنه، وبالتالي فمن الضروري دعم الوكالة لضمان استمرار أنشطتها وفق الولاية الممنوحة لها.

وفي الختام، تؤكد المجموعة العربية دعمها لسعي دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً على تضامن جميع الدول العربية مع دولة فلسطين والشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه المشروع لإنهاء الظلم التاريخي الذي تعرض له على مدى سنوات طويلة، ووضع حدٍّ لمعاناته التي طال أمدها، ونيل جميع حقوقه غير القابلة للتصرف.

المرفق الرابع والأربعون

بيان البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على تولي بلدكم الصديق، الجمهورية الدومينيكية، مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، راجيا لكم التوفيق والنجاح.

وأود في البداية أن أعبر عن امتناننا العميق ودعمنا الكبير لجميع العاملين في القطاعات الصحية حول العالم ومن هم في الخطوط الأمامية لما يبذلونه من جهود كبيرة وشجاعة فائقة في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي يواجهها العالم بمختلف أطرافه ودياناته وعرقياته. هذه الجائحة التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح البريئة، وأصابت أكثر من مليون شخص.

إن مكافحة هذا الوباء تتطلب استجابة عالمية شفافة وقوية ومنسقة وواسعة النطاق وقائمة على العلم وروح التضامن. وإذ تعبر المملكة العربية السعودية عن التزامها بتقديم جبهة موحدة ضد هذا التهديد المشترك، لتؤكد على أن معالجة الوباء وآثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة هي أولويتنا المطلقة، حيث أننا أمام معركة واحدة وعدو واحد يتطلب التعاون الوثيق والتنسيق الفعال للخروج من هذه الأزمة أقوى مما قبل، وهذا ما أكدت عليه قمة قادة دول مجموعة العشرين الافتراضية برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في 26 آذار/مارس 2020.

في الوقت الذي يشهد فيه عالمنا الكثير من الأزمات والمخاطر والتحديات غير المسبوقة، خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا الذي لا يعترف بالحدود الدولية، وما يشكله من خطر على المجتمعات والشعوب وخاصة الشعوب التي ترضخ تحت وطأة الاحتلال والاستيطان، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مكترثة بكل المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الأربع وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تحظر الاستيطان وتمنع المساس بالحقوق والأماكن المدنية والعامة، من خلال التوسع في بناء المستوطنات وتشريع البؤر الاستيطانية القائمة.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على رفضها القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة وغير القانونية، المتمثلة في محاولات السلطات الإسرائيلية مؤخرا ضم أجزاء وأراض من الضفة الغربية، خاصة في غور الأردن، في محاولة منها لفرض واقع جديد في الأرض المحتلة، فضلا عن رفض كل المحاولات الإسرائيلية التي تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية وتهجير شعبه بأكمله وإلغاء حقه في أرضه ومقدساته.

ستظل المملكة العربية السعودية على عهدا بالدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف التي كفلتها له الشرعية الدولية، ويؤكد بلدي على تمسكه بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما نشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط باعتباره خيارا استراتيجيا وذلك على أساس حل الدولتين ووفقا للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وإنهاء الاحتلال لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهم تجاه نصرته الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، عبر إحقاق الحق، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة، والتصدي بحزم للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تلك الانتهاكات التي تقوض كل فرصة من فرص السلام وتطفئ كل شعاع أمل للتوصل إلى سلام دائم وشامل في منطقة عانت وما زالت تعاني من عدم الاستقرار .

واستكمالاً للدعم الذي تقوم المملكة العربية السعودية بتقديمه للشعب اليمني الشقيق على مدار السنوات السابقة، إيماناً منها بواجبها تجاه جميع اليمنيين دون استثناء، وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها حكومات العالم من أجل مواجهة خطر انتشار فيروس كورونا، قامت حكومة بلدي بالإعلان عن دعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2020 بمبلغ 500 مليون دولار، منها مبلغ 25 مليون دولار للمساعدة في مكافحة انتشار الجائحة في اليمن. حيث أن من المهم لمكافحة تفشي الجائحة تهيئة بيئة مناسبة بعيداً عن العمليات العسكرية حتى تتمكن الحكومة اليمنية من تنفيذ سياسات ومبادرات صحية فعالة من شأنها حماية الشعب اليمني.

لقد بذل بلدي جهوداً كبيرة من أجل إحلال السلام في اليمن والعمل على تسهيل الوصول إليه بما في ذلك دعم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة مؤخراً بهدف خفض التصعيد والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وبناء تدابير الثقة بين الأطراف من أجل إنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق والوصول للحل السياسي. وكجزء من الجهود الدولية التي تتماشى مع دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار والتهديئة لتهيئة الظروف لمعالجة تفشي فيروس كورونا وجمع الأطراف للوصول إلى حل سياسي للأزمة، قام تحالف دعم الشرعية في اليمن بدعم موقف الحكومة اليمنية بقبول هذه الدعوة ومن ثم الإعلان عن وقف لإطلاق النار لمدة أسبوعين قابلة للتديد.

وبالرغم من كل هذه الجهود الدولية لوقف إطلاق النار، فإن الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران ما زالت تعمل على أن تثبت للمجتمع الدولي مجدداً عدم جديتها في تحقيق السلام المنشود لليمن واليمنيين وذلك من خلال استهدافها الإرهابي للمدن والمدنيين في بلدي ومواصلة هجومها العسكري داخل اليمن، غير آبهة بالحاجة الملحة لمواجهة انتشار الجائحة ومعرضة جهود التهديئة القائمة للخطر. ومع ذلك، فقد استمر التحالف في ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وأعلن استمرار التزامه بإعلان وقف إطلاق النار ودعم جهود ومساعي الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي شامل. وفي الوقت نفسه، فإن المملكة العربية السعودية لن تتردد في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها بكل حزم في حال كان هناك أي تهديد لأمنها بما يتوافق مع القانون الدولي.

وفي ظل الظروف الحالي الذي ينبغي على العالم أجمع أن يتحد فيه من أجل تحقيق السلام ومواجهة جائحة لا تفرق بين أي دولة أو مجتمع، فإن الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى لأن يقوم المجتمع الدولي ومجلس الأمن خاصة بالاضطلاع بمسؤولياته والتحرك بكل حزم لإلزام الميليشيا الحوثية بقبول وقف إطلاق النار وتفعيله والانخراط بشكل جدي وإيجابي مع جهود الأمم المتحدة للوصول لحل سياسي شامل في اليمن، وفقاً للمرجعيات الثلاث، وخاصة قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، وبالعامل مع الأطراف التي تدعم هذه الميليشيا المتمردة وتغذي جذوة الفتنة والقتل والتخريب في المنطقة لكي تتوقف عن هذه الأعمال وتحدد عن هذه السياسة التخريبية التي تمارسها في اليمن وغيرها من دول المنطقة.

المرفق الخامس والأربعون

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة ،

بشار الجعفري أود أن أهنئكم، سيدي، على ترأسكم مجلس الأمن هذا الشهر. ويسرني أن أشارك في هذه الجلسة، لأن بلدي طرف رئيسي معني بهذا البند.

لقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى، قبل عدة أيام، سلسلة من الأعمال العدوانية التي استهدفت الجمهورية العربية السورية، مستخدمة القذائف الموجهة التي أطلقت فوق الأراضي اللبنانية، بهدف رفع معنويات الجماعات الإرهابية العملية المتبقية. ويشكل ذلك العدوان انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974.

وما كانت هذه الأعمال العدوانية لتترتب لو لم يفشل مجلس الأمن لعقود من الزمن في فرض تنفيذ قراراته ذات الصلة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ولولا وجود دعم غير محدود لهذا الكيان المارق من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وقد شجع هذا السلوك إسرائيل على مواصلة ارتكاب الجرائم والانتهاكات وإرهاب الدولة مرارا وتكرارا من دون حتى ولو مساءلة إسمية.

سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. لقد كانت القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، من المسائل المدرجة في جدول أعمال أكبر عدد من الاجتماعات والقرارات والبيانات المخصصة لهذا الموضوع. ومما يؤسف له أن منظمتنا، وبسبب ضغط بعض الأعضاء الدائمين في المجلس، لا تزال غير قادرة على إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي أو تنفيذ قراراته ذات الصلة، أي القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و (497) (1981) ، أو إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية.

وقد شجع عجز الأمم المتحدة البعض على التنصل من التزاماته القانونية والمرجعيات المتفق عليها، والسعي إلى تحريف الحقائق وترسيخ الاحتلال. وقد شوهد ذلك خلال الأشهر القليلة الماضية من خلال أعمال انفرادية واستفزازية مثل اعتبار الإدارة الأمريكية القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وإعلانها ما أسمته الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، ومحاولتها إضفاء الشرعية على النشاط الاستيطاني.

وتدين الجمهورية العربية السورية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بشدة هذه القرارات وتعتبرها سلوكا انفراديا من جانب طرف يفتقر إلى السلطة القانونية أو الأخلاقية أو السياسية لتحديد مصير شعوب العالم أو الأراضي التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة. ولا تشكل هذه الممارسات الأمريكية الداعمة للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة انتهاكا للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تمثل أيضا ابتزازا سياسيا وأمنيا متعمدا لبلداننا وشعوب المنطقة.

لقد شهدت الفترة الماضية ممارسات إسرائيلية منهجية وخطيرة سعت من خلالها سلطات الاحتلال إلى تعزيز سيطرتها وفرض إرادتها على الجولان السوري المحتل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

عقد اجتماع للحكومة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، والسعي إلى تنظيم انتخابات محلية غير قانونية هناك، وإبرام عقود ومنح تراخيص لاغتصاب موارده الطبيعية.

وكان آخر مثال في هذا الصدد نهب ممتلكات المواطنين السوريين وتشريدهم من أجل إقامة مشروع لتوليد الطاقة باستخدام توربينات الرياح، على مساحة حوالي 6 000 دونم في عدد من المواقع المحيطة ببلدات مجدل شمس وعين قنيا وبقعاتا ومسعدة ومواصلة الأنشطة الاستيطانية، وإجبار شعبنا في الجولان على تسجيل الأراضي التي ورثها عن أسلافه لدى هيئة الأراضي الإسرائيلية، تحت طائلة مصادرة أراضي المحتجين. ويشكل كل ذلك انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وهو ما تعالجه بعض الأطراف بازدواجية المعايير والنفاق الذي يتجاوز كل الحدود.

ومما يؤسف له أن أيا من هذه المسائل لم يجذب انتباه المنسق الخاص، السيد ملادينوف، لكي يدرجه في جلسات الإحاطة الشهرية التي يقدمها أمام المجلس. ويمثل هذا الجهل الجسيم خرقاً أخلاقياً وسياسياً لواجبات ولايته، بما يتعارض مع المبادئ والنظام الداخلي المنطبقين في الأمم المتحدة، مما يجعل ولايته غير شرعية.

وأخيراً، تؤكد حكومتي أن الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية. ويجب إعادته وفقاً لحدود 4 حزيران/يونيه 1967، وفقاً للقانون الدولي. وهذه هي الأولوية الرئيسية للسياسة السورية والبوصلة التي لن نتخلى عنها أبداً.

وتؤكد سورية من جديد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على جميع ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق العودة للاجئين، وفقاً للقرار 194 (د-3). ويكرر بلدي مطالبته بالسماح لفلسطين بأن تصبح عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة.

المرفق السادس والأربعون

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة ،

فريدون سينيرليوأوغلو لا تزال الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ.

وفي حين أن الإرهاب والنزاعات والأزمات الإنسانية قد أثرت على ملايين الأبرياء في المنطقة، فإن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) زاد من تفاقم الظروف هناك بتعطيل تدفقات المعونة الإنسانية، وتقييد عمليات السلام، والحد من الجهود الدبلوماسية.

وللأسف، في هذا الوقت من الأزمة العالمية، فإن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة، من بين الفئات ضعفا. لقد ألحقت عقود من الاحتلال والحصار الإسرائيلي أضرارا بالغة بالاقتصاد الفلسطيني وبنيتة التحتية ونظامه الصحي.

وفي غزة، يعيش مليوناً شخص في ظروف بالغة الصعوبة، وفي فقر واسع النطاق، ويعانون من نقص حاد في السلع والخدمات الأساسية. وقد فرضت الحكومة الفلسطينية عدة قيود فعالة على الصحة العامة، ووضعت خطة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نرحب بجميع هذه التدابير الرامية إلى التصدي لانتشار الفيروس وآثاره، ونؤيدها.

ومع ذلك، وكما هو الحال في بقية العالم، كان للقيود المفروضة على الصحة العامة آثار خطيرة على اقتصاد فلسطين. ومع توقف الاقتصاد وانخفاض الإيرادات، سينكمش الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكبر. ومن المؤسف أن الحكومة الفلسطينية، بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لا تملك إمكانية الوصول إلى الأدوات النقدية والمالية التقليدية لمواجهة الأزمة.

وهذه أوقات تتطلب التضامن والتعاون. بيد أن هناك تقارير عن عرقلة الجهود الفلسطينية الرامية إلى احتواء الفيروس، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تدمير عيادة صحية والاستيلاء على معدات التعقيم. ومما يثير القلق الشديد أيضاً أن العمليات الإسرائيلية ضد المدنيين مستمرة خلال الأزمة، حتى في سياق الإغلاق القسري وحظر التجول في المساء. وهذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية يمكن أن ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وستكون لها آثار دائمة على الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ونشعر بالجزع كذلك من مواصلة إسرائيل، حتى أثناء هذه الأزمة العالمية، أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وتدمير الممتلكات الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من ديارهم. كما إن هناك تقارير تقييد بأن المستوطنين يحاولون استغلال الإغلاق للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. إننا ندين جميع الخطوات التي قد تسبب المزيد من المشقة والمعاناة للشعب الفلسطيني أثناء هذه الجائحة.

فاستقرار فلسطين أمر حاسم لاستقرار المنطقة. ويمكن أن يؤدي انتشار الفيروس إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب أوسع نطاقاً. وكذلك يمكن أن تكون الأزمة الراهنة فرصة لاستئناف عملية السلام بغية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع وفق قرارات مجلس الأمن والمعايير المقررة.

ولذلك نحث حكومة إسرائيل على الوفاء بمسؤولياتها. لقد آن الأوان لوقف العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

فأولاً، يجب على إسرائيل أن تكفل حصول جميع الفلسطينيين، بمن فيهم المحتجزون في السجون ومراكز الاحتجاز، على المساعدة الإنسانية والمعدات الطبية اللازمة للتخفيف من أثر كوفيد-19. ويجب إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة. ويجب تزويد الحكومة الفلسطينية بكل ما تحتاج إليه من دعم مالي ويجب أن تتوقف جميع أنشطة الاستيطان والهدم غير القانونية.

وإسرائيل ملزمة كذلك، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان سلامة وأمن الشعب الفلسطيني وممتلكاته. ويجب وضع حد لاستخدام قوات الأمن غير المتناسب للقوة وعنف المستوطنين. ونتوقع من إسرائيل أن تحترم القانون الدولي ومبادئ الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يكتف دعمه للشعب الفلسطيني بتقديم المساعدة الإنسانية والمالية الثنائية إلى الفلسطينيين. ولا بد لنا من دعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة لكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان استمرار تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالموارد الكافية.

ويجب علينا كذلك أن نركز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للجائحة، إذ يؤثر الانكماش الاقتصادي والمزيد من عدم الاستقرار المالي وزيادة البطالة تأثيراً سلبياً على التماسك الاجتماعي.

وقد زادت تركيا من دعمها لفلسطين، في مواجهة الأزمة، من أجل توسيع قدرة النظام الصحي ومنع انتقال الفيروس والتخفيف من أسوأ آثار الجائحة. فنحن نرسل أكثر من 15 طناً من الإمدادات الطبية إلى فلسطين. وكذلك نقدم 5 ملايين دولار كمساعدة في الميزانية إلى فلسطين.

وقد اتفقنا، كتدبير طارئ، على استخدام مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني في غزة كمستشفى للحجر الصحي.

وتذكرنا التطورات الأخيرة مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام. ومما يؤسف له أن حكومة إسرائيل المشكلة حديثاً قد تعهدت بالفعل بالنظر في ضم أجزاء من الضفة الغربية. إن انتهاكات القانون الدولي المرتكبة حتى الآن لم تجلب السلام إلى المنطقة. ولن يكون الأمر مختلفاً الآن. ومن شأن اتخاذ مزيد من الخطوات الأحادية الجانب القضاء على الآمال في تحقيق السلام في إسرائيل وفلسطين.

ويشكل حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وذلك يتطلب وحدة وشجاعة ومرونة، لا سيما من جانب مجلس الأمن.

المرفق السابع والأربعون

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، أشكر الجمهورية الدومينيكية على قيادتها مجلس الأمن في هذه الأوقات العصيبة. كما أود أن أعرب عن تضامن منظمة التعاون الإسلامي الصادق مع جميع البلدان المتضررة وأن أعرب عن أعمق تعازينا لجميع الأسر المكومة على الخسائر المأساوية في الأرواح الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشيد، بالإضافة إلى ذلك، بالاستجابات الإيجابية في جميع أنحاء العالم لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الجائحة، وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات تتماشى مع جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام. إن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على استعداد لتقديم الدعم لتحقيق وقف إطلاق النار ذاك والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

إن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، مثله مثل بقية العالم، يعمل على احتواء تفشي جائحة كوفيد-19، التي تشكل تهديدات وتحديات صحية واقتصادية واجتماعية وأمنية غير مسبوقه. وقد حذرت الأمم المتحدة، على الرغم من أن عدد الحالات المكتشفة منخفض نسبياً حتى الآن، من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة معرضة بصورة خاصة لحدوث إصابات ووفيات، في ظل نظام صحي يعاني من الضعف الشديد وارتفاع الكثافة السكانية وانتشار الفقر، لا سيما في قطاع غزة، حيث أدى أثر الحصار والعدوان العسكري الإسرائيلي غير القانوني إلى تدمير الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية.

فالأراضي الفلسطينية المحتلة معرضة في الأسابيع والأشهر المقبلة لخطر حدوث تدهور سريع للحالة. وتواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة في ذات الوقت أزمة مالية موهنة، بالإضافة إلى هذه الأزمة الصحية. كما إنها تتعرض لقيود صارمة تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وحولها والعبور إلى المناطق الواقعة غرب الجدار غير القانوني الذي يحد من قدرة البلد على الاستجابة بفعالية لتفشي الفيروس. وعليه، تعرب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن بالغ قلقها إزاء الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحت المجتمع الدولي على إبداء تضامن عالمي مع الشعب الفلسطيني لمواجهة هذه الجائحة. وتحديدًا تحت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ التدابير التالية.

أولاً، يجب عليه أن يدعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة لكوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة. فتلك الخطة تدعو إلى تخصيص 34 مليون دولار لتغطية الأنشطة العاجلة والحرية في الأشهر الثلاثة المقبلة، بهدف توسيع قدرة النظام الصحي ومنع انتقال الفيروس والتخفيف من أسوأ آثار الجائحة. ونشكر الأمم المتحدة على خطتها الشاملة، التي تغطي مجالات هامة مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي، وتستفيد بكفاءة من عملها وهيكلها الأساسية القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً، من المهم كفالة استمرار تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالموارد الكافية لكفالة اتخاذ تدابير مناسبة للتأهب والاستجابة في منشآت الأونروا، ولا سيما المرافق الصحية والتعليمية. ويمكن للدول الأعضاء كذلك، بالإضافة إلى تقديم مساهمات سنوية

منتظمة في الميزانية الأساسية للوكالة، أن تدعم النداء العاجل فيما يخص كوفيد-19 الذي وجهته الأونروا من أجل اللاجئين الفلسطينيين، والذي يهدف إلى حشد 14 مليون دولار لتغطية الأولويات الفورية للخدمات الصحية وغيرها من الخدمات المتصلة بالجائحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان وسورية. وتشيد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في ذلك الصدد، بالتدابير القوية التي اتخذتها الأونروا لمواجهة انتشار كوفيد-19، بما في ذلك التحول إلى التعليم عبر الإنترنت ونشر الوعي بين مجتمعات اللاجئين بشأن التدابير الوقائية والتباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية.

ثالثاً، من المهم للغاية تقديم مساعدة إنسانية ومالية ثنائية إلى الفلسطينيين، بما في ذلك المعدات الطبية الأساسية ومجموعات إجراء اختبارات الفيروس وغير ذلك من أنواع الدعم لتعزيز قدرة النظام الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين، ولتيسير إعادة فتح الاقتصاد والخدمات الأساسية. وفي ذلك الصدد، تلاحظ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع التقدير الاستجابة السريعة والفعالة من جانب الحكومة والمؤسسات الفلسطينية لتفشي كوفيد-19 على الرغم من محدودية الموارد والأزمة المالية.

وإذ يعمل المجتمع الدولي على مساعدة الفلسطينيين على احتواء هذه الجائحة، فلا يمكننا تجاهل الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تتفاقم يوماً بيوماً بسبب السياسات غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي. وقد استمرت هذه الأنشطة بل وتصاعدت في الفترة الأخيرة، وخاصة أنشطة الاستيطان وتهديدات الضم على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2019/938) عن تنفيذ القرار 2334 (2016). ولا تزال انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تسبب معاناة وشدة هائلتين للشعب الفلسطيني، مما يزيد من الضغط على هذا الوقت من الأزمة العالمية. وعليه، تحث منظمة التعاون الإسلامي الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الضغط على إسرائيل لاتخاذ ثلاث خطوات فورية للمساعدة في التخفيف من شدة الوضع.

أولاً، يجب على إسرائيل أن توقف معاملتها اللاإنسانية لأكثر من 5 000 سجين سياسي فلسطيني، من بينهم 43 امرأة و180 طفلاً و700 مريض. ونظراً لجائحة كوفيد-19، فإن على إسرائيل إطلاق سراح جميع الأطفال والمسنين والسجناء المرضى والمحتجزين الإداريين المسجونين في السجون الإسرائيلية المكتظة حيث يتعرضون بشدة لخطر الإصابة.

ثانياً، يجب على إسرائيل إنهاء حصارها غير القانوني لقطاع غزة، الذي يعتبر عقاباً جماعياً، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وله عواقب إنسانية وخيمة على الشعب الفلسطيني، ويضاعف من معاناته وشدة ظروف معيشته خلال هذه الجائحة.

ثالثاً، يجب على إسرائيل أن تكفل حصول الفلسطينيين على المساعدة الإنسانية والمعدات الطبية اللازمة للتخفيف من أثر الجائحة.

فإسرائيل ملزمة باتخاذ جميع هذه الخطوات وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد اتفاقية جنيف الرابعة التي تحكم حالات الاحتلال الأجنبي.

ولا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشعر بقلق عميق من بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة ومنطقة بيت لحم وما حولهما. وبالإضافة إلى ذلك، تشجب المنظمة الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون، والتي تصاعدت بالتزامن مع تهديدات المسؤولين الإسرائيليين المستمرة بضم الأراضي. ويواصل المستوطنون إساءة

معاملة الفلسطينيين وتخويفهم ومداومة القرى الفلسطينية والأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات واقتلاع أشجار الزيتون وتخريب المحاصيل وتلويث المياه الجوفية بضخ النفايات الصناعية ومياه الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية.

وتنتهك الأنشطة الاستيطانية بشكل خطير حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. ويشكل النشاط الاستيطاني تحدياً لإرادة المجتمع الدولي وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016). وتصبح هذه الأنشطة غير القانونية والمدمرة أكثر مدعاة للقلق في سياق التهديدات المتزايدة من جانب إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية أو جميعها. وتعد هذه التهديدات ذروة لخطة إسرائيلية الاستيطانية التي دامت عقوداً وتقتضي اهتماماً وإجراء فورياً من المجتمع الدولي لردع هذا الانتهاك لمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإنفاذ إمكانات التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

ختاماً، لا تزال منظمة التعاون الإسلامي مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه يجب على هذا الجهاز أن يعمل بأقصى قدر من الاستعجال لوضع حد لتلك الانتهاكات الإسرائيلية. ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تواصل عملها لضمان إعمال الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، أي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية - وأن يتم التوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين تمثيلاً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعو أيضاً إلى انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وفقاً لقرارات مجلس الأمن. ونؤكد كذلك ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتآلفها الاجتماعي. ونجدد تأييدنا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بما يتسق مع القرار 2254 (2015).

المرفق الثامن والأربعون

بيان الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة ، صمويل مونكادا

تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية لمجلس الأمن للإعراب عن موقفها بشأن مسألة ذات أهمية خاصة للسلم والأمن الدوليين - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي ذلك السياق، اسمحوا لنا، في البداية، أن نعرب عن تقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

وبالمثل يؤيد الوفد الفنزويلي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتلاحظ جمهورية فنزويلا البوليفارية بقلق أنه وبالرغم من الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي لتكريس جهودنا الجماعية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا التي تعصف بالبشرية، ما تزال دولة إسرائيل تواصل خططها الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية بواسطة العنف والإرهاب.

ونلاحظ التقدم المتسارع الذي أحرزته إسرائيل مؤخرا في سياسات هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها. وفي الشهر الماضي وحده، هُدم ما لا يقل عن 47 مبنى فلسطينيا، في حين أن تمديد الجدار والاستيلاء المتزايد على الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات غير القانونية يدفعان المجتمع الدولي يوما بعد يوم بعيدا عن تحقيق حل الدولتين والسلام الذي طال انتظاره، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة وفي إطار القانون الدولي.

وينطبق الشيء نفسه على انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة عدد المحتجزين الفلسطينيين دون أي محاكمات وفقا للأصول المرعية. ففي آذار/مارس وحده احتُجز 250 فلسطينيا من بينهم 54 طفلا. وعلاوة على ذلك، نُفذت خلال تلك الفترة 238 عملية توغل مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة 52 آخرين.

وبالنظر إلى أن عدم الامتثال للأحكام الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة يمثل عقبة رئيسية أمام السلام والأمن الدوليين، ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه يجب على المجتمع الدولي أن يركز على التصدي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويعدُّ اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل مثالا مثيرا للقلق على هذه السياسة التعسفية التي تؤدي إلى زيادة عدم الامتثال للقانون الدولي. وهو إجراء نعتبره لاغيا وباطلا وخارجا عن القانون وأحادي الجانب، ونرى أنه تدبير ترتبت عنه آثار كارثية على السلم والأمن الإقليميين بسبب طابعه غير القانوني.

ويتمثل المسار الوحيد العملي المؤدي نحو السلام في حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 على النحو المبين في القرار 2334 (2016). وبالمثل، فإن مبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، هي أدوات أساسية تهدف إلى ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وصون سلامته الإقليمية بغية توطيد دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ونرى في ذلك الصدد أن من الضروري تعزيز عمل المجلس لأجل ضمان صون السلم والأمن الدوليين من خلال الامتثال لقراراته بشأن هذا الموضوع - تعزيزاً لقدرته وسلطته على إنفاذ الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وفقهه القانوني لكفالة ضمان إيجاد حل عادل وسلمي ودائم لهذا النزاع الذي طال أمده.

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية تزايد الخطاب التحريضي القائم على العنف ونزعة التفوق العنصري كوسيلة لضمان تحقيق مكاسب سياسية، سعياً إلى تبرير عدم الامتثال للأحكام الدولية ذات الصلة، وتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلامة الإقليمية لدولة فلسطين، وتشجيع نمو المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وزيادة مصادرة الأراضي وهدم المباني، وتوسيع بناء الجدار والانتهاك السافر للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الوجود.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحصار الإسرائيلي للإنساني على قطاع غزة، الذي يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا توصف للشعب الفلسطيني. لقد خلقت هذه السياسة المروعة أزمة إنسانية حادة بإعاقة توفير الموارد اللازمة للمستشفيات والموارد الطبية وغيرها من الموارد للتصدي لوباء كورونا وتعرض السكان الفلسطينيين لخطر وشيك. إن الاعتراف بالحالة العالمية الصعبة الناجمة عن هذا الوباء العالمي والمخاطر التي ينطوي عليها بالنسبة لأضعف السكان يُلزمنا بالتدبير بما يمكن أن تكون - نتيجة للحصار الإسرائيلي - واحدة من أسوأ المآسي التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم.

وفي هذا الصدد، يجب أن نتذكر أن التدابير القسرية الانفرادية والحصار من أي نوع تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويمكن أن تشكل أيضاً شكلاً من أشكال العدوان، عملاً بقرار الجمعية العامة 3314 (د29-). ولهذا السبب، تحث فنزويلا دولة إسرائيل على أن ترفع الحصار المفروض على غزة رفعا كاملاً وفورياً، وأن تمتنع عن تشجيع أي نوع من التدابير القسرية الانفرادية أو غير القانونية أو التعسفية التي تقوض إمكانية بناء السلام المنشود.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة مسؤولة وفعالة ومنسقة وحاسمة دفاعاً عن القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولهذا الغرض، من المهم تعزيز دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل التصدي للأزمة الإنسانية الخطيرة على أرض الواقع والاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين.

وفي الختام، تتضمّن جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الدعوة التي حثت بها بلدان، مثل فلسطين، المجتمع الدولي على وضع حد لإفلات دولة إسرائيل من العقاب على تعمدتها عدم الامتثال لأحكام قرارات المجلس ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن نفعل ذلك قبل فوات الأوان وقبل أن تتجاوز الحرب الاستعمارية، إلى جانب المعاناة الإنسانية المفرطة الناجمة عن تلك الانتهاكات الصارخة، حدود هذا النزاع وتمتد إلى ما وراء منطقة الشرق الأوسط.